الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في بلدان شمال أفريقيا

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

A.21-00957

المحتويات

ملخَّص.....ب

مقدمة..... ١

الفصل الأول: الأداء العام والاتجاهات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣... ٢

أولا- الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.....٢

ثانيا- الأداء فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.....٨

ثالثا- تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.....١٦

رابعا- تولي زمام الأمور واستجلاء السياق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والإطار المؤسسي لرصد وتقييم تنفيذهما.....٤٠

خامسا- الأثر المتوقع لكوفيد -١٩على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.....٦٣

الفصل الثاني: تحليل مقارن لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنتقاة في بلدان شمال أفريقيا ٨١

أولا- تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بجودة التعليم (الهدف ٤).....٨١

ثانيا- تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بـــالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع.....٩٧

ثالثا- تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.....١٠٥

الفصل الثالث: التوصيات العامة والخاتمة ١١٣

أولا- التوصيات العامة ١١٣

الخاتمة ١١٥

المراجع ١١٨

ملخَّص

هذا التقرير هو تقييم لأداء بلدان شمال أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من جهة أخرى.

وأظهر تحليل الأداء العام أن بلدان شمال أفريقيا تحتل مرتبة متوسطة، في مقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بجميع البلدان. أما على المستوى القاري، فهي تحتل المراكز الأربعة الأولى. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣، فإن متوسط أداء هذه البلدان أعلى من المتوسط الأفريقي.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإن أداء هذه البلدان يتفاوت وفقا للهدف قيد النظر. فقد حققت هذه البلدان أداء ملحوظا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ١٣ و١٢ و١ و٧. وبالمقابل، تخلفت هذه البلدان كثيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٩ و٥ و٢. وكان أداء بلدان شمال أفريقيا متفاوتا أيضا من حيث التطلعات والأولويات والأهداف الخاصة بخطة عام ٢٠٦٣.

وتثير الدراسات الاستشرافية بشأن تأثير جائحة كوفيد ١٩ مخاوف بشأن الآثار السلبية الكبيرة على النمو والعمالة في بلدان شمال أفريقيا. ومن شأن الأزمة أن تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية وتقويض التقدم المتواضع المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويظهر التحليل الدقيق لأهداف التنمية المستدامة ٤ و٨ و١٠ من منظور جنساني (الهدف ٥) تنفيذ بعض المكاسب، ولكنه، في الوقت نفسه، يُبرز حالات تباطؤ وتحديات أيضا، ويستدعي إجراء إصلاحات جذرية في أنظمة التعليم ونماذج النمو التي لا تبدو شاملة للجميع كما لا تبدو قادرة على توليد فرص عمل لائقة كافية لاحتواء البطالة المتزايدة.

ورغم أن غالبية البلدان قد نجحت في الحد من التفاوت في الدخل، فإن بعضها لا يزال يشهد نوعا من الجمود في مساعي الحد من أوجه عدم المساواة هذه، التي تُعزى إلى واقع متعدد الأبعاد.

مقدمة

تعهدت بلدان شمال أفريقيا، على غرار البلدان الأخرى في العالم، ببذل كل ما في وسعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلا عن أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وبالنظر إلى أنه لا يفصلنا عن الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف سوى عقد من الزمن، فمن المشروع تماما التساؤل عما إذا كانت هذه البلدان تسير على الطريق الصحيح وما إذا كان التقدم المحرز في هذا المجال يبشر بالخير بالنسبة لتحقيق الأهداف.

ويستند التقرير الذي بين أيدينا إلى هذا المنطق ويسعى، من ناحية، إلى إبراز النجاحات التي ينبغي تعزيزها، ومن ناحية أخرى، إلى إظهار الإخفاقات من أجل إجراء التعديلات اللازمة التي من شأنها تصحيح المسار.

وكما هي الحال بالنسبة لأي عملية تقييم، يجري تحليل التقدم المحرز والأداء بالاستناد إلى مؤشرات مشتركة بين المجتمع الدولي بأكمله، وضعتها منظومة الأمم المتحدة (خطة عام ٢٠٣٠) وهيئات الاتحاد الأفريقي (خطة عام ٢٠٦٣) بالتشاور مع البلدان الأعضاء.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول. في الفصل الأول، يتم إجراء تقييم شامل للأداء العام لـــبلدان شمال أفريقيا[١] في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال نهج التحليل المقارن. وفي هذا الفصل، تُناقش أيضا مسألة تخصيص أهداف التنمية المستدامة ووضعها في سياقها من جانب هذه البلدان. ويشكل التأثير الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كوفيد ١٩ على اقتصادات هذه البلدان والعواقب المحتملة لهذه الجائحة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة موضوع الجزء الأخير من الفصل.

وخُصص الفصل الثاني لتحليل محدد لأهداف التنمية المستدامة الثلاثة التي تندرج في إطار ولاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أي الهدف ٤ المتعلق بجودة التعليم، والهدف ٨ المتعلق بالنمو الشامل والعمالة اللائقة، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة. ويجري هذا التحليل من منظور جنساني.

وتشكل توصيات واستنتاجات التقرير موضوع الفصل الثالث والأخير.

واستند التحليل إلى استعراض مكتبي شامل للتقارير والوثائق الرسمية المتاحة الصادرة عن البلدان وعن منظومة الأمم المتحدة. واستكمل هذا الاستعراض بمقابلات أُجريت وجها لوجه أو عن بعد مع خبراء من البلدان ومجموعة البلدان في منظومة الأمم المتحدة من المشاركين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتأتي البيانات المستخدمة في التقرير من مصادر عدة هي البيانات الرسمية من البلدان المعنية، وقواعد بيانات منظومة الأمم المتحدة، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

---

[١] تتألف بلدان شمال أفريقيا من تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

الفصل الأول: الأداء العام والاتجاهات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

في هذا الفصل، سنجري تحليلا مقارنا للأداء والاتجاهات العامة فيما يتعلق بتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في بلدان شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا). وتحقيقا لهذه الغاية، جمعت أهداف التنمية المستدامة ضمن ثلاثة مجالات وهي: المجال الاجتماعي والاقتصادي، والمجال البيئي ومجال المؤسسات والحوكمة. وسيجرى تحليل لما تحقق من إنجازات بشأن خطة عام ٢٠٦٣ في ضوء التطلعات والأولويات والأهداف المذكورة فيها. وستحدد الاتجاهات بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر بشأنها بيانات تمتد لفترات زمنية طويلة. وسيُنجز تحليل لتأثير جائحة كوفيد ١٩ على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في ضوء الدراسات الاستشرافية الصادرة عن البلدان أو هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

أولا– الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١– الأداء الإجمالي

كان أداء بلدان شمال أفريقيا، بوجه عام، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أعلى من المتوسط الذي حققته البلدان الأفريقية حيث احتلت مراتب متقدمة في الترتيب العام للبلدان الأفريقية.

الشكل ١

المؤشر الإجمالي بحسب البلد (٢٠٢٠)

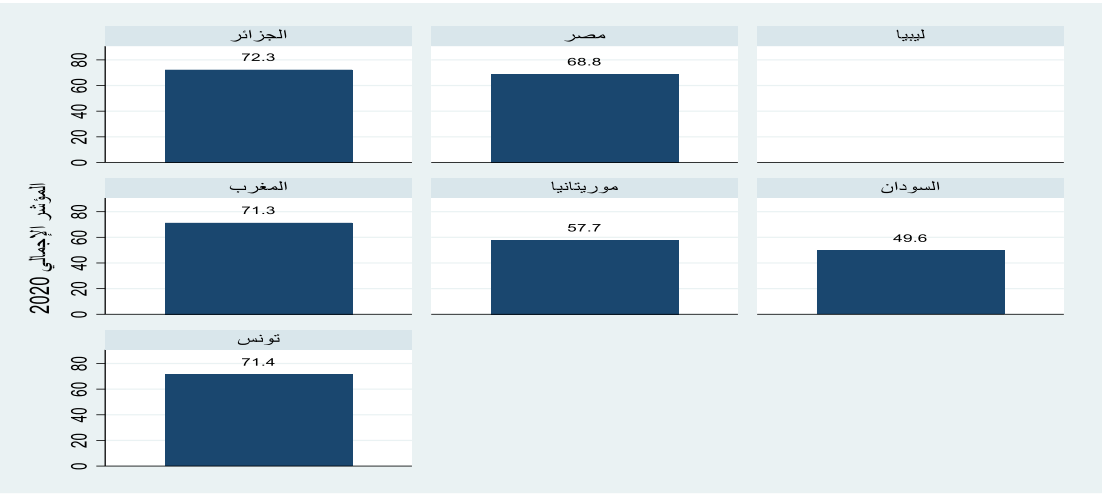

المصدر:

Sachs. J., Schmidt-Traub. G., Kroll. C., Lafortune. G., Fuller. G., Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

ومن منظور مؤشر التنمية المستدامة،[٢] وباستثناء ليبيا التي لم يحسب مؤشرها بسبب نقص البيانات، كان الأداء في أربعة بلدان جيدا وهي: الجزائر (٧٢,٣)، وتونس (٧١,٤)، والمغرب (٧١,٣)، ومصر (٦٨,٨). أما موريتانيا والسودان فقد كان أداؤهما معتدلا إلى حد ما بمؤشر قدره ٥٧,٧ و٤٩,٦ على التوالي.

ومن حيث الترتيب على المستوى العالمي، احتلت الجزائر (٥٦) وتونس (٦٣) مرتبتين عاليتين نسبيّا في الأداء الخاص بأهداف التنمية المستدامة من بين ١٩٣ بلدا من البلدان المختارة في تقرير عام ٢٠٢٠. واحتل المغرب (٦٤) ومصر (٨٣) مركزين متوسطين، في حين احتفظ كل من موريتانيا (١٣٠) والسودان (١٥٩) بمرتبة متدنية نوعا ما.

وعلى مستوى القارة الأفريقية، كانت الجزائر (الأولى) وتونس (الثانية) والمغرب (الثالثة) ومصر (الرابعة) من بين أفضل الدول أداء. واحتلت موريتانيا والسودان المركزين الثامن عشر والـــحادي والأربعين على التوالي.

الجدول ١

ترتيب بلدان المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الترتيب	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
عالميا	٥٦	٨٣	–	٦٤	١٣٠	١٥٩	٦٣
أفريقيا	١	٤	–	٣	١٨	٤١	٢

المصدر:

Sachs. J., Schmidt-Traub. G., Kroll. C., Lafortune. G., Fuller. G., Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

وفيما يتعلق بالمنحى العام للتصنيفات خلال الفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، يبين الشكل ٢ أن الجزائر واصلت تحسين ترتيبها، حيث تقدمت من المرتبة ٨٣ في عام ٢٠١٦ إلى المرتبة ٥٦ في عام ٢٠٢٠. وتراجع ترتيب تونس، والمغرب ومصر في الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨ قبل أن يتحسن. وظل ترتيب موريتانيا مستقرا نسبيا مع تحسن نسبي في نهاية الفترة، في حين شهد السودان تراجعا مطردا في ترتيبه.

[٢] Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

الشكل ٢

تطور ترتيب بلدان شمال أفريقيا وفقا للمؤشر الإجمالي

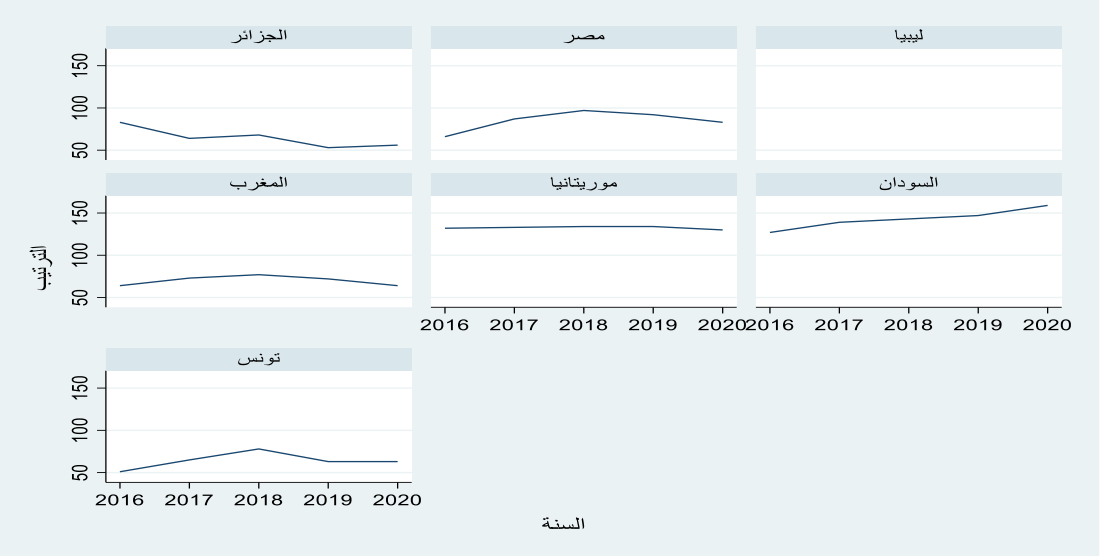

المصدر: قاعدة بيانات ساكس وآخرين (٢٠٢٠).

٢- متوسط الأداء حسب مجال أهداف التنمية المستدامة

سيجري تحليل أداء بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات: المجال الاجتماعي الاقتصادي، والمجال البيئي ومجال المؤسسات والحوكمة. وسيركز التحليل أولا على متوسط أداء هذه البلدان،[٣] وسنقوم في مرحلة ثانية بتحليل على أداء كل منها على حدة.

٢-١ المجال الاجتماعي الاقتصادي

في المتوسط، تمكنت بلدان شمال أفريقيا من تحقيق أداء لائق في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، حيث تحقق هذا الهدف بنسبة ٨٢,٧ في المئة. وبلغت هذه النسبة في المتوسط فيما يخص الهدف ٧ من تلك الأهداف (الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة) ٧٣,٤ في المئة والهدف ٤ منها (الحصول على تعليم جيد) ٧١,٢ في المئة.

بيد أن متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا بشأن الهدفين ٩ (تعزيز الابتكار والهياكل الأساسية المستدامة) و٥ (المساواة بين الجنسين) من أهداف التنمية المستدامة متواضعا حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز ٣٨,٨ في المئة و٤٧,٤ في المئة على التوالي في المتوسط.

[٣] لم تحسب القيم المتوسطة إلا لستة بلدان وذلك، لعدم توافر بيانات عن ليبيا.

الشكل ٣

متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا (المجال الاجتماعي الاقتصادي)

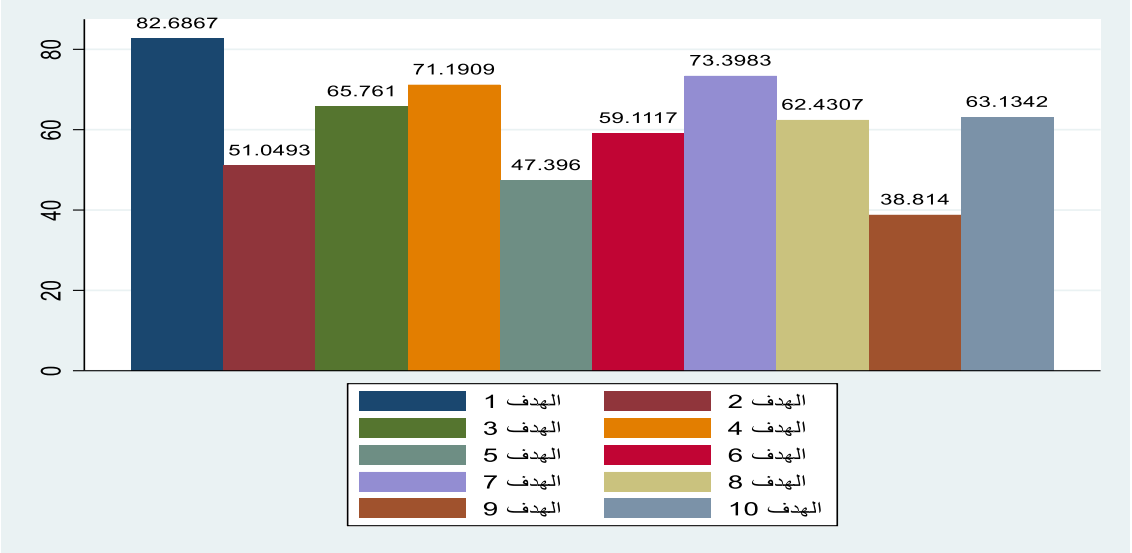

المصدر: ساكس وآخرون.

٢-٢ المجال البيئي

فيما يتعلق بالبيئة، كان متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا لائقا عموما، لا سيما بالنسبة للهدفين ١٣ (مكافحة تغير المناخ) و١٢ (الإنتاج والاستهلاك المسؤولان)، حيث بلغت نسبة الإنجاز في المتوسط ٩٥ في المئة و٨٨,٧ في المئة على التوالي. ومن ناحية أخرى، ظل متوسط الأداء بالنسبة للهدفين ١١ (إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة) و١٤ (حماية النباتات والحيوانات المائية) متواضعا، حيث بلغت نسبة الإنجاز ٦٠,١ في المئة و٦٣,٢ في المئة على التوالي.

الشكل ٤

متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا (المجال البيئي)

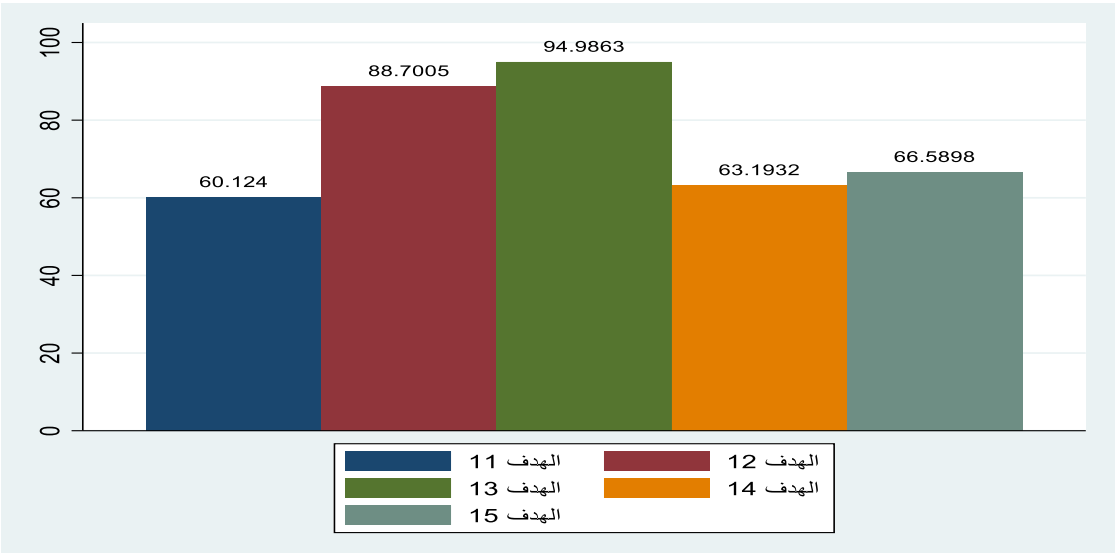

المصدر: ساكس وآخرون.

٢-٣ مجال المؤسسات والحوكمة

فيما يتعلق بالحوكمة والمؤسسات، اتسم متوسط الأداء بالتواضع النسبي، إذ لم يتجاوز ٦٤,٢ في المئة بالنسبة للهدف ١٦ و٥٩,٧ في المئة فقط بالنسبة للهدف ١٧.

الشكل ٥

متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا (مجال المؤسسات والحوكمة)

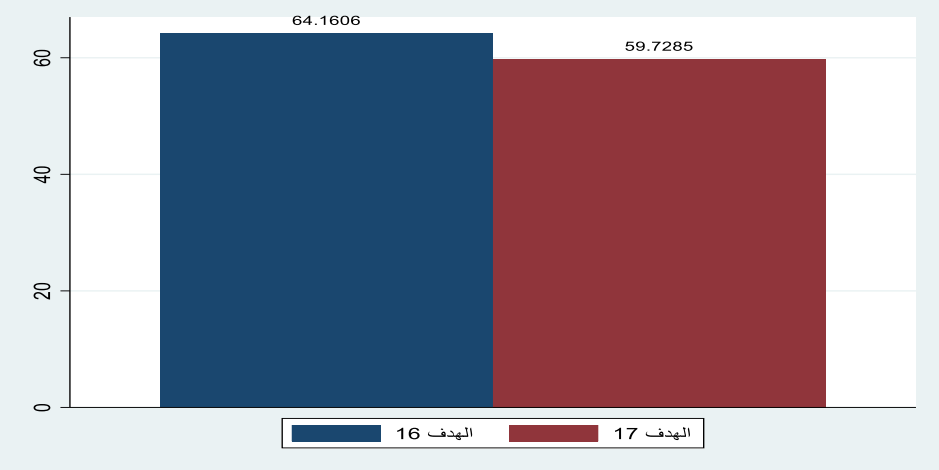

المصدر: ساكس وآخرون.

٣- الأداء حسب البلد [٤]

تميزت **الجزائر** بأداء ملحوظ في تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، محرزة ٩٨ في المئة، كما هو الحال بالنسبة للأهداف ٤ (٩٥ في المئة)، و١٣ (٨٩,٨ في المئة)، و١٢ (٨٨,٥ في المئة) و٨ (٨٧,٥ في المئة). أما أدنى أداء فيرتبط بالأهداف ١٧ (٤٤,٤ في المئة) و١٤ (٥٠,٥ في المئة) و١٥ (٥٩,٥ في المئة).

وكان أداء **مصر** جيدا فيما يخص الهدفين ١٣ (٩٥,٩ في المئة)، و٧ (٩٢,٧ في المئة)، والهدف ١ (٩٠,٥ في المئة) والهدف ٤ (٨٤,٤ في المئة). ومع ذلك، فالبلد متخلف عن الركب في تحقيق الأهداف ١٠ (٣٧,٨ في المئة)، و٩ (٤٣,٥ في المئة) و٥ (٤٧,٢ في المئة).

أما الأداء الجيد **لموريتانيا** فيرتبط بالهدف ١٣، الذي تحقق بنسبة ٩٦,٥ في المئة، والهدفين ١٢ (٨٨ في المئة)، و١٠ (٨٥,٦ في المئة) والهدف ١ (٨١,٤ في المئة). وسجل البلد أداء ضعيفا خاصة في الأهداف ٩ (٢٠,٤ في المئة)، و٥ (٣٢,٥ في المئة) و٢ من أهداف التنمية المستدامة.

ويرتبط أفضل أداء **للمغرب** بالهدف ١٣ (٩٥,٧ في المئة)، والهدف ١(٩٥,٥ في المئة)، والهدفين ١٢ (٩١,٤ في المئة) و٧ (٨٧,٩ في المئة). بيد أن الأداء كان ضعيفا فيما يخص الهدفين ٩ (٣٩,١ في المئة) و٥ (٤١,١ في المئة).

[٤] لم يتسن تقييم أداء ليبيا بسبب نقص البيانات.

وكان أداء **السودان** ملحوظا، لا سيما فيما يتعلق بالهدفين ١٣ (٩٩,٥ في المئة) و١٢ (٨٧,٨ في المئة) وإلى درجة أقل بالهدفين ١٤ و١٠. وفي المقابل شهد البلد بطئا كبيرا في تحقيق الهدفين ٩ (١٦ في المئة فقط)، و٢ (في المئة ٢٠,٨) والهدف ١ (٣٣ في المئة).

وبالنسبة **لتونس**، يرتبط الأداء الملحوظ بالهدف ١ (٩٧,٨ في المئة)، والهدفين ١٣ (٩٢,٧ في المئة) و٧ (٩٢ في المئة). ومع ذلك، شهد البلد أداء ضعيفا، لا سيما بالنسبة للهدفين ٩ (٤١,٨ في المئة) و٥ (٤٩,٩ في المئة).

الشكل ٦

تحقيق أهداف التنمية المستدامة حسب البلد

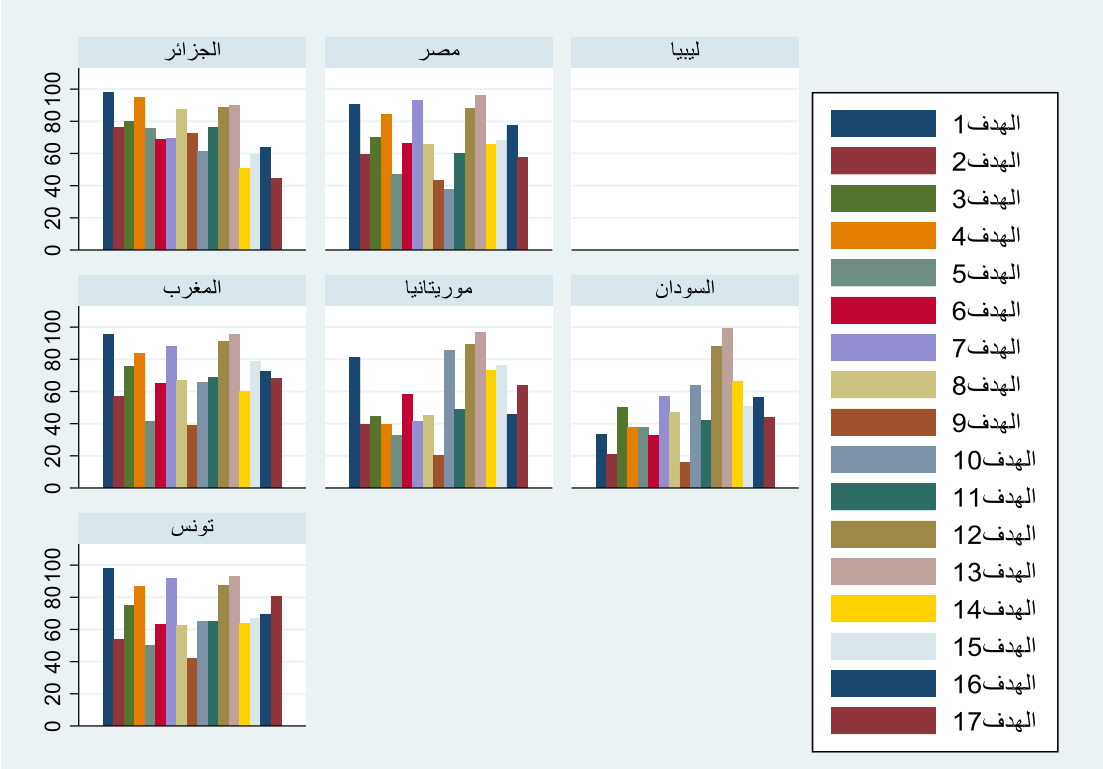

المصدر: ساكس وآخرون.

ثانيا– الأداء فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

١– الأداء العام فيما يتعلق بالتطلعات والأولويات

يختلف أداء بلدان شمال أفريقيا في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ باختلاف البلدان. وتبين الأرقام أن المتوسط يخفي وراءه تفاوتات ملحوظة بين البلدان.[٥]

الشكل ٧

إنجازات بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بالتطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣

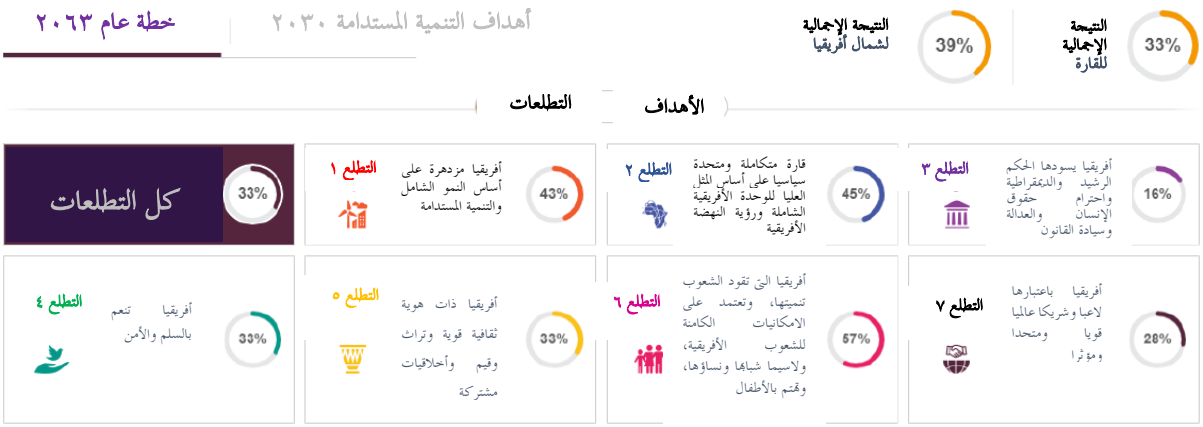

المصدر: https://www.nepad.org/fr/agenda-dashboard.

وقد استقر الأداء العام لبلدان شمال أفريقيا في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ عند نسبة ٣٩ في المئة. وهذه النسبة تتجاوز النتيجة الإجمالية لمجمل بلدان القارة الأفريقية التي تقدر بنسبة ٣٣ في المئة. وكانت نتائج بلدان شمال أفريقيا بالنسبة للتطلعين ٤ و٦ أعلى بكثير من تلك الخاصة بالقارة ككل. وفيما يتعلق بالتطلعين ١ و٢، اللذين جاءت نتيجتهما ٤٣ و٤٥ في المئة على التوالي، فإن نتيجتهما تقل قليلا عن المعدلات التي أحرزتها القارة ككل والمقدرة بـــنسبتي ٤٩ و٤٦ في المئة. وفي المقابل، تخلفت بلدان شمال أفريقيا كثيرا في تحقيق التطلعات ٣ و٥ و٧.

وفيما يتعلق بالأولويات، فإن متوسط أداء بلدان شمال أفريقيا يفوق أداء القارة الأفريقية من حيث الصحة والتغذية، والفقر، وعدم المساواة والقضاء على الجوع، والتنوع البيولوجي، وحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة، والموارد البحرية والطاقة، والعنف والتمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين الشباب، وحقوق الأطفال. لكن أداء بلدان شمال أفريقيا كان أدنى من المتوسط الأفريقي في مجالات مثل النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتفعيل ركائز منظومة السلم والأمن الأفريقية، والهيكل المؤسسي لصكوك الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن والمساعدة الإنمائية. أما بالنسبة للأولويات الأخرى، فإن الفوارق في الأداء ليست ذات بال.

[٥] لا تتوفر بيانات عن الإنجازات إلا في حالة ٤ من بلدان شمال أفريقيا هي: تونس، والجزائر، والسودان ومصر.

الشكل ٨

أداء بلدان شمال أفريقيا مقارنة بالقارة الأفريقية فيما يتعلق بالأولويات

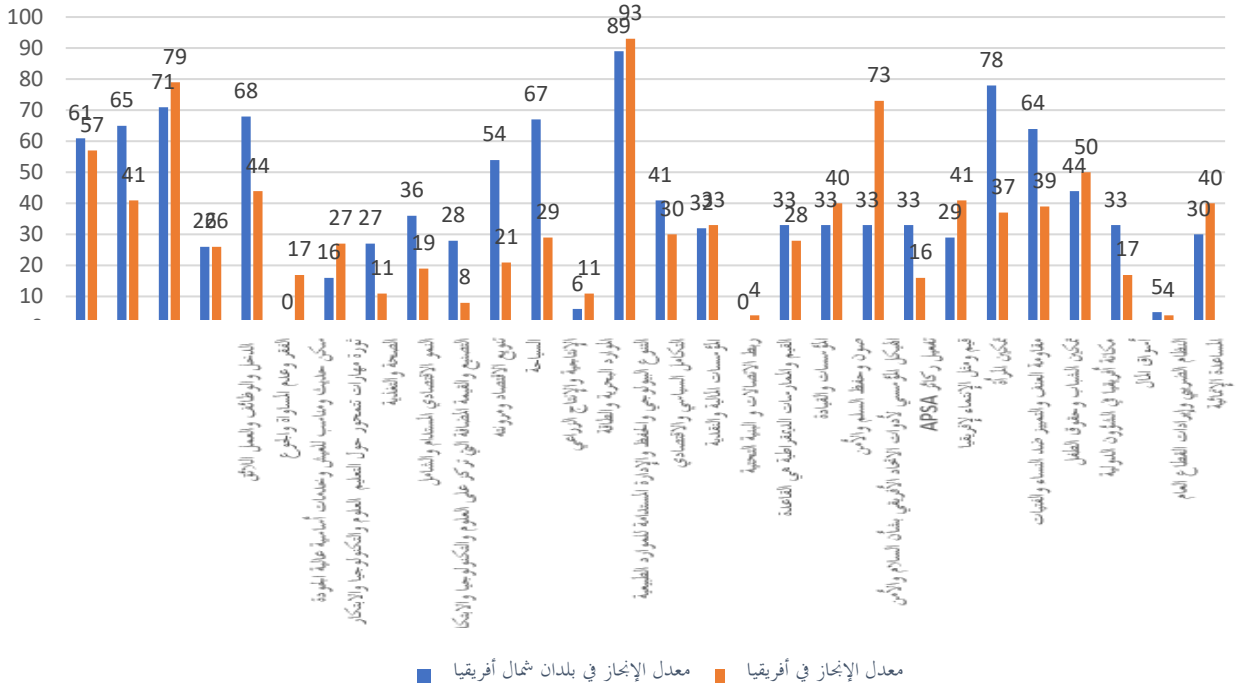

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا.

٢- الأداء العام فيما يتعلق بالأهداف

يشير أداء بلدان شمال أفريقيا في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ إلى معدل إنجاز قدره ٨٩ في المئة للهدف ٩ المتعلق بالمؤسسات المالية والنقدية القارية القائمة التي تودي وظائفها، و٦٨ في المئة للهدف ٣ (مواطنون أصحاء يحصلون على تغذية جيدة)، و٦٧ في المئة للهدف ٧ (الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيا والمتأقلمة مع تغير المناخ)، و٦٦ في المئة للهدف ١ (مستوى معيشة مرتفع، ونوعية جيدة للحياة ورفاه ينعم به الجميع) و٦٤ في المئة للهدف ١٨ (الشباب والأطفال يشاركون في الحياة العامة ويجري إعدادهم لتحمل المسؤولية). ومن بين كافة الأهداف، حصلت بلدان شمال أفريقيا على أسوأ النتائج في الهدفين ١٢ (مؤسسات مختصة وقيادة خاضعة للتحول على جميع المستويات) و٨ (أفريقيا المتحدة (اتحادية أو كونفدرالية)) حيث تقدر معدلاتهما بنسبتي ١ و٦ في المئة على التوالي. واتسمت الأهداف ٤ و٢٠ و٢ و٥ بمعدلات إنجاز منخفضة نسبيا تتراوح بين ٢٠ و٢٦ في المئة. أما بالنسبة لبقية الأهداف، فإن معدلات الإنجاز تتراوح ما بين ٣٢ و٥٤ في المئة.

الشكل ٩

أداء بلدان شمال أفريقيا فيما يخص الأهداف

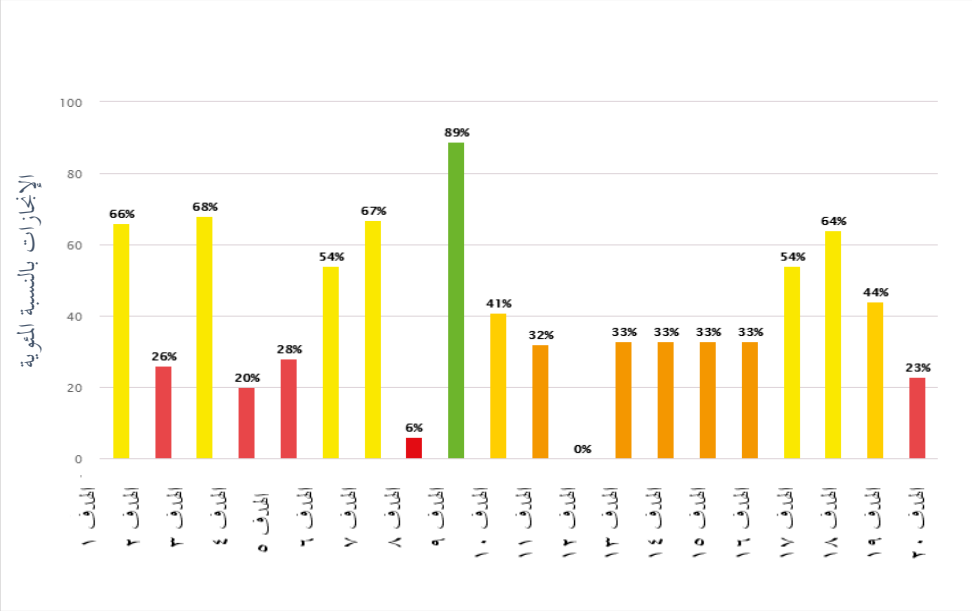

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣- الأداء حسب البلد

لا تتوفر بيانات عن الإنجازات إلا في أربعة من بلدان شمال أفريقيا هي: تونس، والجزائر، والسودان ومصر. وتظهر هذه البيانات أن الجزائر حققت ٥٨ في المئة من التطلعات، تليها تونس بنسبة تحقيق بلغت ٤٢ في المئة. وحقق السودان ومصر ٢٤ و١٩ في المئة من التطلعات على التوالي.

الشكل ٩ مكرر

معدلات إنجاز التطلعات حسب البلد (بالنسبة المئوية)

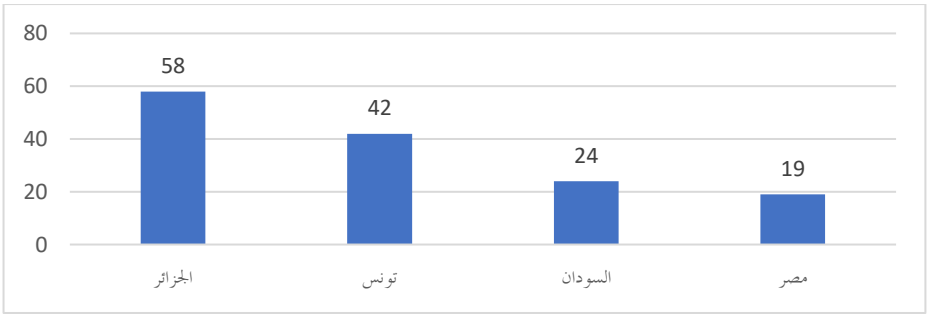

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣-١ الجزائر

حققت الجزائر بصورة كاملة التطلع ١ (أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة) وحققت بنسبة ٧٥ في المئة التطلع ٦ (أفريقيا التي ترتكز تنميتها على السكان، والتي تعتمد على إمكانات سكانها، لا سيما النساء والشباب، والتي تهتم برفاهية الأطفال). وأما فيما يتعلق بالتطلعين ٥ (أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، وتراث مشترك، وقيم وأخلاقيات مشتركة) و٣ (أفريقيا التي يسود فيها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون)، فإن أداء الجزائر يتراوح بين شديد الضعف إلى ضعيف. أما بالنسبة للتطلعات الأخرى، فهي تتراوح بين ٤٤ و٥٩ في المئة.

الشكل ١٠

الجزائر: الإنجازات فيما يتعلق بالتطلعات

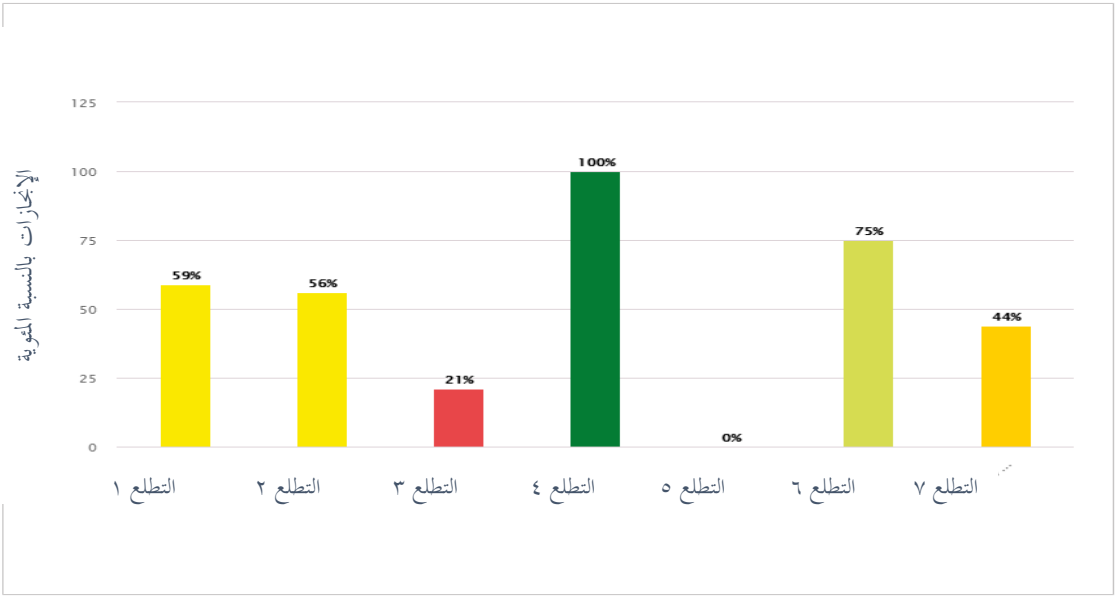

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفيما يتعلق بالأهداف، حققت الجزائر الأهداف ٧ و١٣ و١٤ و١٥ من خطة عام ٢٠٦٣ وحققت ما لا يقل عن ٧٥ في المئة من الأهداف ٦ و٩ و١٠ و١٧ و١٨. أما بالنسبة للهدفين ١٢ و١٦، فلا تتجاوز معدلات الإنجاز فيهما ١ في المئة.

الشكل ١١

الجزائر: الأداء فيما يتعلق بالأهداف

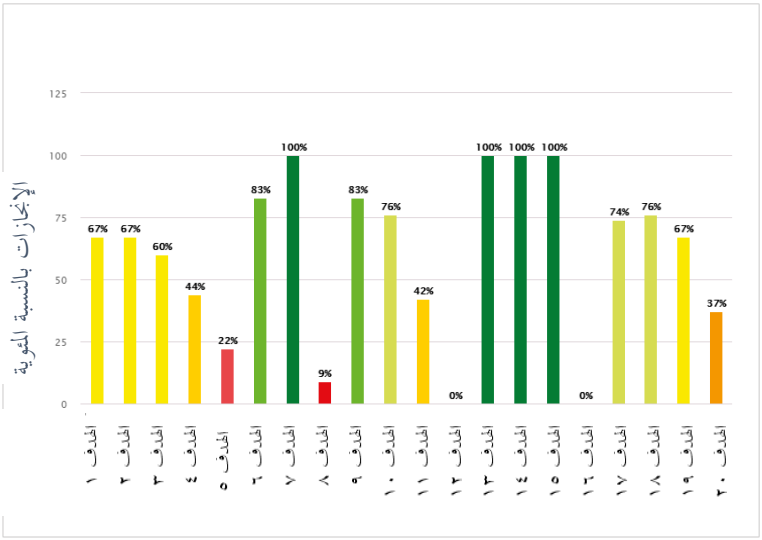

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣-٢ مصر

تشير البيانات إلى أن مصر حققت ٥٦ في المئة من التطلع ٦ وأن التطلعين ١ و٢ تحققا بنسبتي ٢١ و٣٤ في المئة على التوالي. أما بالنسبة للتطلعات ٣ و٤ و٥ و٧، فإن معدلات الإنجاز فيها تكاد تكون صفرا.

الشكل ١٢

مصر: الإنجازات فيما يتعلق بالتطلعات

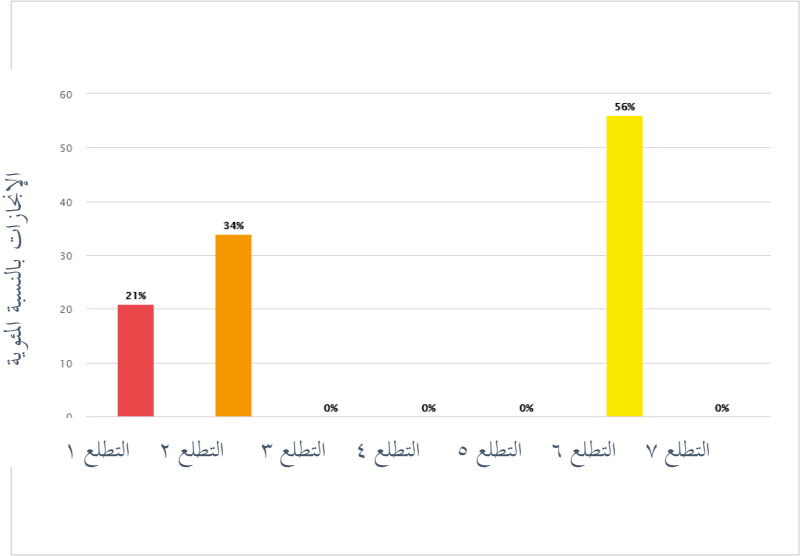

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويبين تحليل الأداء فيما يتعلق بالأهداف أن مصر حققت بالكامل، أو أوشكت أن تحقق بالكامل، الهدفين ٩ و٣. وتحقق الهدف ١٨ بمعدل ثلاثة أرباع والهدفين ١ و١٧ بنسبتي ٤٨ و٤٦ في المئة. أما بالنسبة للأهداف الأخرى، فإن معدلات الإنجاز تتراوح بين معدلات متدنية جدا ومعدل الصفر.

الشكل ١٣

مصر: الأداء فيما يتعلق بالأهداف

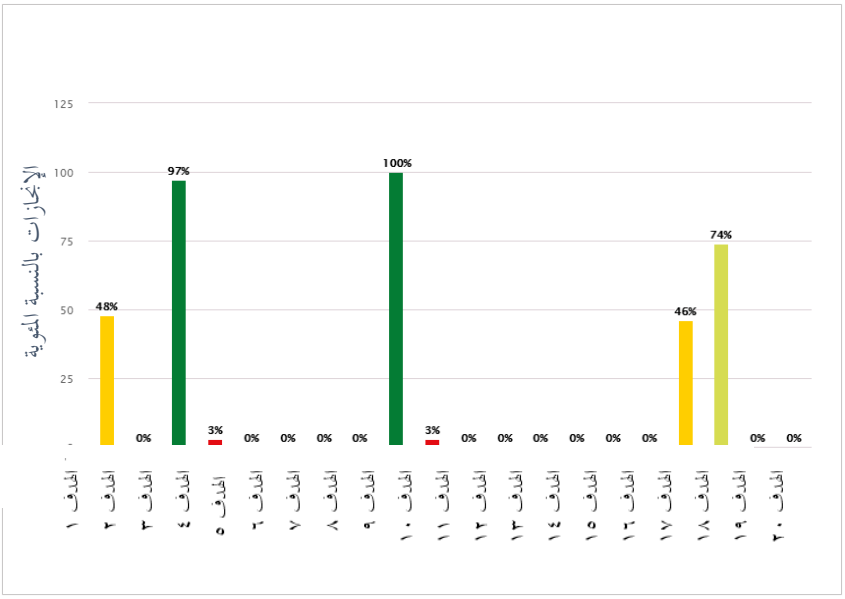

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣-٣ السودان

نجح السودان في تحقيق التطلع ٤ بنسبة ٨١ في المئة والتطلع ٢ بنسبة ٦٩ في المئة. وتتراوح معدلات تحقيق التطلعات الأخرى بين ٤ و٢٤ في المئة، باستثناء التطلع رقم ٥ الذي بلغ معدل إنجازه صفرا.

الشكل ١٤

السودان: الإنجازات فيما يتعلق بالتطلعات

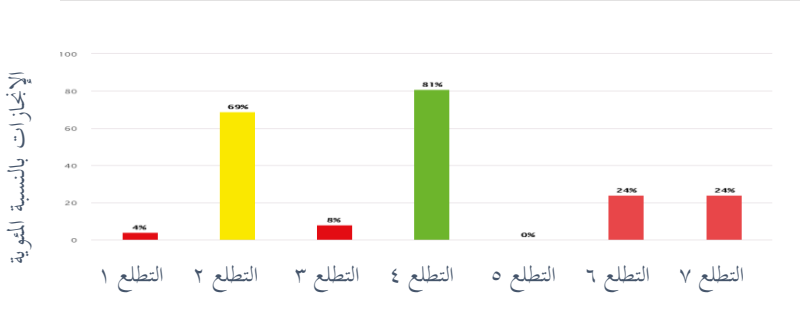

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

والأهداف التي حقق فيها السودان معدل إنجاز بلغ ١٠٠ في المئة هي الأهداف ٨ و١٤ و١٥. وتحقق الهدف ٩ بنسبة ٨٣ في المئة، والهدف ١٣ بنسبة ٤٣ في المئة، في حين تتراوح معدلات تحقيق الأهداف الأخرى بين ٤ و٣٦ في المئة باستثناء الأهداف ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و١٢ و١٦ و١٨ و١٩ التي تكاد معدلات تحقيقها تكون صفرا.

الشكل ١٥

السودان: الأداء ا فيما يتعلق بالأهداف

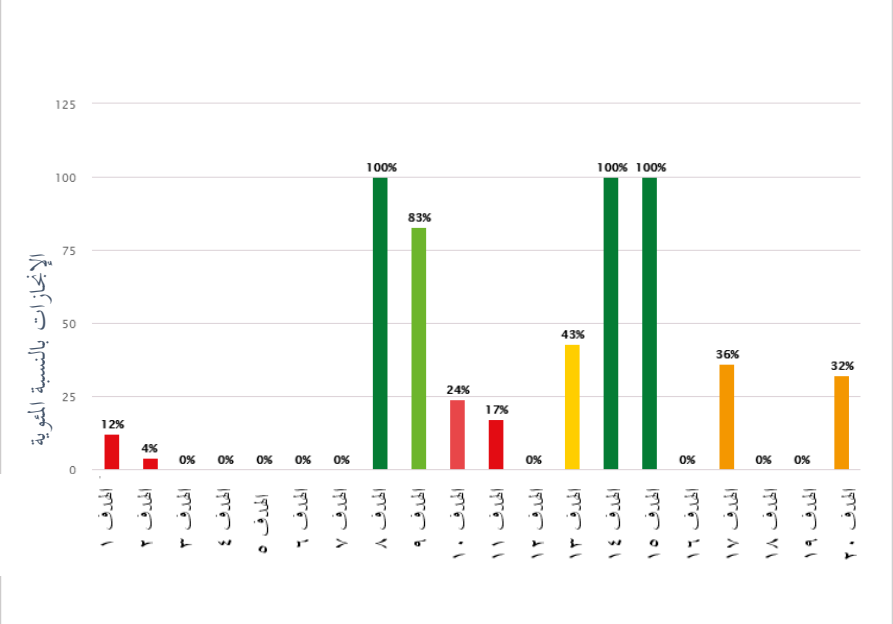

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣-٤ تونس

تشير البيانات إلى أن تونس حققت بالكامل التطلع ٥ (أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، وتراث مشترك، وقيم وأخلاقيات مشتركة). وتتراوح معدلات تحقيق التطلعات ١ و٢ و٦ و٧ بين ٤٠ و٤٩ في المئة. في حين تحقق التطلع ٣ بنسبة ٢٧ في المئة. وبالنسبة للتطلع ٤ (أفريقيا التي تعيش في سلام وأمن)، شملت إنجازات تونس، على وجه الخصوص، ما يلي:

- حصول تونس على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، التي منحت إلى اللجنة الرباعية المؤلفة من الاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة أرباب العمل -الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين، وذلك لدورها في إقامة حوار وطني بعد ثورة ٢٠١١.
- موافقة المجلس الوزاري في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ على خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (خطة العمل الوطنية ١٣٢٥)، التي تتولى تنسيقها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. ويهدف برنامج العمل الوطني ١٣٢٥، الذي يندرج في إطار البرنامج الإقليمي "المرأة والسلام والأمن في الدول العربية"، الذي أُطلق في عام ٢٠١٦ بدعم مالي من الحكومة الفنلندية، إلى الاستفادة من الإطار المعياري العالمي بشأن المرأة والسلام والأمن وإلى الإسهام في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بسلم المرأة وأمنها، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥؛

- إقامة علاقات تعاون وثيقة بين إدارات الحكم على مستوى رئاسة الحكومة لاستغلال المؤشرات التي وضعها المعهد الوطني للإحصاءات كجزء من دراسة استقصائية وطنية عن تصورات المواطنين للسلام والحريات والحكم المحلي، مستوحاة من نموذج الحكم والسلام والأمن في استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛
- إسهام تونس في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة إلى أن أول عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة شاركت فيها تونس تعود إلى عام ١٩٦٠ في الكونغو بفرقة من ألف رجل.

الشكل ١٦

تونس: الإنجازات فيما يتعلق بالتطلعات

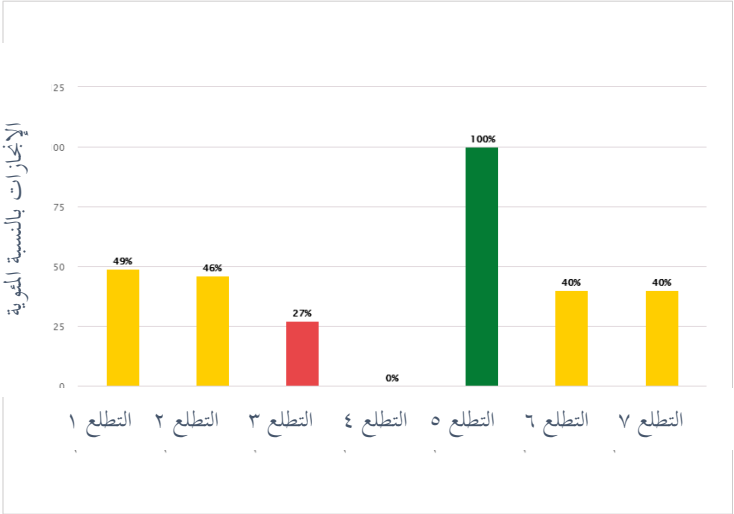

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفيما يتعلق بالأهداف، حققت تونس هدفين، هما الهدفان ٧ و١٦. وهناك ثلاثة أهداف أخرى (١ و٦ و٩) حققت فيها معدلات إنجاز لا تقل عن ٨٠ في المئة. وبالنسبة للأهداف الأخرى، كان الأداء متفاوتا وتراوحت معدلات الإنجاز بين ١١ و٦٧في المئة.

الشكل ١٧

تونس: الأداء فيما يتعلق بالأهداف

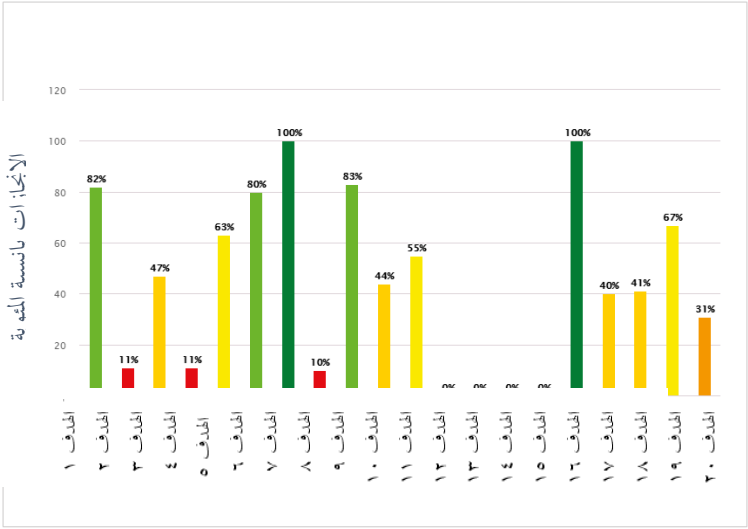

المصدر: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثالثا– تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة

سيجري تحليل الاتجاهات[٦] فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المؤشرات المرتبطة بكل هدف من الأهداف وذلك في ثلاثة مجالات هي المجال الاجتماعي – الاقتصادي ومجال البيئة وتغير المناخ، ومجال المؤسسات والحوكمة.

١– المجال الاجتماعي الاقتصادي

ترتبط المؤشرات الاجتماعية –الاقتصادية بأهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠.

١–١ الفقر

حققت بلدان شمال أفريقيا عموما أداء لائقا في مجال مكافحة الفقر والجوع. وتعكس الاتجاهات انخفاضا مطردا، تفاوت حجمه حسب البلد، حيث شكل السودان، الذي يشهد اتجاها تصاعديا في هذه المؤشرات، الاستثناء الوحيد.

وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن الجزائر، التي كانت مستويات هذه المؤشرات لديها منخفضة أصلا منذ البداية، تمكنت من تعزيز مكانتها في مكافحة الفقر وسوء التغذية، تليها تونس التي كان الاتجاه التنازلي لهذين المؤشرين فيها قويا جدا منذ عام ٢٠١٥. وتمكن المغرب أيضا من خفض مؤشرات الفقر وسوء التغذية بشكل كبير.

[٦] Sachs. J., Schmidt-Traub. G., Kroll. C.. Lafortune. G., Fuller. G., Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

وأبدت مصر وموريتانيا، اللتان شهدتا في البداية معدلات مرتفعة نسبيا من الفقر وسوء التغذية، اتجاها نحو الانخفاض، وقد تمكنتا، من خلال اتباع برامج وسياسات محددة، من خفض نسبة سكانهما الذين يعيشون تحت خط الفقر ويعانون من مشاكل سوء التغذية خفضا كبيرا.

ومن بين جميع بلدان شمال أفريقيا، كان السودان هو البلد الوحيد الذي لم يتمكن بعد من عكس الاتجاه التصاعدي لهذين المؤشرين اللذين بلغا مستويات مثيرة للقلق.

الشكل ١٨

الاتجاهات في مكافحة الفقر حسب البلد

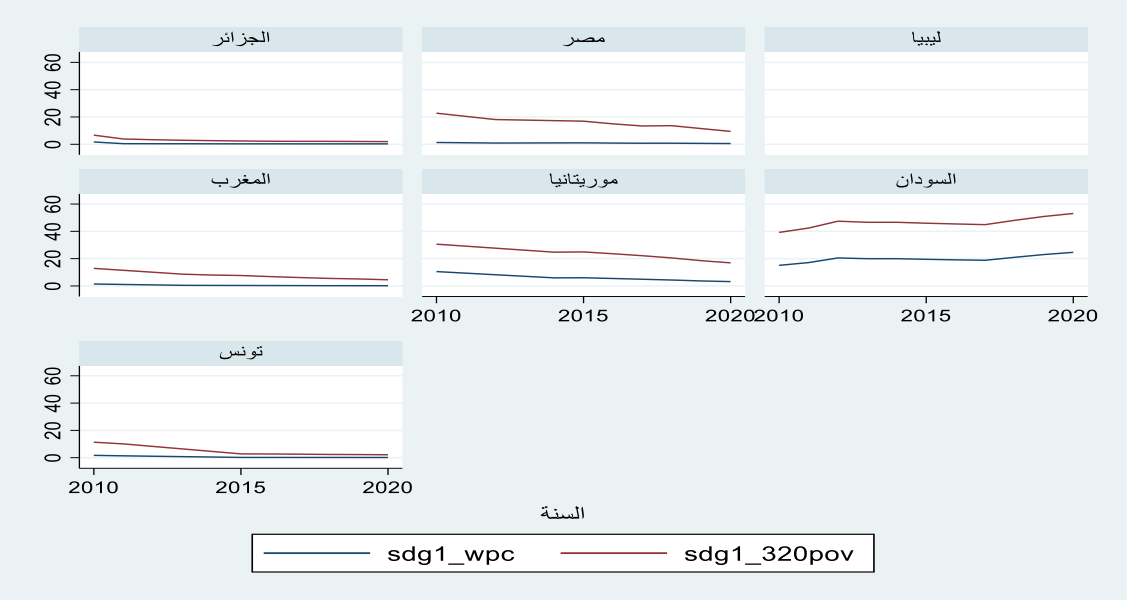

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg١_wpc: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهي ١,٩٠ دولار في اليوم (بالنسبة المئوية)

sdg١_٣٢٠pov: نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة ٣,٢٠ دولارات في اليوم (بالنسبة المئوية)

١-٢ سوء التغذية

تشير البيانات المتعلقة بالحالة التغذوية في بلدان شمال أفريقيا إلى اتجاه تنازلي عام في المؤشرات لجميع البلدان باستثناء موريتانيا. وتقاس الحالة التغذوية بثلاثة مؤشرات هي: انتشار نقص التغذية (sdg٢_undernsh)، وانتشار ضمور الجسم لدى الأطفال دون سن الخامسة (sdg٢_stunting)، وانتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة (sdg٢_wasting).

ويعكس مؤشر انتشار نقص التغذية، الذي لم يتم قياسه إلا في الجزائر ومصر، تحسنا ملحوظا في الحالة الغذائية العامة في هذين البلدين.

ويشير تطور المؤشر الذي يقيس ضمور الجسم لدى الأطفال إلى اتجاه تنازلي عام في جميع البلدان باستثناء موريتانيا. ولا يزال هذا المؤشر مرتفعا إلى حد كبير في مصر والسودان، كما أنه مرتفع بشكل معتدل في الجزائر.

ولا يزال معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعا إلى حد ما في السودان وموريتانيا. بيد أن المعدل منخفض نسبيا في تونس والجزائر ومصر. وفي المغرب، تحسنت تغذية الأطفال دون سن الخامسة تحسنا مطردا. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٨، انخفضت معدلات نقص الوزن من ١٠,٢ إلى ٢,٩ في المئة، كما انخفضت معدلات ضمور الجسد من ١٨,١ إلى ١٥,١في المئة.[٧] وسجل هذا المؤشر اتجاها تنازليا في جميع بلدان شمال أفريقيا باستثناء موريتانيا، التي واصل فيها الارتفاع، وفي ليبيا التي ظل فيها مستقرا.

الشكل ١٩

الاتجاهات فيما يخص انتشار سوء التغذية حسب البلد

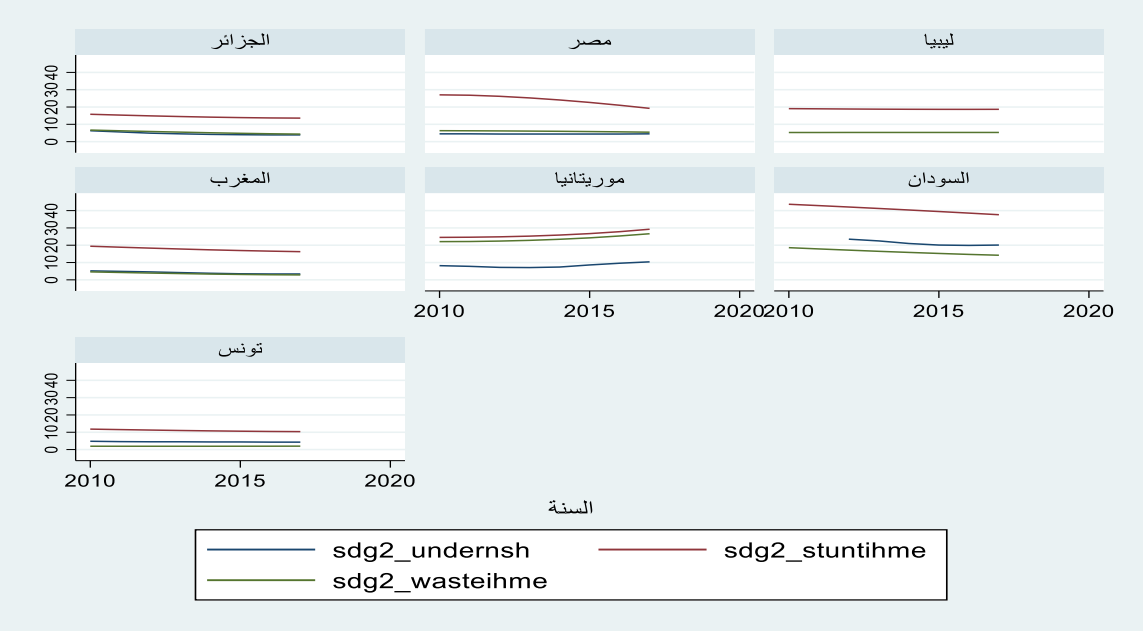

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظة: sdg٢_undernsh: انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)، sdg٢_stuntihme: انتشار ضمور الجسم لدى الأطفال دون سن الخامسة، sdg٢_wasteihme: انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة.

[٧] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

١-٣ السمنة والمستوى الغذائي وغلة الحبوب

تشهد السمنة كشكل من أشكال الخلل الغذائي تطورا ينذر بالخطر في بلدان شمال أفريقيا. فزيادة انتشار السمنة في هذه الدول تكاد تكون ظاهرة عامة وهي تشكل آفة خاصة في مصر وليبيا حيث تتجاوز النسبة ٣٠ في المئة. والظاهرة أقل انتشارا في تونس والجزائر، ولكنها تشهد تصاعدا. وفي المغرب، انخفض معدل الهزال من ٩,٣ إلى ٢,٦ في المئة، بينما تم التحكم في زيادة الوزن عند حوالي ١٠,٥ في المئة (١٢,٣ في المئة للفتيان مقابل ٩,٢ في المئة للفتيات)١. وهذا المعدل منخفض جدا في موريتانيا، ولكنه يميل إلى الارتفاع. والمعلومات الخاصة بهذا المؤشر غير متاحة فيما يخص السودان.

ويتسم المستوى الغذائي البشري، الذي يوفر معلومات عن نوعية الغذاء البشري، بدرجة معتدلة من الارتفاع، ولا سيما في موريتانيا. أما في ليبيا والسودان فالوضع غير واضح بسبب نقص البيانات. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يبدو أن الحالة تتحسن ولكن بوتيرة بطيئة نوعا ما.

الشكل ٢٠

السمنة، والمستوى الغذائي، وغلة الحبوب حسب البلد

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg٢_obesity: انتشار السمنة بين السكان البالغين (بالنسبة المئوية)، sdg٢_trophic: المستوى الغذائي البشري (٢: جيد، ٣: سيء)، sdg٢_crlyld: غلة الحبوب (طن لكل هكتار من الأراضي المحصودة).

وغلة الحبوب منخفضة ومتقلبة بشكل عام في بلدان شمال أفريقيا باستثناء مصر. وذلك لأن المحاصيل تعتمد على الأمطار التي لا يمكن، في معظم الأحوال، الوثوق بها. ومصر وحدها، التي يجري فيها عادة ري محصول الحبوب، هي التي تحقق مستويات عالية إلى حد ما من الغلة. ويطرح انخفاض غلة الحبوب في معظم بلدان شمال أفريقيا مشكلة على مستويي أمنها الغذائي واعتمادها الكبير على واردات منتجات الحبوب.

١-٤ صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال

يجري تحليل النظام الصحي باستخدام مؤشرات صحة الأمهات وحديثي الولادة، فضلا عن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ولا تزال معدلات وفيات الأمهات مرتفعة جدا في بعض بلدان شمال أفريقيا، لا سيما في موريتانيا والسودان، حيث بلغت ٧٦٦ و٢٩٥ على التوالي في عام ٢٠١٧. وهذا المعدل هو الأدنى في مصر (٣٧) وتونس (٤٣) في عام ٢٠١٧ ويتراوح في بقية البلدان بين ١١٢ (الجزائر) و٧٠ (المغرب). وبوجه عام، تشهد هذه المعدلات اتجاها تنازليا في جميع بلدان شمال أفريقيا، فيما عدا ليبيا، التي شهد فيها المعدل ارتفاعا في السنوات الأخيرة.

وعلى وجه العموم، كان معدل وفيات حديثي الولادة في بلدان شمال أفريقيا منخفضا نسبيا باستثناء موريتانيا التي بلغ فيها ٣٣,٥/ ١٠٠٠ والسودان (٢٨,٦) في عام ٢٠١٨. أما ليبيا فلديها أدنى معدل (٦,٤ في عام ٢٠١٨). وبشكل عام، يتجه هذا المعدل نحو الانخفاض.

ويتبع معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة نفس الاتجاه الذي تتبعه وفيات الأمهات، على الرغم من أنه أكثر ارتفاعا إذ يتراوح بين ١٢/١٠٠٠ في ليبيا و٧٥,٧ في موريتانيا في عام ٢٠١٨.

الشكل ٢١

صحة الأمهات وحديثي الولادة حسب البلد

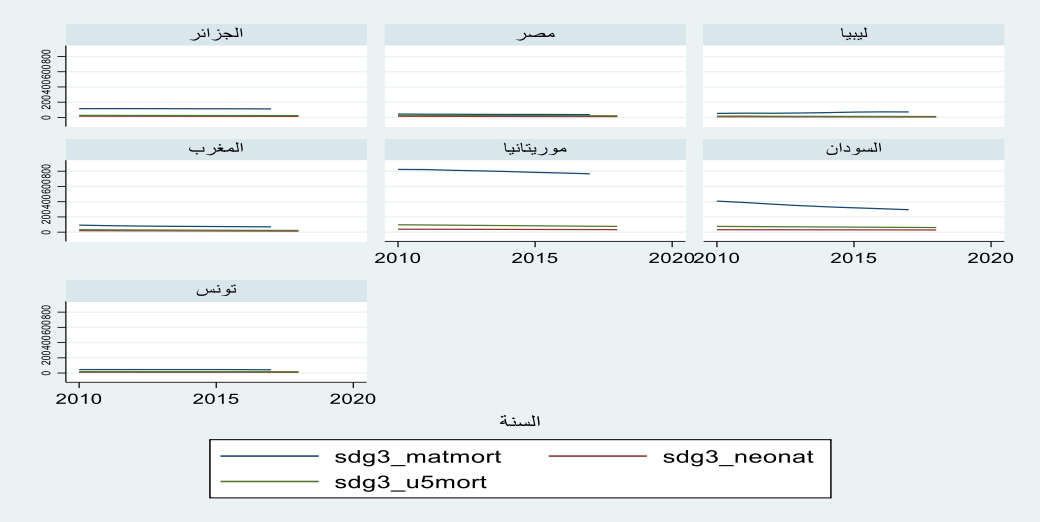

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg٣_matmort: معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)، sdg٣_neonat: معدل وفيات المواليد (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)، sdg٣_u٥mort: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي).

١-٥ الأمراض المعدية والمنقولة

لا يزال معدل الإصابة بالسل مرتفعا جدّا في عدة من بلدان شمال أفريقيا، لا سيما في موريتانيا والسودان، وبدرجة أقل في الجزائر. وهذا المعدل منخفض نوعا ما في مصر ومنخفض بعض الشيء في تونس وليبيا.

وفي المغرب، انخفض معدل الإصابة السنوي لكلا النوعين من الأمراض بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ من ١٠١ إلى ٩٩ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وقد وضعت خطة استراتيجية وطنية لمكافحة السل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بغرض تحقيق خفض بنسبة ٤٠ في المئة في عدد الوفيات المرتبطة بالسل بحلول عام ٢٠٢١.[٨]

ويعكس الاتجاه العام انخفاضا حادا في موريتانيا والسودان، في حين ظل هذا الاتجاه مستقرا نسبيا في البلدان الأخرى.

وكانت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية منخفضة نسبيا في جميع بلدان شمال أفريقيا، وظل الاتجاه مستقرا. وكان معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة مرتفعا جدا في السودان ومصر وليبيا، وكان المعدل مرتفعا بشكل معتدل في البلدان الأخرى، مع اتجاه تنازلي طفيف في جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبا.

الشكل ٢٢

انتشار الأمراض المعدية أو المنقولة حسب البلد

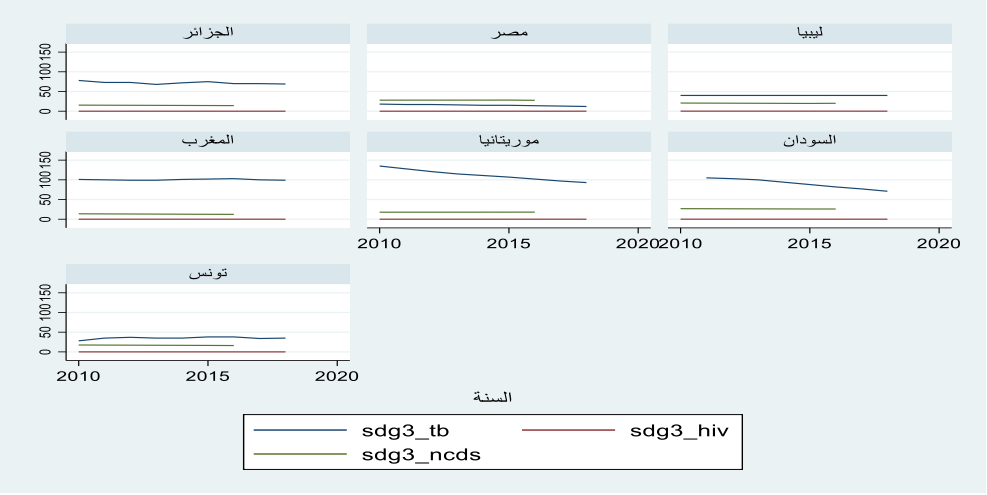

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg٣_tb: الإصابة بالسل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، sdg٣_hiv: عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١ ٠٠٠ شخص من الأشخاص غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، sdg٣_ncds: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة.

[٨] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

١-٦ العمر المتوقع، والوفيات الناجمة عن الحوادث، والخصوبة

يعكس متوسط العمر المتوقع مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالنظام الصحي والغذاء ونمط الحياة عموما. ويمكن تقسيم بلدان شمال أفريقيا إلى ثلاث مجموعات: الأولى (الجزائر والمغرب وتونس) حيث متوسط العمر المتوقع مرتفع إلى حد ما (حوالي ٧٦ عاما)، والثانية (مصر وليبيا) حيث يتراوح متوسط العمر المتوقع بين ٧٠,٥ (مصر) و٧١,٩ (ليبيا) والثالثة (موريتانيا والسودان) حيث لا يزال متوسط العمر المتوقع منخفضا نسبيا (٦٣,٩ لموريتانيا و٦٥,١ للسودان). وينحو الاتجاه العام بالنسبة لهذا المؤشر نحو الارتفاع عموما.

وتعكس الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق عموما حالة الهياكل الأساسية للطرق ومدى تقادم وسائل النقل. وهذا المؤشر مرتفع نسبيا في جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبا، باستثناء مصر والمغرب، اللتين بقي فيهما منخفضا نسبيا.

وفي المغرب، انخفض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق لكل مئة ألف نسمة من ١١ حالة وفاة في عام ٢٠١٦ إلى ٩,٣٧ حالة وفاة في عام ٢٠١٩. وتهدف الحكومة إلى خفض المعدل إلى ٥,٦ حالة وفاة لكل مئة ألف نسمة بحلول عام ٢٠٢٥.[٩]

ولا تزال الخصوبة مرتفعة جدا بين المراهقات، رغم اتجاهها نحو الانخفاض في ثلاثة بلدان هي موريتانيا والسودان ومصر. وهي مرتفعة بشكل معتدل في المغرب ومنخفضة إلى حد ما في ليبيا وتونس والجزائر. ويتبع هذا المؤشر اتجاها تنازليا عامّا في جميع البلدان تقريبا.

[٩] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

الشكل ٢٣

الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، والعمر المتوقع، والخصوبة لدى المراهقات حسب البلد

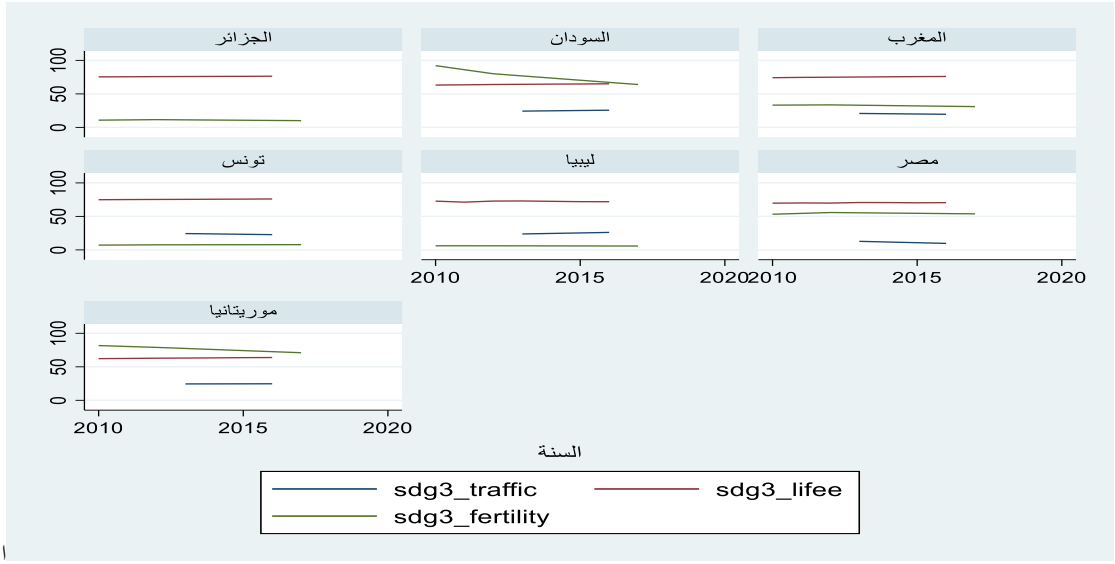

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg٣_traffic: معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، sdg٣_lifee: العمر المتوقع عند الولادة (عدد السنوات)، sdg٣_fertility: معدل خصوبة المراهقات (عدد الولادات لكل ١٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاما).

١-٧ الصحة الأساسيةالبيانات المتعلقة بنسبة الولادات التي تتم على يد عاملين صحيين مهرة هي بيانات جزئية جدا ولا تسمح بتحديد الاتجاهات. وتتوفر بيانات محددة في هذا الخصوص عن الجزائر والسودان وليبيا والمغرب وموريتانيا. وسجلت ليبيا والجزائر أعلى نسبة في هذا الصدد وإن كان ذلك لفترة ما قبل عام ٢٠١٥. وسُجلت أعلى المستويات في ليبيا حيث بلغت ١٠٠ في المئة تقريبا. وفي الجزائر، ٩٦,٦ في المئة (٢٠١٣). وفي السودان، تقترب النسبة من ٧٧,٥ في المئة (٢٠١٤) وتتبع اتجاها تصاعديا. وفي المغرب، ارتفعت النسبة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨، من ٧٣,٦ إلى ٨٦,٦ في المئة على الصعيد الوطني، ومن ٩٢,١ إلى ٩٦,٦ في المئة في المناطق الحضرية، ومن ٥٥ إلى ٧٤,٢ في المئة في المناطق الريفية.[١٠] أما في موريتانيا، فلا تتجاوز النسبة ٦٩,٣ في المئة (٢٠١٥).

ومعدل البقاء على قيد الحياة للأطفال الذين تلقوا لقاحين موصى بهما من منظمة الصحة العالمية مرتفع إلى حد ما، لا سيما في المغرب، حيث بقي مستقرا عند نسبة تقترب من ١٠٠ في المئة، كما أن المعدل مرتفع إلى حد ما في تونس حيث يتراوح بين ٩٤ و٩٨ في المئة حسب السنة. وهو مرتفع إلى حد ما في ليبيا أيضاً، حيث يتراوح بين ٩٣ و٩٨ في المئة. وسجلت مصر والجزائر معدلات مرتفعة بعض الشيء حتى منتصف العقد قبل أن يشهد البلدان بعض التراجع. وفي السودان، يتذبذب معدل البقاء على قيد الحياة إلى حد كبير، حيث تراوح بين ٨٥ في المئة في عام ٢٠١٣ و٩٠ في المئة في عام ٢٠١٧.

[١٠] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

وتبلغ نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من تغطية الخدمات الصحية الأساسية أعلاها في الجزائر، حيث تبلغ ٧٨ في المئة وفقا لآخر البيانات التي تعود إلى عام ٢٠١٧. وهذه النسبة، التي تصل إلى ٧٠ في المئة في المغرب وتونس (٢٠١٧)، تبلغ ٦٨ في المئة في مصر وحوالي ٦٤ في المئة في ليبيا. وتبلغ النسبة أدناها في موريتانيا والسودان حيث تكاد لا تتجاوز ٤١ و٤٤ في المئة على التوالي (٢٠١٧). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العام في هذه النسبة آخذ في الارتفاع، الأمر الذي جاء نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومتان لتوسيع نطاق الخدمات الصحية الأساسية.

أما التصور الذاتي للرفاه، الذي يقاس وفق تدرج يبدأ من الصفر (سيء) وينتهي عند ١٠ (ممتاز)، فيبلغ في المتوسط ٤,٨ لبلدان شمال أفريقيا. غير أن المستوى يختلف من بلد إلى آخر، إذ يبلغ أعلى قيمة في الجزائر، فقد أحرزت الجزائر ٦,٤ في عام ٢٠١٤ قبل أن تنخفض قليلا إلى ٥ في عام ٢٠١٨. وفي ليبيا، بقيت هذه المستويات مرتفعة نسبيا، حيث كانت حوالي ٥,٨ في عام ٢٠١٢ قبل أن تنخفض إلى ٥,٥ في عام ٢٠١٨. والمعدل أكثر استقرارا في المغرب، إذ بلغ ٥,١ في عام ٢٠١٩. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فيتفاوت المعدل من بلد إلى آخر حسب السنة، حيث سجلت أدنى نسبة في مصر في عام ٢٠١٣ (٣,٦) وأعلى نسبة في تونس (٥,٢) في العام نفسه.

الشكل ٢٤

حالة الخدمات الصحية الأساسية وتصور الرفاه حسب البلد

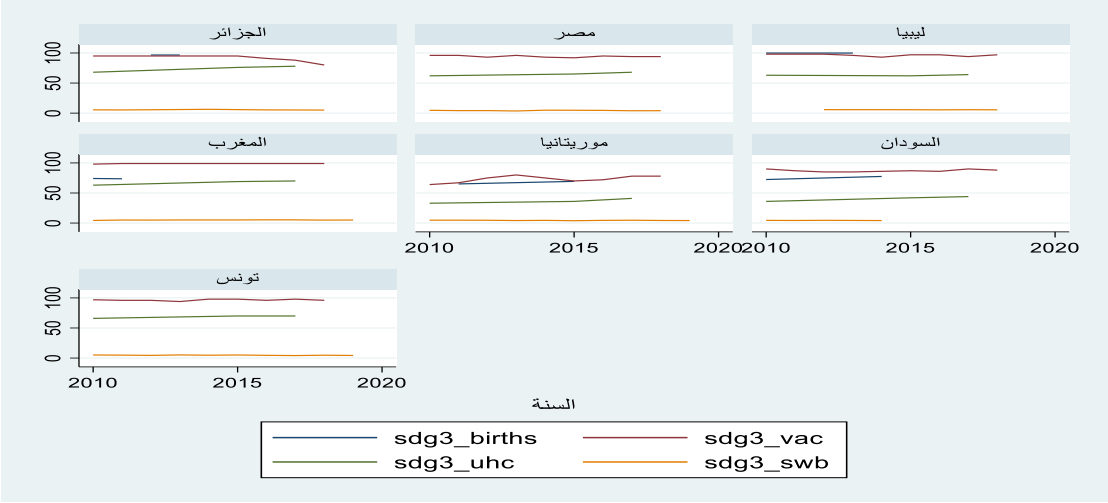

المصدر: ساكس وآخرون

ملاحظات: sdg٣_births: نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفين صحيين مهرة (بالنسبة المئوية)، sdg٣_vac: معدلات بقاء الأطفال الذين يتلقون لقاحين موصى بهما من قبل منظمة الصحة العالمية (بالنسبة المئوية)، sdg٣_uhc: نسبة السكان المستهدفين الذين يحصلون على تغطية الخدمات الصحية الأساسية.

١-٨ النظام التعليمي

يجري تحليل نظام التعليم من خلال معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. ومن بين بلدان شمال أفريقيا، حققت أربعة بلدان معدلات عالية نسبيا في الالتحاق بالمدارس الابتدائية: الجزائر (٩٧,٦ في المئة، ٢٠١٨)، مصر (٩٧ في المئة، ٢٠١٨)، المغرب (٩٩,٨ في المئة، ٢٠١٨-٢٠١٩)، وتونس (٩٩,١ في المئة، ٢٠٢٠). وفي بلدين هما موريتانيا (٧٩,٦ في المئة، ٢٠١٨) والسودان (٦٠ في المئة، ٢٠١٧)، لا يزال المعدل منخفضا ولكنه يتجه إلى الأعلى، لا سيما في موريتانيا.

وبالمقارنة مع ذلك، فإن معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية لا تزال منخفضة وفقا للمعايير الدولية، بحيث تكاد لا تتجاوز في المتوسط ٦٤,٥ في المئة، مع وجود تفاوت كبير بين البلدان. فالجزائر ومصر لديهما أعلى نسبة (٨٤,٦ في المئة، ٢٠١٨). وفي تونس، يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ٨١,٩ في المئة (٢٠٢٠).

أما في المغرب وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي في الكليات، فقد بلغ معدل الالتحاق المحدد في الفئة العمرية ١٢-١٤ سنة ٩١,٨ في المئة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وبالنسبة للتعليم الثانوي المؤهل، فإن معدل الالتحاق المحدد للفئات العمرية ١٥-١٧ سنة بلغ ٦٦,٩ في المئة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.[١١]

وبالنسبة للسودان وموريتانيا، كان المعدل منخفضا حيث يكاد لا يتجاوز ٥٧,٥ في المئة بالنسبة للسودان (٢٠١٧) و٤١,٩ في المئة بالنسبة لموريتانيا (٢٠١٨). ويميل الاتجاه العام نحو الارتفاع، لا سيما بالنسبة لموريتانيا ومصر. وينبغي ملاحظة أن البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات غير متاحة بالنسبة لليبيا.

[١١] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

الشكل ٢٥

معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي حسب البلد

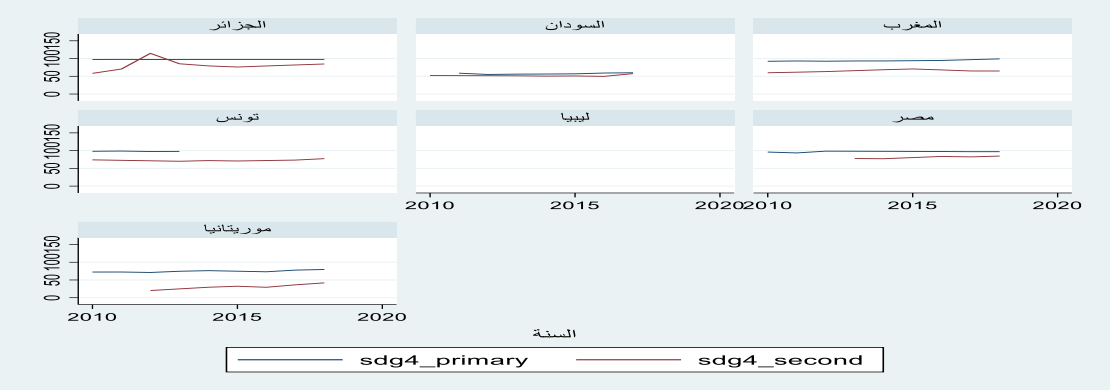

المصدر: ساكس وآخرون.

ملاحظات: sdg٤_primary: صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (بالنسبة المئوية)، sdg٤_second: معدل إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (بالنسبة المئوية).

١-٩ المساواة بين الجنسين

يجري تحليل المساواة بين الجنسين بناء على أربعة مؤشرات: أولها مدى تلبية طلب تنظيم الأسرة باستخدام وسائل حديثة للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة، ونسبة البنات إلى البنين في متوسط عدد سنوات التعليم التي يتم تلقيها (sdgº_fplmodel وsdgº_lfpr في الشكل ٢٦ أدناه)؛ ومن ناحية أخرى هناك نسبة النساء إلى الرجال فيما يخص معدل المشاركة في القوى العاملة ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (sdgº_lfpr و sdgº_parl ، الشكل ٢٧ أدناه).

وتحتل مصر والمغرب وتونس أعلى المراتب فيما يخص فرص الحصول على وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، حيث بلغت معدلاتها (٢٠١٧) ٨١ و٧٨,٥ و٧٤,٧ في المئة (٢٠١٧) على التوالي، وفي الجزائر، ارتفع المعدل بشكل حاد، حيث وصل إلى ٧٦,٥ في المئة (٢٠١٧). أما بالنسبة للبلدان الأخرى فإن المعدل، للعام نفسه، لا يزال منخفضا ويكاد لا يتجاوز ٤٧ في المئة في ليبيا و٣٣,٨ في المئة في موريتانيا و٣٣,٣ في المئة في السودان. ومن حيث الاتجاهات، وباستثناء تونس حيث يشهد المعدل استقرارا نسبيا، فإن جميع البلدان الأخرى تشهد اتجاها تصاعديا بدرجات متفاوتة.

وبلغت نسبة البنات إلى البنين في عدد سنوات التعليم، كمؤشر للتكافؤ التعليمي، أقل من ١٠٠ في جميع بلدان شمال أفريقيا، مما يعكس وجود فجوة على حساب الفتيات. ويجري ردم هذه الفجوة في جميع البلدان تقريبا، لكنها لا تزال كبيرة، لا سيما في موريتانيا (٣٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٧)، والسودان (٣٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٧)، وليبيا (٤٧ في المئة في عام ٢٠١٧).

الشكل ٢٦

المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على وسائل تنظيم الأسرة الحديثة والتعليم حسب البلد

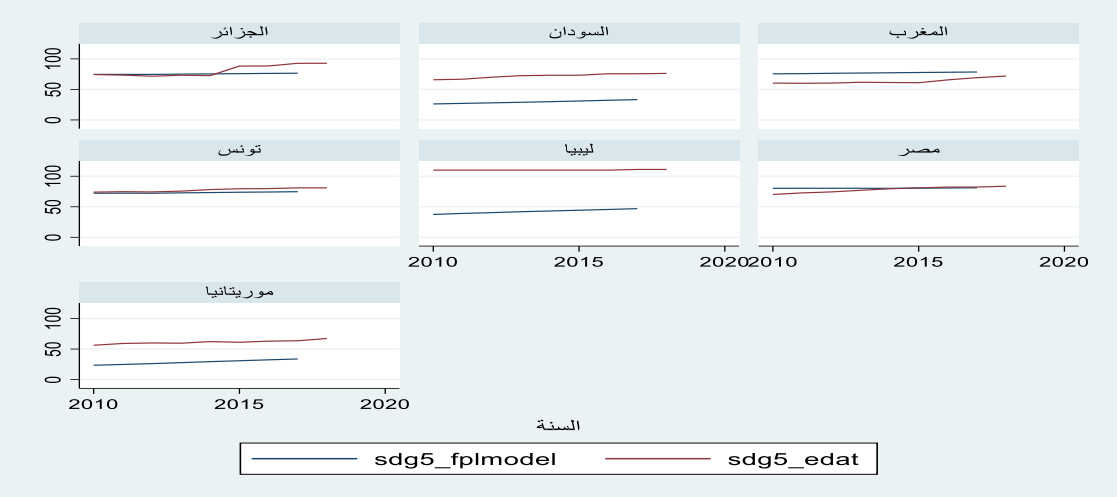

ملاحظات: sdg٥_fplmodel: تلبية طلب تنظيم الأسرة باستخدام وسائل حديثة (نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة)، sdg٥_edat: نسبة البنات إلى البنين حسب متوسط عدد سنوات التعليم التي تم تلقيها.

ولا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل، مقيسة بنسبة النساء إلى الرجال، منخفضة، إذ بلغ متوسطها ٣٣ في المئة بالنسبة لجميع بلدان شمال أفريقيا على مدى العقد الماضي. وهذه النسبة هي الأدنى في الجزائر، حيث أنها تكاد لا تتجاوز ٢٢,٢ في المئة (٢٠١٩). أما موريتانيا، التي سجلت أعلى مستوى، فقد تجاوزت ٤٦ في المئة في عام ٢٠١٩. وهذه النسبة، بوصفها اتجاها ومعلما هيكليا، آخذة في التزايد ببطء، إلا في تونس التي تشهد اتجاها تنازليا طفيفا.

وتنعكس مشاركة المرأة في السياسة في نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان. وتتبع هذه النسبة المجالس التشريعية وتتفاوت من بلد إلى آخر. وفي المتوسط، بلغت هذه النسبة ٢١,٧ في المئة في بلدان شمال أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وهي الأعلى في تونس (٣٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٩)، والسودان (٣٠,٥ في عام ٢٠١٨)، والجزائر (٢٥,٨ في المئة في عام ٢٠٢٠). وهي مرتفعة بشكل معتدل في المغرب (٢٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٦) وموريتانيا (٢٠,٣ في المئة في عام ٢٠٢٠). أما في مصر فلا تزال النسبة منخفضة نسبيا (١٥,١ في المئة في عام ٢٠٢٠) كما هو الحال في ليبيا (١٦ في المئة في عام ٢٠٢٠).

الشكل ٢٧

مشاركة المرأة في سوق العمل والبرلمان حسب البلد

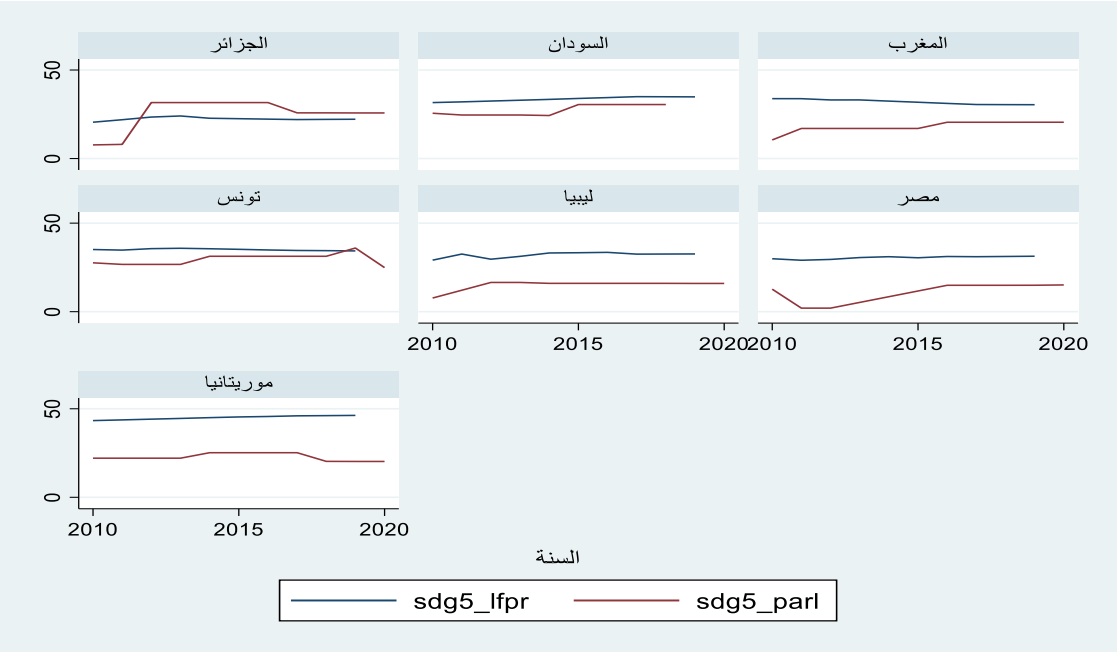

ملاحظات: sdg٥_lfpr: نسبة النساء إلى الرجال من حيث المشاركة في القوة العاملة (بالنسبة المئوية)، sdg٥_parl: نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني (بالنسبة المئوية).

ولدى معظم بلدان شمال أفريقيا معدل بطالة هيكلي مرتفع إلى حد ما. والدول التي سجلت أدنى معدل في عام ٢٠١٩ هي المغرب (٩ في المئة)، وموريتانيا (٩,٥ في المئة)، ومصر (١٠,٨ في المئة) والجزائر (١١,٧ في المئة). أما البلدان الأخرى فسجلت معدلات بطالة مرتفعة تتراوح بين ١٨,٦ في المئة في ليبيا و١٦,٥ في المئة في السودان و١٥,٣ في المئة في تونس، ومن المرجح أن يزداد هذا الوضع سوءا في المستقبل بسبب الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩.

ومن ناحية أخرى، فإن حصول السكان على الخدمات المالية منخفض بشكل ملحوظ في بلدان شمال أفريقيا حيث تكاد لا تتجاوز نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي ٤٠ في المئة، باستثناء الجزائر وليبيا، حيث بلغت هذه النسبة ٤٢,٨ و٦٥,٧ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٧.

الشكل ٢٨

فرص الحصول على الخدمات المصرفية والبطالة حسب البلد

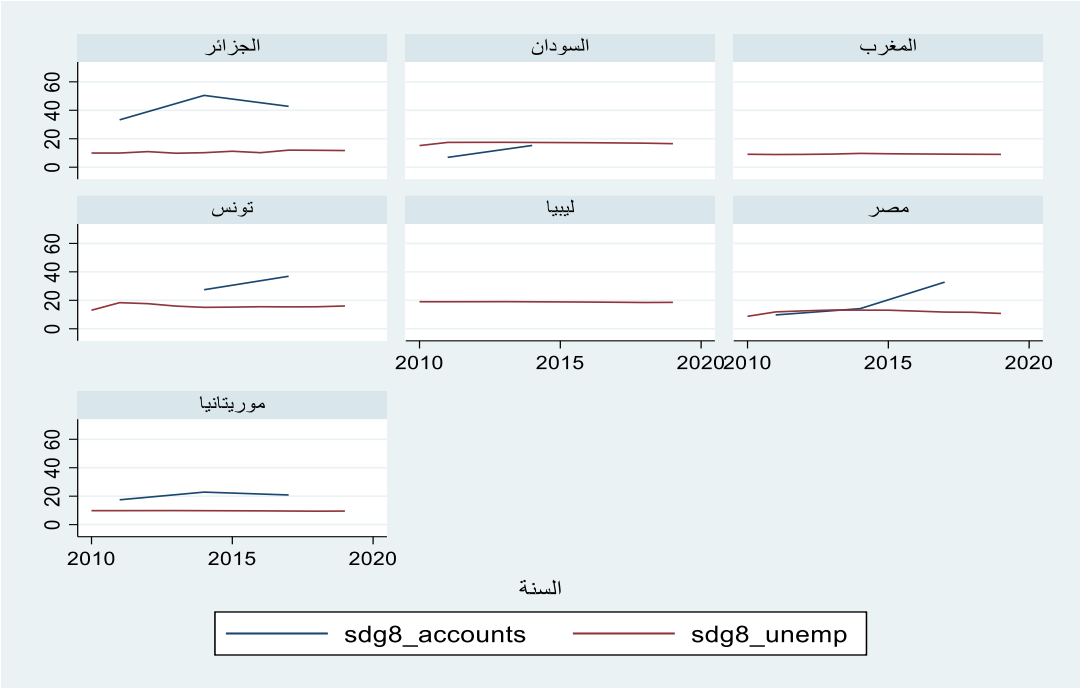

ملاحظات: sdg٨_accounts: نسبة البالغين (١٥ سنة أو أكثر) الذين لديهم حساب في مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو يستخدمون خدمات مالية، sdg٨_unemp: معدل البطالة (في المئة من إجمالي القوى العاملة).

٢- الهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير

٢-١ الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي

فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب، يمكن تقسيم بلدان شمال أفريقيا إلى فئتين: البلدان التي سجلت معدلا مرتفعا بما فيه الكفاية، وتلك التي لا تزال نسبة كبيرة من سكانها عاجزة عن الحصول على مياه الشرب بشكل كاف. وفي عام ٢٠١٧، بلغ معدل إمدادات مياه الشرب ٩٣,٦ في المئة في الجزائر، و٩٩,١ في المئة في مصر، و٩٨,٥ في المئة في ليبيا و٩٦,٣ في المئة في تونس. وفي المغرب، تتوفر فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة للجميع في المناطق الحضرية. أما في المناطق الريفية، فقد بلغت النسبة أكثر من ٩٧ في المئة في عام ٢٠١٩.[١٢] وبالنسبة للسودان وموريتانيا، تبلغ هذه المعدلات ٦٠,٣ في المئة و٧٠,٧ في المئة على التوالي، مع اتجاه تصاعدي واضح. وينطبق النمط نفسه على خدمات الصرف الصحي، وإن كان ذلك بمعدلات أدنى، لا سيما في موريتانيا والسودان، حيث لا يتوفر نظام الصرف الصحي سوى لِـما نسبته ٤٨,٤ و٣٦,٦ في المئة من السكان المعنيين.

[١٢] المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

الشكل ٢٩

فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي حسب البلد

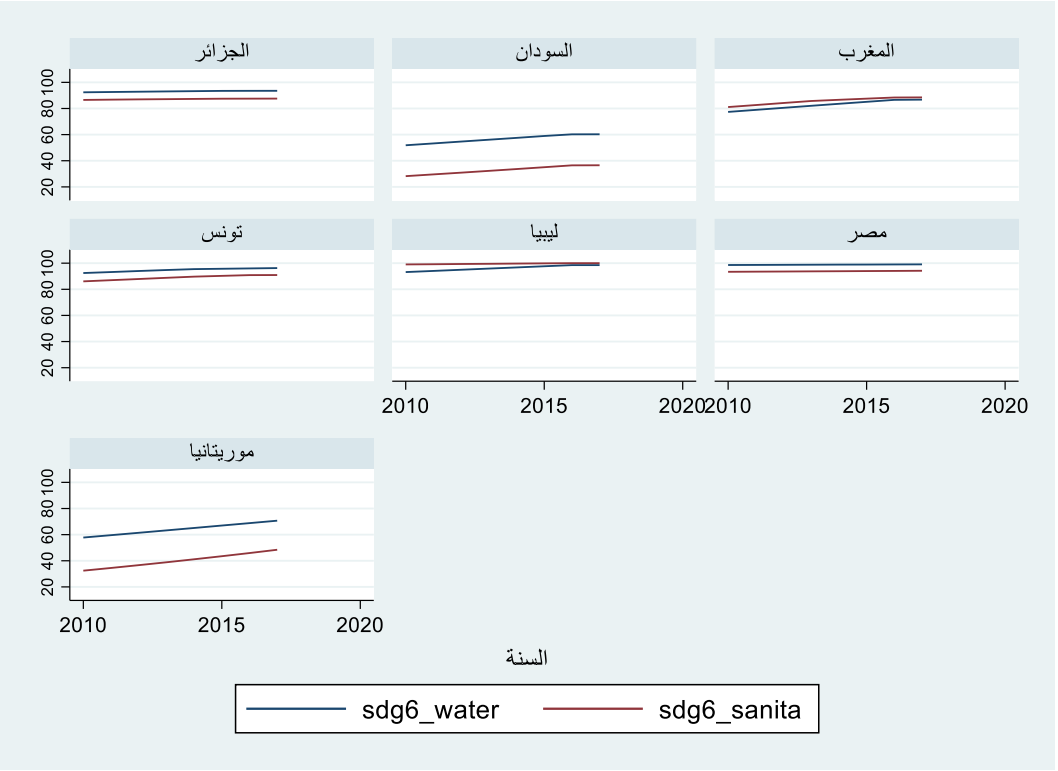

ملاحظات: sdg٦_water: نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية. Sdg٦_sanita: نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية.

وفيما يتعلق بالحصول على الكهرباء ومصادر الطاقة النظيفة، تبلغ المعدلات حوالي ١٠٠ في المئة في تونس والجزائر ومصر والمغرب. وفي عام ٢٠١٧، بلغ المعدل ٤٢,٩ و٥٦,٥ في المئة على التوالي في موريتانيا والسودان. وبالنسبة لليبيا، فقد بلغ المعدل ٧٠,١ في المئة، لكنه ما برح ينخفض بشكل حاد منذ عام ٢٠١٠.

وفيما يخص نسبة السكان الذين يحصلون على وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة، فإن المعدلات تنحو تقريبا نفس منحى الكهرباء، ولكن عند مستوى أدنى قليلا (الشكل ٣٠).

الشكل ٣٠

فرص الحصول على الكهرباء والطاقة النظيفة حسب البلد

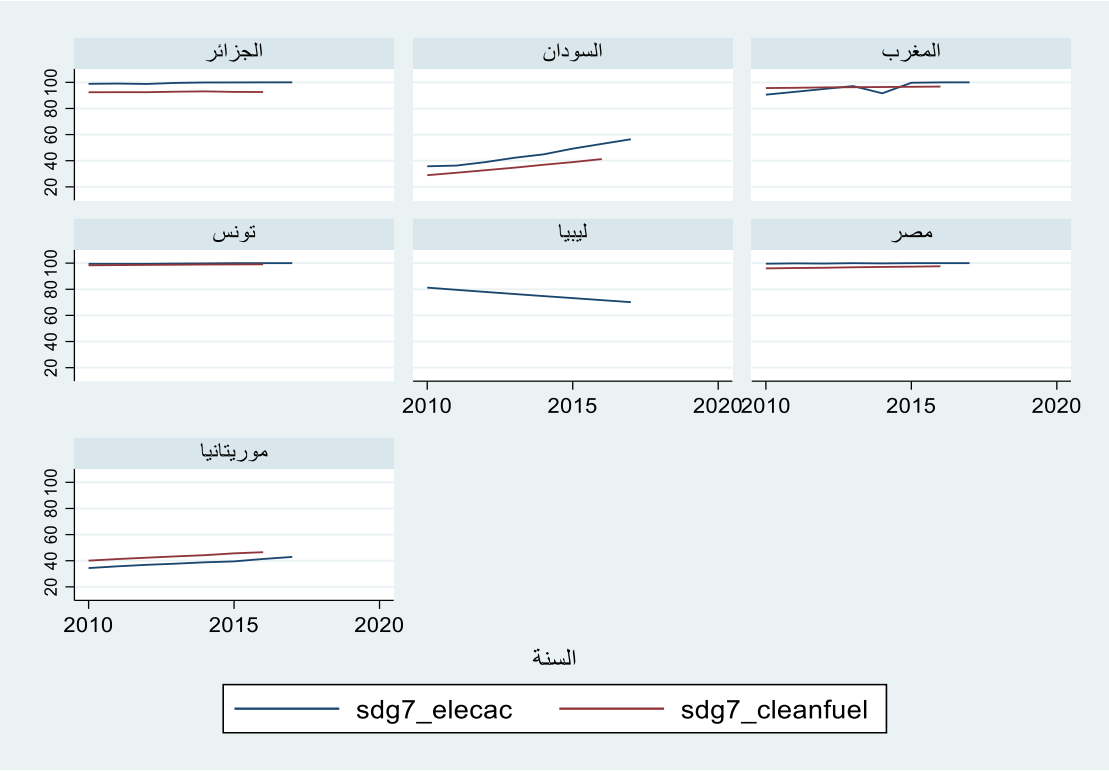

ملاحظات: sdg٧_elecac: نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (في المئة)، sdg٧_cleanfuel: نسبة السكان الذين يحصلون على الوقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة (بالنسبة المئوية).

٢-٢ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير

فيما يتعلق بفرص حصول السكان على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن معظم بلدان شمال أفريقيا تحرز تقدما ملحوظا. فمعدلات الاتصال بالإنترنت آخذة في الارتفاع، وكذلك استخدام شبكات الهاتف المحمول. وفي المغرب، وفقا للبيانات التي أوردها تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، بلغت قاعدة المشتركين في الإنترنت ٢٥,٢٨ مليون مشترك في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل معدل انتشار قدره ٧١,٣٣ في المئة. ويزيد هذا المعدل على ٦٤ في المئة في تونس، ويبلغ ٤٧,٩ في المئة و٤٩ في المئة على التوالي في مصر والجزائر (٢٠١٨). وفي السودان، تبلغ هذه النسبة ٣٠,٩ في المئة في حين لا تتجاوز ٢١,٨ و٢٠,٨ في المئة على التوالي في ليبيا وموريتانيا (٢٠١٧).

ويُظهر عدد الاشتراكات في شبكات الهاتف المحمول اتجاها تصاعديا في جميع بلدان شمال أفريقيا وخاصة في المغرب، حيث تشير التقديرات إلى أن ٩٥ في المئة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٦٥ عاما يمتلكون هاتفا محمولا في عام ٢٠١٦.[١٣] وفي الجزائر وتونس، بلغ معدل الاشتراك ٨١,٧ و٧٦,١ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٨.

[١٣] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

ويتجاوز هذا الرقم ٥٠ في المئة في مصر وموريتانيا، لكن المعدل لا يزال منخفضا جدا في ليبيا (٣٥,٨ في المئة في عام ٢٠١٧) والسودان (٣٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٨).

الشكل ٣١

الربط بشبكة الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول حسب البلد

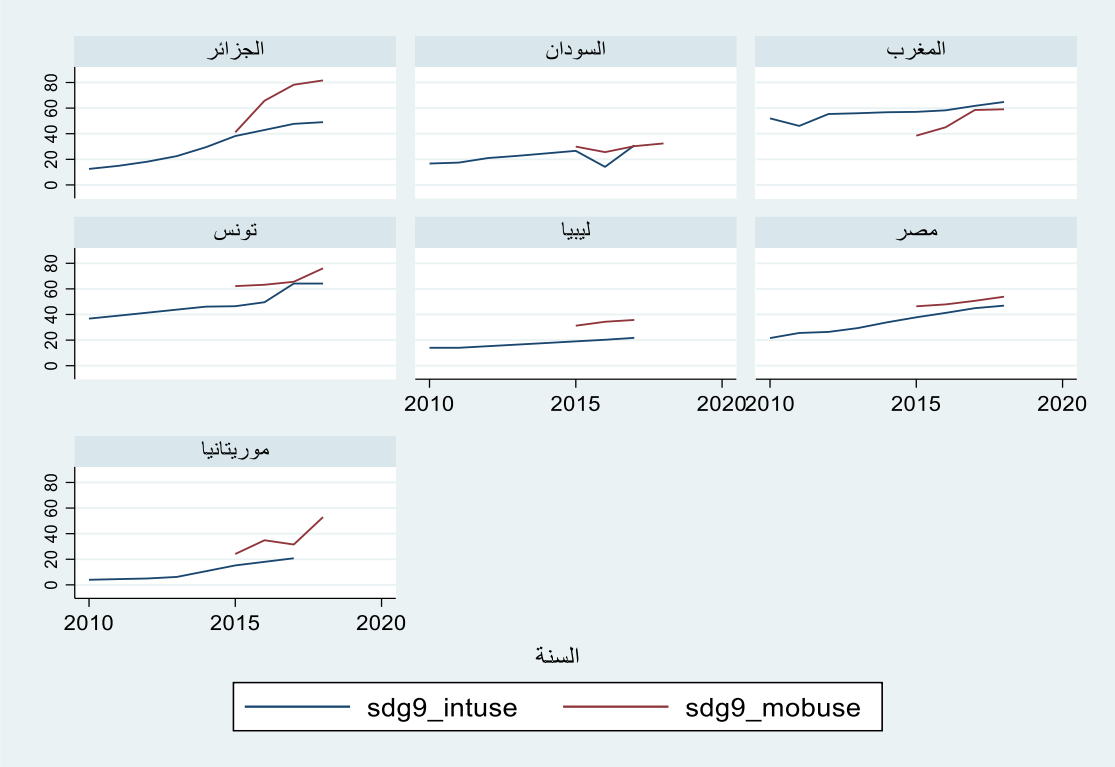

ملاحظات: sdg٩_intuse: النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت، sdg٩_mobuse: عدد المشتركين في شبكة الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ نسمة).

وتشير البيانات المتاحة عن الإنفاق على البحث والتطوير إلى أنه بالنسبة لمصر وتونس، بعد أن شهدت حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لأنشطة البحث والتطوير اتجاها تصاعديا في العقد الأول، انخفضت هذه الحصة بشكل كبير من ٠,٧٢ في المئة في عام ٢٠١٥ لمصر إلى ٠,٦١ في المئة فقط في عام ٢٠١٧. وفي تونس، انخفضت الحصة بصورة حادة من ٠,٧١ في المئة في عام ٢٠١١ إلى ٠,٦ في المئة فقط في عام ٢٠١٦. وفي المغرب، كانت الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في عام ٢٠١٨ تمثل ٠,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.[١٤]

وقد أظهر عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية (لكل ألف نسمة) كمنتجات لأنشطة البحث والتطوير اتجاها تصاعديا في تونس والجزائر ومصر والمغرب. وقد شهدت تونس زيادة ملحوظة في عدد المقالات العلمية

[١٤] الاستعراض الوطني الطوعي، المغرب ٢٠٢٠.

والتقنية المنشورة التي بلغت ٥١ لكل ألف من السكان في عام ٢٠١٧، ما يضعها في المرتبة الأولى من بين بلدان شمال أفريقيا. أما في البلدان الأخرى مثل السودان وليبيا وموريتانيا، فلا يزال المعدل منخفضا.

الشكل ٣٢

مدخلات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير حسب البلد

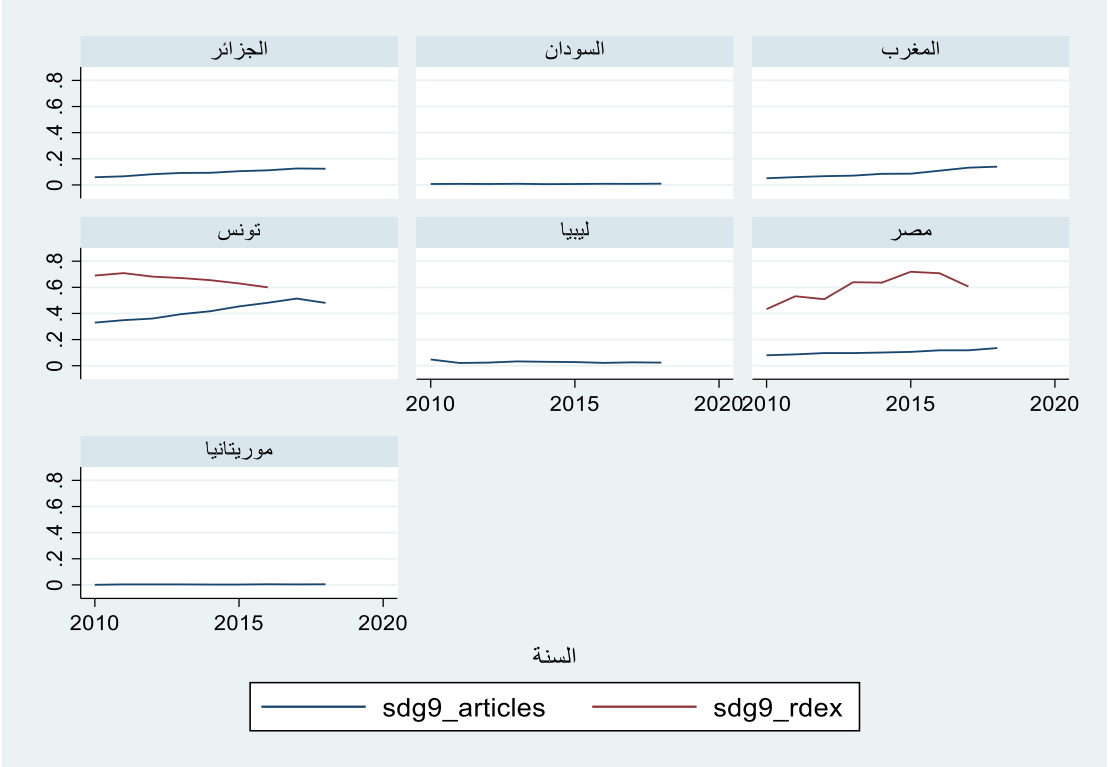

ملاحظات: sdg٩_articles: عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية (لكل ١٠٠٠ نسمة)، sdg٩_rdex: الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

٣- البيئة والتصدي لتغير المناخ

٣-١ تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تشهد بلدان شمال أفريقيا تباينا فيما يتعلق بجودة الهواء في المدن، مقيسة بمتوسط المستوى السنوي للجسيمات الدقيقة في المدن، مرجحا بعدد السكان. وفي حين أن هذا المستوى لا يزال مقبولا نسبيا في بلدان مثل تونس أو الجزائر أو المغرب حيث لا يتجاوز العتبة المحددة بنسبة ٢٥ في المئة التي تعتبرها الهيئات الدولية حرجة، فإنه وصل في البلدان الأخرى إلى مستويات مثيرة للقلق، لا سيما في مصر (٨٧ في المئة في عام ٢٠١٧) وليبيا حيث يقترب المستوى من نسبة ٥٥ في المئة.

الشكل ٣٣

البيئة والهياكل الأساسية حسب البلد

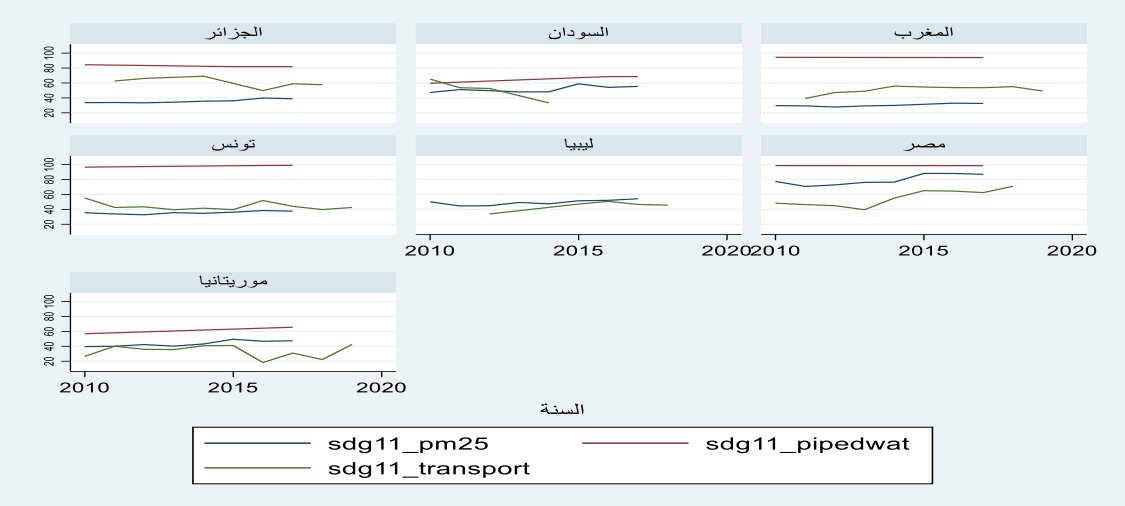

ملاحظات: sdg١١_pm٢٥: متوسط المستوى السنوي للجسيمات الدقيقة (PM ٢,٥ و PM ١٠، على سبيل المثال) في المدن، مرجحا بسكانها، sdg١١_pipedwat: فرص الوصول إلى مصدر مياه محسن بواسطة الأنابيب (في المئة من سكان الحضر)، sdg١١_transport: معدل الرضا عن النقل العام (بالنسبة المئوية).

وبالمقارنة مع إجمالي إنتاج الكهرباء، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء والتدفئة تتبع اتجاها تنازليا، وإن كانت مرتفعة بشكل خاص في بلدان مثل المغرب (١,٩)، والجزائر (١,٨)، وليبيا (١,٢). وفي البلدان الأخرى، لا يزال هذا المؤشر في مستوى دون العتبة الحرجة المقدرة بـــقيمة ١,٥، خاصة مع ملاحظة اتجاه تنازلي واضح، لا سيما في السودان، الذي انخفض معدله من ٢ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٢ في عام ٢٠١٧، بانخفاض قدره ٤٠ في المئة خلال مجمل الفترة.

الشكل ٣٤

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بإنتاج الطاقة حسب البلد

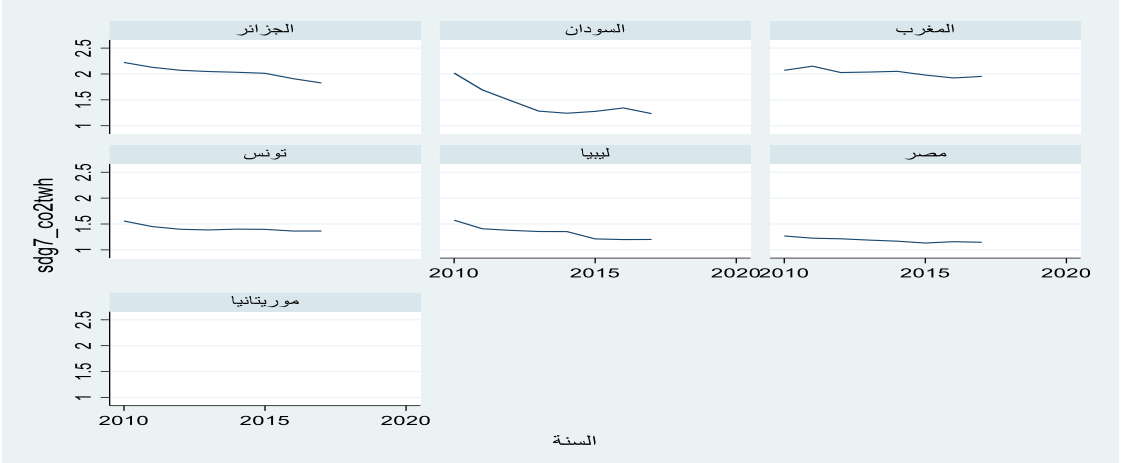

ملاحظات: sdg٧_co٢twh: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء والتدفئة بالنسبة إلى إجمالي إنتاج الكهرباء.

وتتميز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بإنتاج الطاقة بالارتفاع بشكل خاص في بلدان مثل ليبيا وبدرجة أقل في الجزائر، وهما بلدان يعتمد اقتصادهما على إنتاج الهيدروكربونات. وبلغ المعدل في هذين البلدين حوالي ٧,٩ في ليبيا و٣,٤ في الجزائر علما بأن العتبة الحرجة هي ٤. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن هذا المستوى يتراوح بين ٠,٤ في السودان و٢ في مصر.

وبقيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الواردات المعبر عنها بالأطنان من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد منخفضة نسبيا في بلدان شمال أفريقيا. ومقارنة بالعتبة الحرجة البالغة ١، فإن جميع البلدان لديها مستويات أدنى بكثير. وأفضل بلد من حيث الأداء هو السودان (٠) والأسوأ أداء هو تونس بمعدل حوالي ٠,٥ (٢٠١٥).

٣-٢ حماية البيئة البحرية واستغلال الموارد البحرية

تُعد نسبة المناطق المحمية في المواقع البحرية ذات الأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي مؤشرا على الأهمية التي توليها البلدان لحفظ التنوع البيولوجي. والعتبة الحرجة لهذا المؤشر هي ١٠، وأي قيمة أدنى من هذه العتبة الحرجة تعني أن التنوع البيولوجي للمواقع البحرية مهدد. ويقع المعدل بالنسبة لـــبلدان شمال أفريقيا في مستوى أعلى من العتبة الحرجة باستثناء ليبيا. ويُنسب أعلى المعدلات إلى السودان (٨٧,٥ في المئة)، تليه مصر (٦٦,٢ في المئة)، ثم موريتانيا (٦٤,٤ في المئة). أما الحالة في تونس والجزائر فهي تتطلب اهتماما خاصا.

الشكل ٣٥

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بإنتاج الطاقة والواردات حسب البلد

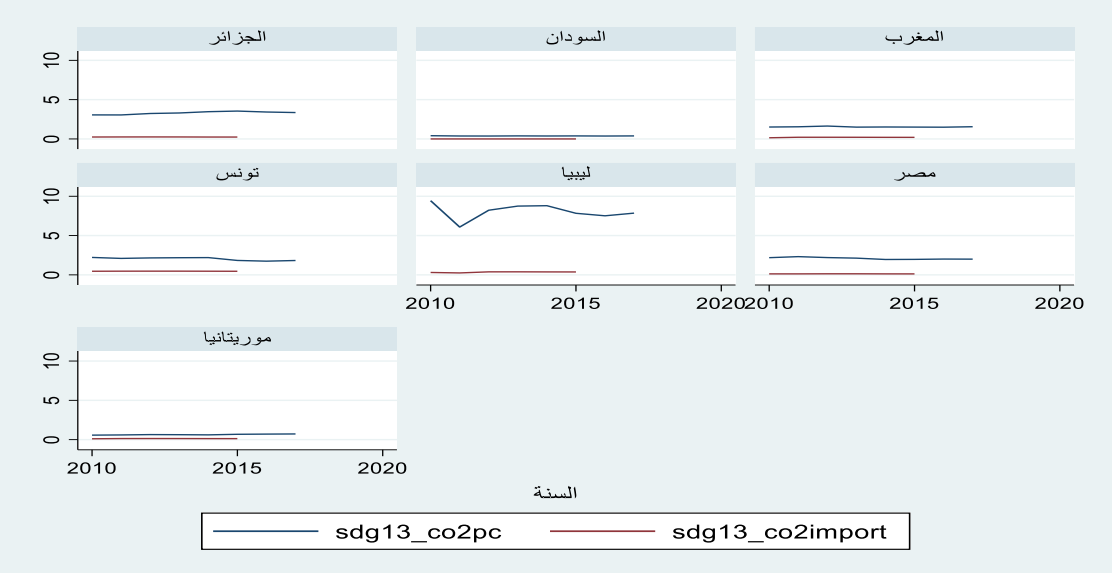

ملاحظات: sdg١٣_co٢pc: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (ثاني أكسيد الكربون/نصيب الفرد)، sdg١٣_co٢import: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الواردات (ثاني أكسيد الكربون/نصيب الفرد).

ويقيس مؤشر صحة المحيطات مدى نظافة مياه البحر؛ ويتراوح المؤشر بين صفر (سيئة) و١٠٠ (نظيفة جدا). وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، كان هذا المؤشر في حدود ٤١,٤ للجزائر و٦٠,٨ لموريتانيا في عام ٢٠١٩. ويشير الاتجاه العام إلى تدهور طفيف أو في أحسن الأحوال ركود في هذا المؤشر بالنسبة لجميع البلدان.

الشكل ٣٦

حماية البيئة البحرية واستغلال الموارد البحرية حسب البلد

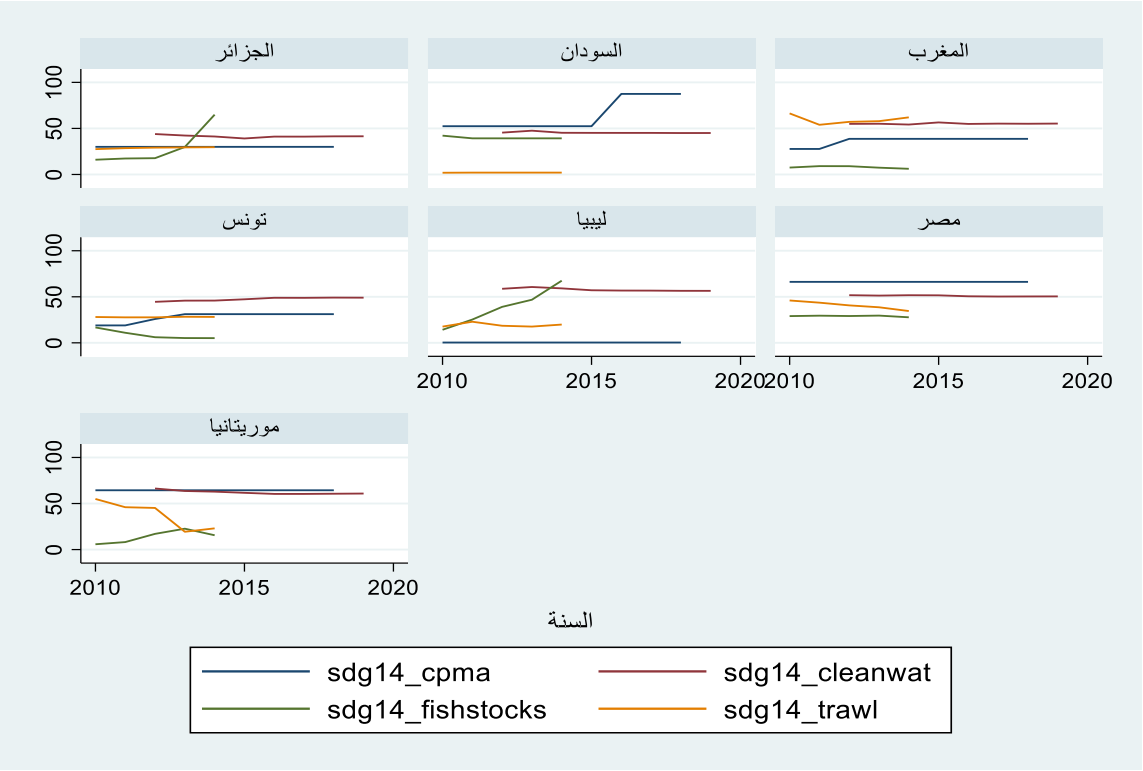

ملاحظات: sdg١٤_cpma: متوسط المناطق المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (في المئة)، sdg١٤_cleanwat: مؤشر صحة المحيطات: درجة المياه النظيفة (صفر – سيئة، ١٠٠ – ممتاز)، sdg١٤_fishstocks: كمية الأسماك التي يتم صيدها من المناطق التي تتعرض للصيد المفرط أو التي تستنفد مخزوناتها (في المئة من إجمالي الكميات التي يتم صيدها)، sdg١٤_trawl: كميات الأسماك التي يتم صيدها بواسطة الصيد بشباك الجر (بالنسبة المئوية).

٣-٣ التنوع البيولوجي وحماية البيئات الأرضية

يتميز المغرب، من بين بلدان شمال أفريقيا، بما يبذله من جهود جديرة بالثناء في مجال حماية البيئات الأرضية الحيوية للتنوع البيولوجي، بعد أن تمكن من رفع معدل هذا المؤشر من ٢١,٢ في المئة في عام ٢٠١٠ إلى ٥١,٩ في المئة في عام ٢٠١٨. وهناك ثلاثة بلدان لديها معدلات منخفضة نسبيا فيما يخص حماية البيئات الأرضية وهي ليبيا (٤,٦ في المئة)، وموريتانيا (١٤,٦ في المئة) والسودان (٢٥ في المئة). أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن المعدل يقترب من ٤٠ في المئة.

ويتميز المغرب أيضا بما يقدمه من حماية فعالة لمواقع المياه العذبة، حيث بلغ المعدل الذي أحرزه ٨٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٩ مقابل ـــ ٢٨,٢ في المئة في عام ٢٠١٠. وكان معدل حماية مواقع المياه العذبة هذا مرتفعا إلى حد ما أيضا في الجزائر (٥٢,٥ في المئة) وتونس (٤٣,٤ في المئة)، ومتوسط الارتفاع في مصر (٢٨,٥ في المئة) واقترب من الصفر في السودان.

الشكل ٣٧

التنوع البيولوجي وحماية البيئات الأرضية حسب البلد

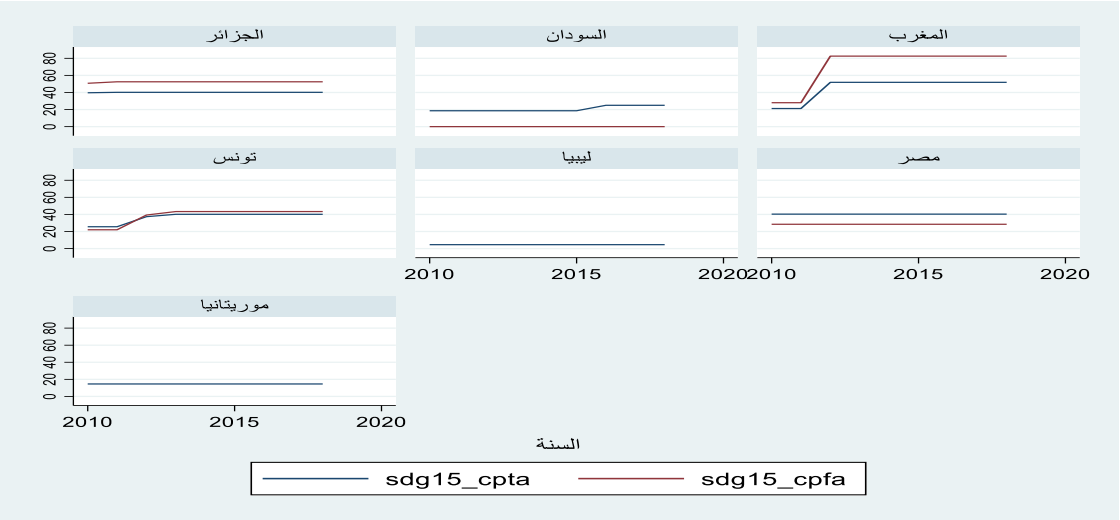

ملاحظات: sdg١٥_cpta: متوسط المناطق المحمية في المواقع الأرضية الهامة للتنوع البيولوجي (بالنسبة المئوية)، sdg١٥_cpfa: متوسط المناطق المحمية في مواقع المياه العذبة الهامة للتنوع البيولوجي (بالنسبة المئوية).

هناك حماية كبيرة بشكل عام للأنواع المهددة بالانقراض في بلدان شمال أفريقيا، ولكن مع اتجاه تنازلي طفيف في هذا المؤشر، لا سيما في مصر والسودان.

الشكل ٣٨

حماية الأنواع المهددة بالانقراض حسب البلد

ملاحظات: sdg١٥_redlist: مؤشر القائمة الحمراء للأنواع المحمية (صفر = سيء، ١ = ممتاز).

٤- المؤسسات والحوكمة

٤-١ الجريمة وكفاءة النظام القضائي

مقارنة بالعتبة الحرجة البالغة ٤، فإن معدل الجريمة الذي يقاس بعدد جرائم القتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، منخفض عموما، باستثناء موريتانيا حيث يقترب المعدل من ١٠. غير أن البيانات المتباينة بشأن هذا المؤشر لا تتيح معرفة الاتجاهات بصورة موثوقة.

فالمؤشر الذي يعكس فعالية النظم القضائية، من خلال قياس عدد المحتجزين الذين هم قيد المحاكمة بالنسبة لمجموع عدد المحتجزين، يتجاوز العتبة الحرجة البالغة ٥٠ في بعض البلدان، ويصدق هذا بشكل خاص على ليبيا، التي تُظهر في هذا الخصوص معدلا مقلقا، تجاوز بكثير العتبة الحرجة ووصل إلى ٨٦,٧ في المئة في عام ٢٠١٥، وفي تونس، التي تجاوز مؤشرها العتبة قليلا. وفي المغرب، سجل هذا المؤشر انخفاضا حادا في عام ٢٠١٨، مستقرا عند حوالي ٢٣,٤ في المئة بعد أن وصل إلى ٤٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٢.

الشكل ٣٩

الجرائم وكفاءة النظام القضائي حسب البلد

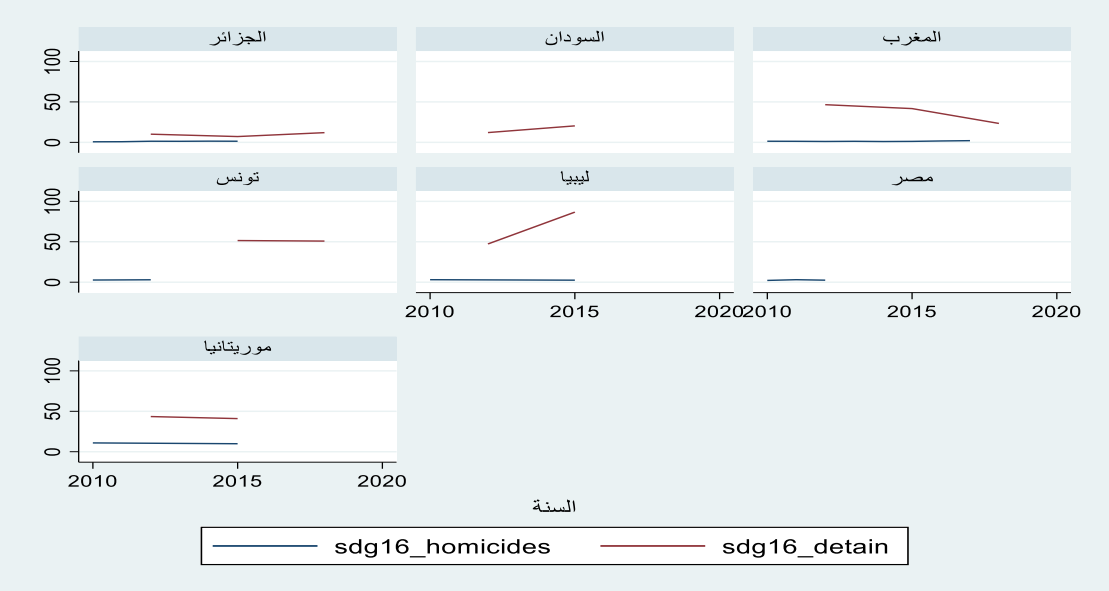

ملاحظات: sdg١٦_homicides: جرائم القتل (لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)، sdg١٦_detain: السجناء غير المحكوم عليهم (النسبة المئوية لمجموع عدد الأشخاص المسجونين).

٤-٢ إدراك وجود الفساد وحرية الصحافة

إن إدراك وجود الفساد الذي يقاس بمؤشر يتراوح بين صفر (مستوى عال من الإدراك) و١٠٠ (انعدام الإدراك) يضع بلدان شمال أفريقيا في مرتبة متوسطة، باستثناء السودان وليبيا وموريتانيا التي يبلغ فيها هذا الإدراك درجة عالية. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يتراوح المؤشر بين ٣٥ (الجزائر) و٤٣ (تونس).

وصُنفت حرية الصحافة في مرتبة منخفضة إلى متوسطة بصفة عامة حسب البلد. ويعتبر مستوى حرية الصحافة مرتفعا نوعا ما في ليبيا والسودان ومصر مع وجود اتجاه مستقر. بينما يُعتبر متوسطا في الجزائر والمغرب ومنخفضا نسبيا في موريتانيا.

وفي عام ٢٠١٨، احتلت تونس المركز ٩٧ في مجال حرية الصحافة (بإحرازها معدلا بلغ ٣٠,٩١) بيد أنها تقدمت بمقدار ٢٥ مركزا في عام ٢٠١٩ لتصل إلى المركز ٧٢ (بمعدل قدره ٢٩,٦١) محتلة المركز الأول بين بلدان شمال أفريقيا في هذا المجال. وفي عام ٢٠٢٠، بقيت تونس في نفس المركز (٧٢) بنتيجة ٢٩,٤٥ بما يُظهر تحسنا طفيفا (اتجاه تصاعدي).[١٥]

الشكل ٤٠

إدراك وجود الفساد وحرية الصحافة حسب البلد

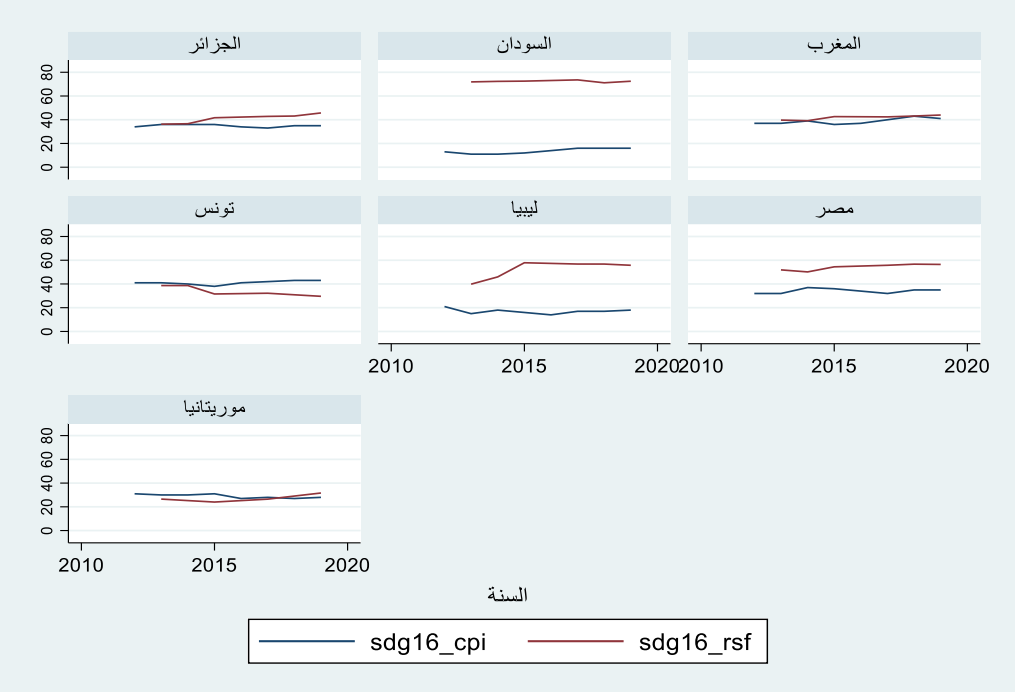

ملاحظات: sdg١٦_cpi: مؤشر إدراك وجود الفساد (صفر = سيء، ١٠٠ = ممتاز)، sdg١٦_rsf: مؤشر حرية الصحافة (صفر = سيء، ١٠٠ = ممتاز).

[١٥] وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ومراسلون بلا حدود.

٤-٣ إدارة المالية العامة

يجري تحليل إدارة المالية العامة استنادا إلى مؤشرين: الإنفاق العام على الصحة والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومصادر الدخل من البلدان الأخرى باستثناء المنح. ولا تتوافر بيانات المؤشر الأول إلا بالنسبة لتونس وموريتانيا وتشير هذه البيانات إلى حصة صغيرة تتراوح بين حوالي ١٠ في المئة و٦ في المئة على التوالي مع وجود اتجاه مستقر. وتعتبر هذه المستويات منخفضة نسبيا وتعكس تخلي الدولة عن هذين القطاعين الاجتماعيين الرئيسيين. وكانت الإيرادات المتأتية من بلدان أخرى مرتفعة نسبيا في المغرب ومصر، ولكنها تميل إلى الانخفاض في السودان.

الشكل ٤١

أصول واستخدامات موارد الميزانية حسب البلد

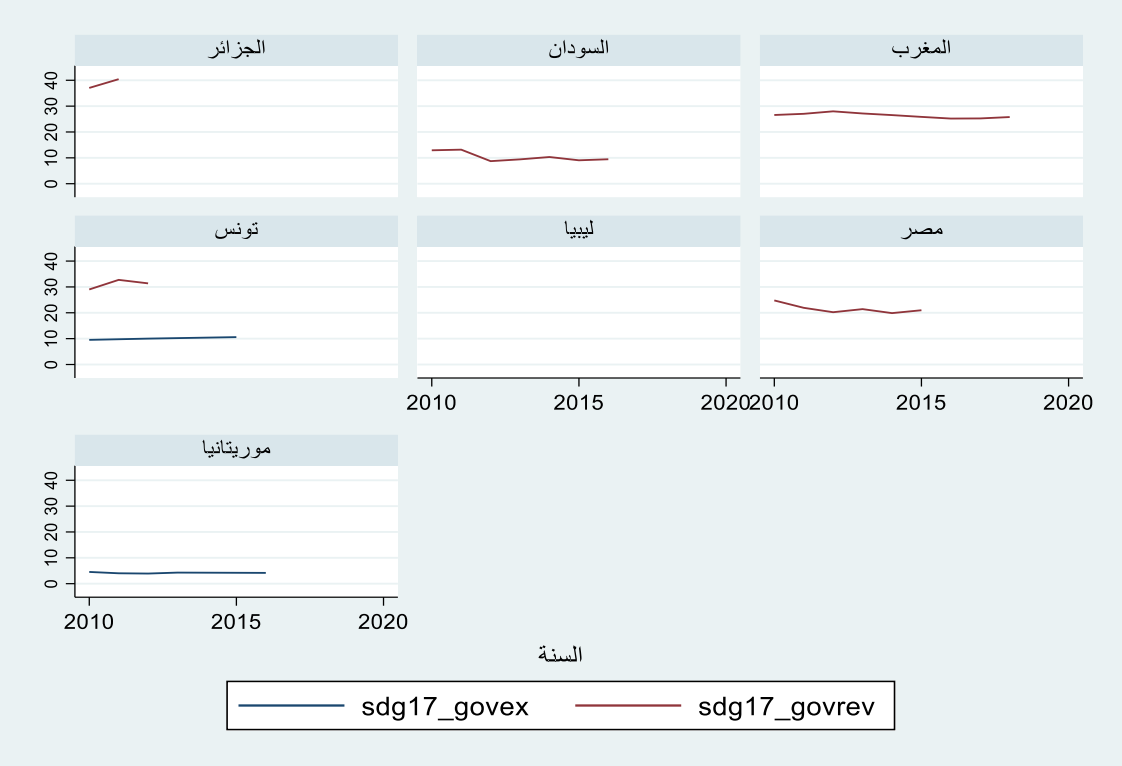

ملاحظات: sdg١٧_govex: الإنفاق العام على الصحة والتعليم (في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، sdg١٧_govrev: البلدان الأخرى: الدخل الحكومي باستثناء المنح (في المئة من الناتج المحلي الإجمالي).

رابعا-تولي زمام الأمور واستجلاء السياق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والإطار المؤسسي لرصد وتقييم تنفيذهما

ستُستعرض في هذا الفرع، جهود بلدان شمال أفريقيا لترجمة خطة عام ٢٠٣٠ (أي أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها) وخطة عام ٢٠٦٣ إلى استراتيجيات وخطط إنمائية وطنية. ويستند هذا التقييم إلى التقارير الوطنية، بما في ذلك التقارير الوطنية الطوعية ومختلف وثائق فريق الأمم المتحدة القطري المتعلقة بخطط الأمم المتحدة الإطارية للمساعدة الإنمائية والتحليلات القطرية المشتركة. وسيُستكمل هذا التحليل، الذي يستند إلى استعراض وثائقي، بالمعلومات التي تم جمعها خلال المقابلات التي أجريت مع المسؤولين القطريين وأعضاء الأفرقة القطرية.

وسيولى اهتمام خاص للجهود التي تبذلها البلدان لتولي زمام الأمور فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والخطة واستجلاء سياقاتهما، والجهود التي تبذلها في مجال الحوكمة المؤسسية ورصد التنفيذ.

١- الجزائر[١٦]

اعتمدت الجزائر أحكاما دستورية في عام ٢٠١٦ تشير صراحة إلى مفهوم التنمية المستدامة ومبادئه الرئيسية الأمر الذي يعد بمثابة شهادة على التزام الجزائر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وسعيا إلى جعل هذا الالتزام حقيقة واقعة، أنشأت الجزائر لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه اللجنة، التي تجتمع بانتظام تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية، تضم مراكز تنسيق وجهات تنسيق رديفة تمثل جميع الإدارات الوزارية. وتضم اللجنة ممثلين عن غرفتي البرلمان، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ووكالة الفضاء الجزائرية، والمعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد.

وأنشئت أيضا لجان قطاعية في وزارات مختلفة تتمتع بصلاحيات رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل إداراتها ورفد اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة بالمعلومات عن التقدم المحرز والتحديات التي تجري مواجهتها في هذا المجال.

ويمكن رصد تولي الدولة زمام الأمور فيما يخص أهداف التنمية المستدامة من خلال التعبئة القوية لجميع الإدارات الوزارية التي تم تجميعها داخل اللجنة المشتركة بين القطاعات لرصد وتقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتجلى ذلك في تزايد المشاركة النشطة لمؤسسات الدولة في عملية تولي زمام الأمور فيما يخص أهداف التنمية المستدامة واستجلاء سياقاتها من خلال ما يلي:

- إدماج أهداف التنمية المستدامة تدريجيا في السياسات العامة الوطنية؛
- إعداد الاستعراض الطوعي الوطني؛
- تعبئة الديوان الوطني للإحصائيات والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لإنشاء نظام للمعلومات الإحصائية عن التنمية المستدامة؛
- تنظيم أنشطة التوعية وبناء القدرات في مجال أهداف التنمية المستدامة.

وقد وقّعت وزارة الشؤون الخارجية، بصفتها رئيسة اللجنة، على مشروع دعم مشترك مع منظومة الأمم المتحدة لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يهدف إلى مساعدة اللجنة المشتركة بين الوزارات ودعمها في مهامها الخاصة بحصر التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والرصد والتقييم وتوعية جميع أصحاب المصلحة.

[١٦] المعلومات الواردة في هذا القسم الفرعي مستقاة إلى حد كبير من الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام ٢٠١٩.

ويعتمد تولي زمام الأمور فيما يخص أهداف التنمية المستدامة على إدماج هذه الأهداف في السياسات العامة. ويجري أخذها في الاعتبار بصورة تدريجية. وفي هذا السياق يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

- إدراج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الحكومية لعام ٢٠١٧: يتكرر تأكيد الالتزام بالتنمية المستدامة في مختلف خطط العمل الحكومية.

إدراج أهداف التنمية المستدامة في مختلف الاستراتيجيات/الخطط القطاعية المفصّلة: الاستراتيجية الأكثر شمولا التي تغطي جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبا هي الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠٣٥-٢٠١٩ SNEDD) وخطة عملها (٢٠٢٢-٢٠١٩ PNAEDD).

الإطار ١

اختيرت الجزائر في عام ٢٠١٦ لتكون أحد البلدان الأفريقية الثمانية التي تمثل القارة الأفريقية في فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويمثل الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات، الذي يشارك بهمة في تحديد المؤشرات لكل غاية، وتنفيذ المنهجيات، وتصنيف هذه المؤشرات وإعادة تصنيفها وفقا لنظام المستويات، وإعداد عملية تدفق بيانات أهداف التنمية المستدامة من البلدان باتجاه المستويين الإقليمي والعالمي.

ويتعزز التزام الحكومة بالتعبئة التي تشهدها جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في دينامية بدأتها العديد من أنشطة الإعلام والتوعية التي تنظمها مختلف المؤسسات وقياداتها.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجزائر إطارا منطقيا يحدد الأهداف والغايات ومؤشرات النواتج لتيسير تقييم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتيح هذا الإطار الفرصة، في كل فترة، لتحديث مسارات النتائج المحققة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتعمل الجزائر في هذا الصدد، إدراكا منها لأهمية وجود نظام إحصائي عالي الأداء في عملية الرصد والتقييم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على وضع إطار وطني متكامل لمؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة تسترشد به الإجراءات التي تقوم بها السلطات الحكومية لإدارة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ويشمل النظام الوطني للمعلومات الإحصائية الديوان الوطني للإحصائيات، والمراصد، والوكالات، ومراكز البحوث، والدوائر الإحصائية التابعة للوزارات، فضلا عن إداراتها الإقليمية.

ويتولى الديوان الوطني للإحصائيات، في جملة أمور، مسؤولية وضع المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة واستجلاء سياقها، ودعم جميع المؤسسات في إنتاج المعلومات الإحصائية ومواءمتها.

الإطار ٢

يواجه نظام المعلومات الإحصائية الوطني في الجزائر التحدي المزدوج التالي:

- تعزيز الإنتاج الإحصائي الموجه نحو أهداف التنمية المستدامة، من حيث الحجم والجودة. ومن هذا المنطلق، فقد اختطت الجزائر لنفسها هدف تغطية جميع مؤشرات المستوى ١ تقريبا بحلول موعد استعراضها الطوعي الوطني المقبل؛
- إنشاء منصة إحصائية وطنية لأهداف التنمية المستدامة تكون بمثابة مركز جامع للمعلومات الإحصائية عن التنمية المستدامة.

ولهذه الغاية، يجري نشر الإنتاج الوطني للبيانات في إطار التنمية المستدامة حول محاور تكميلية عدة كالآتي:

* إنتاج البيانات اللازمة لتغطية المؤشرات الدولية للإسهام في وضع الإطار العالمي لمؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة؛

* وضع مؤشرات وطنية أو "بيانات غير مباشرة" متحكم فيها، تقارب، في أحسن الأحوال، المؤشرات الدولية عندما يتعذر تغطية هذه المؤشرات الأخيرة بجميع أبعادها بالبيانات الموجودة أو عندما تكون طريقة حسابها قيد التطوير؛

* وضع مؤشرات وطنية أو "تكميلية"، حسب الاقتضاء، تكمل المؤشرات الدولية باعتبار أنها أكثر ملاءمة للسياق الوطني والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

* تحسين وتيرة نشر المؤشرات المختارة في كل حالة من هذه الحالات؛

* التكييف الإقليمي لمؤشرات التنمية المستدامة وتصنيفها من أجل تحسين حصر ومعالجة الفوارق في التنمية بين الفئات السكانية وبين الأقاليم، مما يعطي أهمية كاملة لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، التي تقوم على مبدأ أساسي هو عدم ترك أي شخص أو إقليم وراء الركب.

ويطمح هذا الإطار الوطني للمؤشرات بالضرورة إلى أن يكون مرنا. وعلى هذا النحو، سيكون بمقدوره التكيف مع التغيرات في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة، وكذلك بإدخال تنقيحات على إطار المؤشرات العالمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك الإطار المتوخى إجراؤه في عام ٢٠٢٥.

ومما لا شك فيه أن التعاون بين الجزائر ووكالات منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ضروري من أجل وضع إطار إحصائي وطني لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وقد انعكس هذا التعاون في الإجراءات التالية:

* الاتفاق مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنسيق رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

* مساهمة هيئات الأمم المتحدة، في إطار ولاية كل منها، في توضيح المنهجية الأساسية لوضع المؤشرات التي تعنيها؛

* الدعم المقدم من هيئات الأمم المتحدة في احتساب وتتبع بعض المؤشرات وفقا للمنهجيات التي وضعتها.

المصدر: الجزائر: التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ويعطي تقييم الأداء فيما يتعلق بإنتاج المؤشرات وفق المعايير الثلاثة وهي التغطية، وتواتر الإنتاج ومستوى التفصيل ومقارنتها على الصعيد الدولي النتائج التالية:

- **التغطية**

تظهر البيانات التي يعود تاريخها إلى نهاية عام ٢٠١٨ أن ٧١ مؤشرا، من أصل ما مجموعه ٢٣٢ مؤشرا اختارتها خطة عام ٢٠٣٠، تُنتج من مصادر وطنية، وهو ما يمثل معدل تغطية بنسبة ٣٠ في المئة. وغني عن القول إن هذا المعدل يختلف من هدف إلى آخر، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل ٤٢

الجزائر: معدل تغطية أهداف التنمية المستدامة بحسب مؤشرات المصادر الوطنية

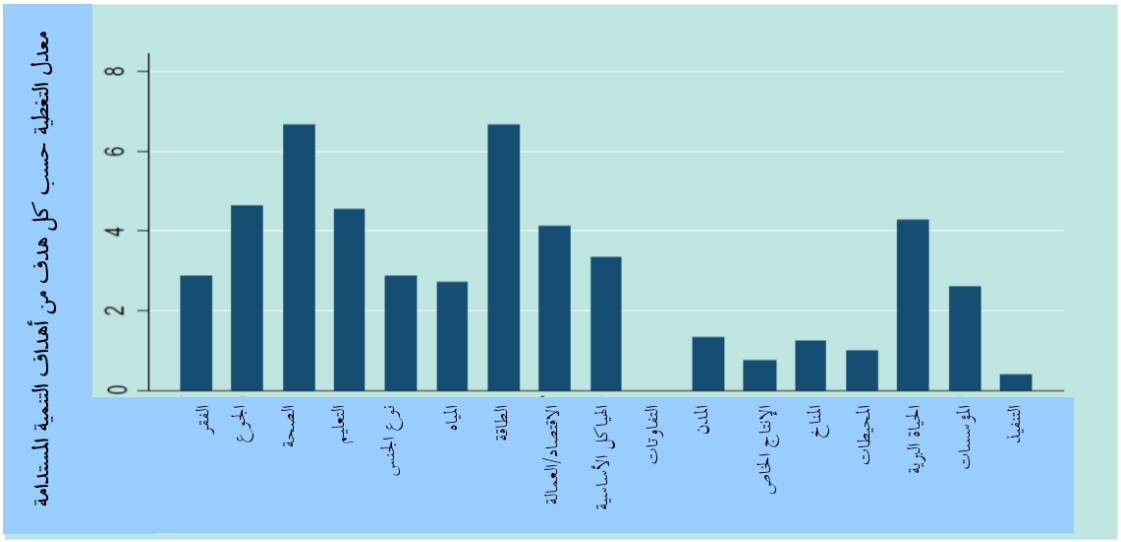

المصدر: الجزائر: التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- **التواتر**

يختلف توافر مؤشرات المصادر الوطنية عبر الزمن اختلافا كبيرا من هدف إلى آخر. فعلى سبيل المثال، تحظى الأهداف ٣ و٨ و١٦، في ترتيب تنازلي، بأعلى معدل للتواتر في حين أن الأهداف الأخرى لا تتضمن أي مؤشرات متواترة بما فيه الكفاية (أهداف التنمية المستدامة ٤ و١أ و١١ و١٣).

الشكل ٤٣

الجزائر: تواتر نشر مؤشرات المصادر الوطنية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

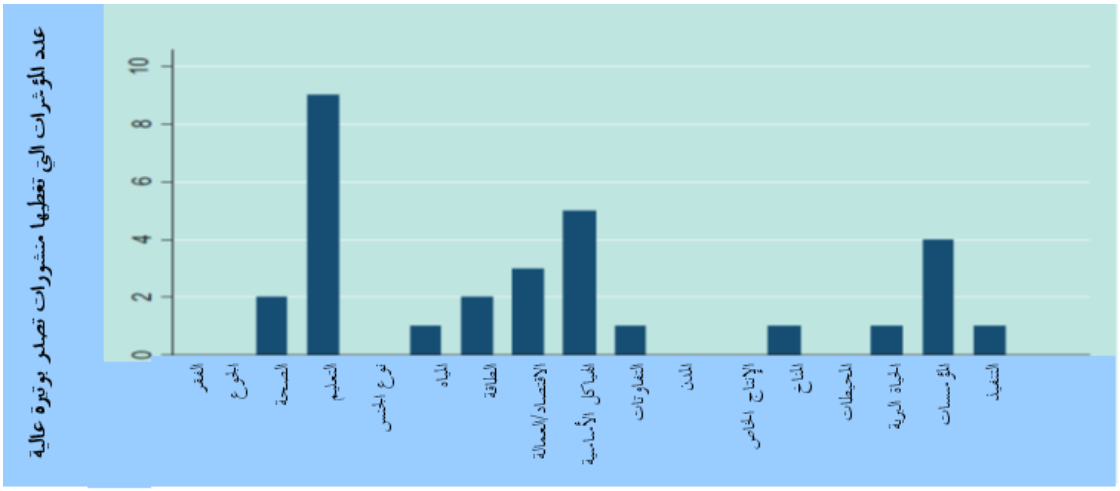

المصدر: الجزائر: التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- **التفصيل**

فيما يخص تفصيل المؤشرات، فمن أصل ٧١ مؤشرا من مؤشرات المصادر الوطنية، يبلغ عدد المؤشرات المفصلة ٢٧ مؤشرا، أي بمعدل ٣٨ في المئة. ويركز التفصيل بشكل أساسي على نوع الجنس (١٧ مؤشرا) والمحيط (٤) ومستوى التعليم.

الشكل ٤٤

الجزائر: توزيع مؤشرات المصادر الوطنية المفصلة حسب هدف التنمية المستدامة

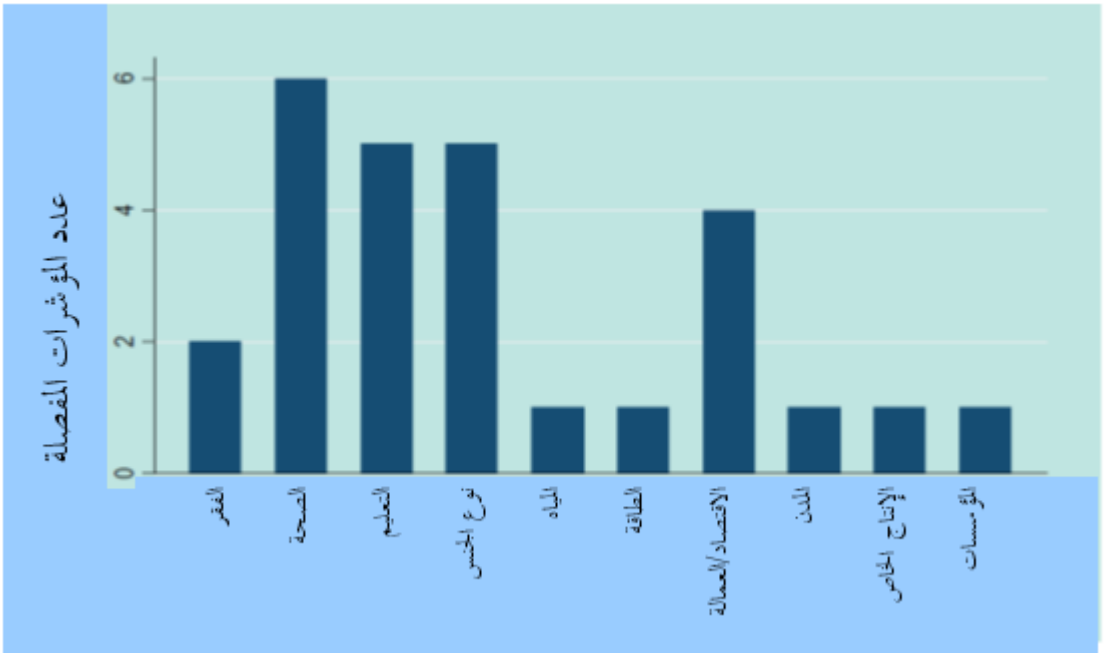

المصدر: الجزائر: التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢- مصر

في عام ٢٠١٦، أصدرت مصر استراتيجيتها للتنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠". وقد كفل وضع الاستراتيجية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ التزام العديد من أصحاب المصلحة (ممثلو القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية). وبالإضافة إلى ذلك، شارك عدد كبير من الخبراء والأكاديميين في أكثر من ١٥٠ حلقة عمل، واجتماعات تشاورية وحوارات مجتمعية نظمتها وزارة التخطيط. وأسهم أصحاب المصلحة هؤلاء أيضا في عملية تحديث "رؤية مصر ٢٠٣٠".

وفي عام ٢٠١٨، قررت مصر مراجعة استراتيجيتها لمواءمة الأهداف الوطنية بشكل أكثر دقة مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لتأمين المزيد من التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع مراعاة أنه لا يمكن فصلها. وانطلاقا من طموح مصر في إحداث تحول جذري حقيقي، انتقلت الحكومة من وضع استراتيجية إلى وضع خطة وطنية أكثر شمولا وتكاملا. وقد أتاح لها هذا التعديل المرونة اللازمة لمواءمة خططها على نحو أفضل مع الخطط الدولية والقارية، فضلا عن تمكين مختلف أصحاب المصلحة من القيام بدور أكثر فعالية في تنمية البلد. ونتيجة لذلك، استطاع البلد التكيف مع التغيرات التي طرأت على السياق الوطني، مثل تفشي جائحة كوفيد ١٩.

وقد تم تقسيم النسخة المستكملة من "الرؤية"، أي خطة التنمية المستدامة، إلى ٨ أهداف استراتيجية وطنية، ينبثق منها ٤٧ هدفا فرعيا تتماشى بدقة مع الخطتين، وهما خطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

وساعدت النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة على تحديد أربعة تحديات رئيسية يواجهها البلد، تشمل الحوكمة وثغرات البيانات. وبين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، بُذلت جهود للتغلب على هذه التحديات، مما أدى إلى الانتقال إلى البرمجة والميزنة القائمتين على النتائج، فضلا عن صياغة البرنامج الحكومي (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢١-٢٠٢٢).

وتهدف خطة عمل البرنامج الحكومي (٢٠١٩-٢٠١٨ - ٢٠٢٢-٢٠٢١) إلى تحقيق خمسة أهداف من خلال ٢٥ برنامجا رئيسيا و١٩٥ برنامجا فرعيا.

وركزت الحكومة المصرية بشكل كبير على توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وعلى برنامج العمل الوطني من خلال حلقات العمل والمشاورات العامة والمبادرات والتعاون مع مختلف الجهات المعنية، حتى لا يتخلف أحد عن الركب، ومن أجل تعديل الأهداف وفقا لسياق المحافظات والاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، الأمر الذي سيحفز تحقيق التنمية المستدامة. وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على تحديد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على مستوى المحافظات في إطار تنفيذ استراتيجية تعميم وتسريع ودعم السياسات[١٧] بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة).

[١٧] التعميم والتسريع ودعم السياسات.

وعلى الرغم من أن خطة عام ٢٠٣٠ تتكامل مع خطة عام ٢٠٦٣، فإن هذه الخطة تركز على قضايا خاصة بطبيعة القارة الأفريقية وسياقها، وتعتبر عام ٢٠١٣ السنة المرجعية. وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار خطة عام ٢٠٦٣. وهكذا، فقد شاركت مصر في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

الإطار ٣

هناك أمثلة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية بموجب بروتوكول التنمية المستدامة والتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج تهدف إلى تعزيز التنمية المجتمعية والحضرية لتوفير فرص التأهيل والتدريب وريادة الأعمال وتوعية الفئات المجتمعية بأهداف التنمية المستدامة، من ناحية، ومن ناحية أخرى، إلى توعية الفئات المجتمعية، ولا سيما الشباب، بمشكلة الهجرة غير الشرعية والسبل المتاحة للهجرة الآمنة. وأسهمت أنشطة المشروع، في مرحلته الأولى، في تدريب ٤٠٠٠ مستفيد، وتنفيذ التدريب المهني لألف ومئة مستفيد، وإدماج أكثر من ٢٥ في المئة منهم في سوق العمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في عدة محافظات مصرية. وأدت أنشطة المشروع أيضا إلى زيادة التعريف بمفاهيم التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها، فضلا عن خطة التنمية المستدامة: رؤية عام ٢٠٣٠. وانطوى ذلك بصفة خاصة على تدريب المدربين الشباب من قبل ممثلي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عدة قرى ومحافظات منها قنا والأقصر. وكان التدريب موجها إلى جميع شرائح المجتمع (النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة)، ونُظمت دورات تدريبية عدة للأشخاص الصم والبكم بلغة الإشارة وبمساعدة مترجم متخصص، فضلا عن دورات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والبدنية. حلقات العمل التوعوية للأشخاص ذوي الإعاقة: نظمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حلقات عمل توعوية بشأن متلازمة داون، والصم والبكم، بالتعاون مع بعض جمعيات المجتمع المدني، لتوعية السكان برؤية مصر ٢٠٣٠ وبمفهوم التنمية المستدامة، وكذلك لتوضيح ما تضمنته الرؤية من حقوق وواجبات الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الأنشطة، التي تهدف إلى إبراز اهتمام الدولة بالمساواة والإدماج الاجتماعي، شكلت جزءا من الجهود المبذولة لإظهار الدور الفعال لجميع شرائح المجتمع في تحقيق وتنفيذ أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠".

وقد أُنشئت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بموجب مرسوم وزاري، ومن المتوخى أن تؤدي اللجنة دورا رئيسيا في تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واللجنة ملحقة بمكتب رئيس الوزراء وتتألف من ممثلين عن ١٧ من الوزارات والكيانات الحكومية المختلفة.

كما أُنشئت وحدة للتنمية المستدامة داخل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لصياغة الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ''رؤية ٢٠٣٠'' وعملية تنفيذها. وأعقب ذلك إنشاء وحدات للتنمية المستدامة وتشكيل أفرقة عاملة متخصصة في كل وزارة وكيان حكومي لوضع ورقات عمل قطاعية ذات رؤية عامة. وفي الوقت الراهن، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أيضا مع المحافظات لإنشاء وحدات محلية للتنمية المستدامة. وساعدت الوحدة المركزية للتنمية المستدامة التابعة للوزارة في توفير التدريب لهذه الوحدات والأفرقة العاملة بشأن التنمية المستدامة في إطار حلقات العمل والدورات التدريبية. وإضافة إلى ذلك، تقدم الوحدة الدعم الفني لهذه الوحدات والأفرقة العاملة، لاسيما فيما يخص ربط البرنامج الحكومي وأهدافه بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن دمج مفهوم التنمية المستدامة في خطط وبرامج ومشاريع الكيانات الحكومية المختلفة.

ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي يتبع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بدور مركزي في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠ من خلال وحدة التنمية المستدامة التابعة له. ومن أهم ولايات الوحدة إصدار تقرير إحصائي وطني دوري عن أهداف التنمية المستدامة.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حاليا مع المحافظات على وضع تقارير استعراضية طوعية محلية لتحسين طريقة تقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون مصر حاليا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إدماج بياناتها في مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، ولكي تتمكن من استخدام هذه الأداة لتجويد آليات الإبلاغ الخاصة بها. وقد وضعت هذه الأداة لمساعدة البلدان الأفريقية في الوقت نفسه على اعتماد وإدماج الخطتين، أي خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، في جهودها الإنمائية الوطنية وتمكينها من إعداد تقارير عن التقدم المحرز في تلك البلدان على نحو متناسق. وبالإضافة إلى ذلك، فالآلية تساعد البلدان الأفريقية على استعراض بياناتها وتتبع الثغرات التي تحتاج إلى تركيز أعمالها عليها.

وقد طورت مصر، ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، منصتين إلكترونيتين لتحسين أدوات الرصد الخاصة بها. والمنصة الأولى هي نظام إلكتروني لرصد تنفيذ البرنامج الحكومي (٢٠٢٢-٢٠٢١-٢٠١٩-٢٠١٨) الذي يتيح مواءمة الأهداف مع أهداف التنمية المستدامة. أما المنصة الثانية فهي منصة الرصد والتقييم الإلكترونية التي تهدف إلى ربط مشاريع الخطة الاستثمارية بأهداف مصر الاستراتيجية الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ والبرنامج الحكومي ٢٠١٨-٢٠٢٢، والتي ستؤدي إلى إنشاء بنية تحتية للمعلومات لتسهيل تخطيط ورصد وتقييم هذه المشاريع وقياس اتساق الخطة الاستثمارية مع أهداف خطة التنمية المستدامة، والبرنامج الحكومي وأهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، شكلت لجنة التخطيط والميزانية في البرلمان لجنة فرعية للإشراف على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والبرامج، والميزنة القائمة على النتائج.

ووفقا لتقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، فإن نسبة القيم المئوية المفقودة في مصر هي صفر، أي أن معظم البيانات متاحة وتتولى تتبع أداء البلد بشكلٍ مرضٍ. غير أن توافر البيانات وحده لا يكفي، حيث لا تزال هناك تحديات، منها ما يلي:

- جمع البيانات، وبالتحديد البيانات المصنفة حسب المحافظة والعمر ونوع الجنس، وما إلى ذلك.

- ضمان وجود منهجية حسابية دقيقة واتساق في تعاريف المؤشرات.
- الحاجة الملحة لاعتماد تكنولوجيا البيانات الضخمة، حيث إن عملية جمع البيانات في مصر تأخذ الكثير من الوقت وتتطلب الكثير من الجهد.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر هو الكيان الإحصائي الرسمي الذي يضطلع بدور مركزي في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال وحدة التنمية المستدامة التابعة له. وقد أصدر الجهاز أول تقرير إحصائي وطني عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٨، ونشر التقرير الأخير في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.
- تعمل وحدة التنمية المستدامة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشكل وثيق مع وحدة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتحسين عمليتي جمع البيانات والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمراجعة تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن أهداف التنمية المستدامة لضمان دقة البيانات المقدمة. وفي أعقاب الاستعراض، تمت إزالة ١١ مؤشرا من تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، وإضافة ٣٣ مؤشرا، تم تحديث بعضها، مما أتاح الإبلاغ عن عدد أكبر من المؤشرات وإعطاء صورة أوضح عن وضع مصر.
- ويقدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الدعم كذلك لجميع الوزارات والكيانات الحكومية سعيا لتوحيد بياناتها ودعم الوزارات في عمليات جمع البيانات وحسابها. وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حاليا مع برنامج الأغذية العالمي وفي هذا السياق، تؤدي دور المنسق الوطني لمختلف الوكالات الحكومية، ويضطلع برنامج الأغذية العالمي بمهام التنسيق الدولي مع وكالات الأمم المتحدة. والغرض من هذا التعاون هو إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثالث الذي يعتزم البلد تقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٢١. وتعمل المنظمات المذكورة أعلاه على تحسين جمع البيانات وحساب مختلف المؤشرات الرئيسية (مؤشرات المستوى ١ والمستوى ٢).

الشكل ٤٥

مصر: معدل تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

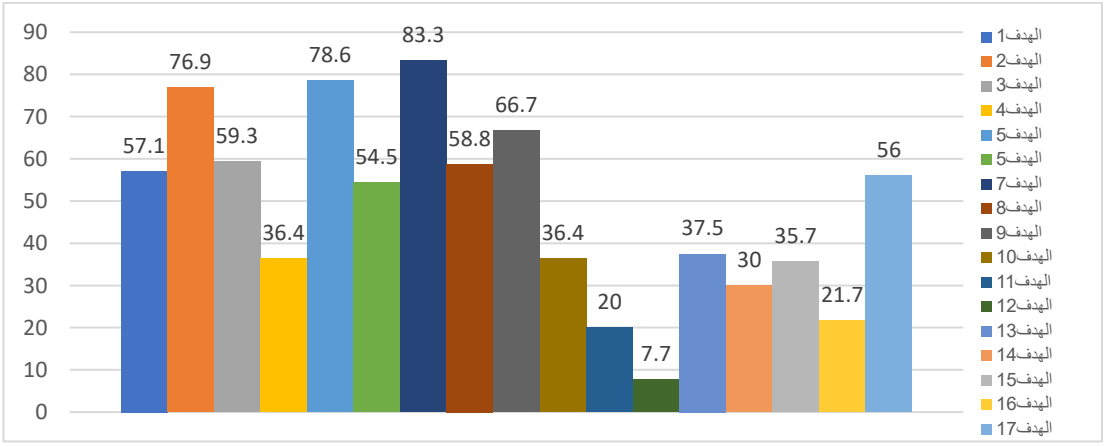

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير الإحصائي الوطني لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ في مصر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

المعدل المتوسط: ٤٧,٥ في المئة

٣- ليبيا

في ليبيا، تتولى وزارة التخطيط مسؤولية تنفيذ سياسات وخطط التنمية الوطنية، وبصفتها تلك، عملت على إنشاء إطار مؤسسي ملائم لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء لجنة التنمية المستدامة. وتضم هذه اللجنة عددا من الخبراء والمختصين من القطاعات والكيانات ذات الصلة. واللجنة مسؤولة، بوجه خاص، عن المهام التالية:

- مواءمة أهداف التنمية المستدامة ودمجها في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية بالتشاور مع مختلف القطاعات؛
- تتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير الطوعية والإبلاغ؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة من أجل تعزيز تنفيذ أهدافها؛
- دعم برامج التعاون الدولي لبناء القدرات ورفع مستوى المؤسسات الوطنية لتلبية متطلبات أهداف التنمية المستدامة.

الشكل ٤٦

ليبيا: هيكل لجنة التنمية المستدامة

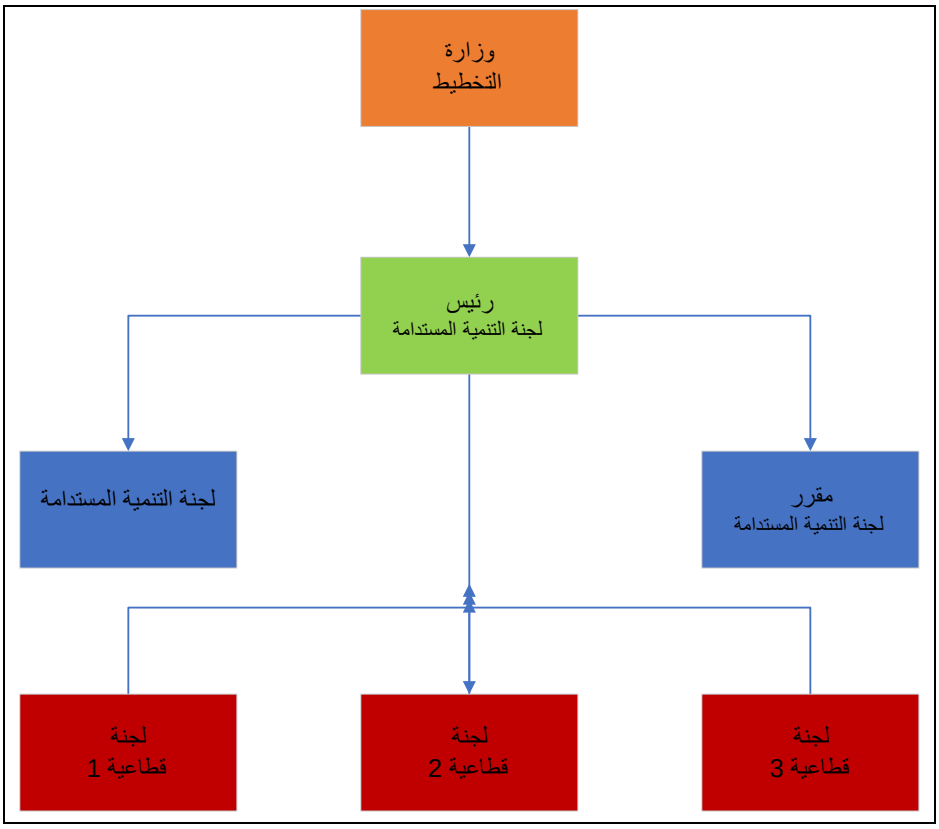

المصدر: ليبيا، التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠٢٠

وشهدت ليبيا كذلك انطلاق المنتدى الليبي للتنمية المستدامة، الذي هو بمثابة منصة تُعنى بالحوار وتبادل الخبرات وتنسيق جهود جميع الجهات المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وقد قامت وزارة التخطيط خلال الفترة الماضية بإعداد وإطلاق عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية في مختلف المجالات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق رؤية وطنية تتكامل في إطارها أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

إلا أنه لا يمكن توقُّع أن تكون هذه الرؤية على مستوى عالٍ من المواءمة نظرا للبيئة التي يتميز بها الإطار التخطيطي الحالي ولعدم وجود آليات تلزم القطاع العام والإدارات الوزارية ذات الصلة بأن تأخذ في الاعتبار الروابط بين هذه الاستراتيجيات وهذه الخطط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية، وعدم وجود البيانات والمؤشرات الضرورية لقياس التقدم في تحقيق هذه الأهداف، من ناحية أخرى.

وقد شاركت ليبيا كطرف في العديد من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي أدت إلى اعتماد عدد من النصوص القانونية، بما في ذلك في مجال حماية البيئة، والتخطيط الإقليمي، وتعزيز الطاقة المتجددة، والوقاية من الكوارث. وقد تجسدت هذه الالتزامات في إنشاء مؤسسات وهيئات وبرامج مزودة بآليات مالية لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل الهيئة العامة للبيئة، والهيئة التنفيذية للطاقة المتجددة، ومركز بحوث الطاقة الشمسية،

وبنك التنمية الصناعية، والبنك الزراعي، وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسة الليبية للاستثمار، وصندوق الاستثمار الداخلي، وبرنامج دعم مشاريع التنمية المستدامة للشركة الوطنية للنفط، وبرنامج مشاريع التنمية في الجنوب.

ولكي يتمكن جميع أصحاب المصلحة من تولي مقاليد الأمور فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، وضعت وزارة التخطيط إطارا تشاركيا شاملا يضمن مشاركة وتعبئة جميع مكونات المجتمع في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشكل المنتدى الليبي للتنمية المستدامة، الذي ترعاه وزارة التخطيط، منبرا للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود في عدد من الندوات وحلقات العمل.

وفي الوقت نفسه، قدمت دائرة الإحصاءات والتعداد والهيئة العامة للمعلومات البيانات والمؤشرات التي في حوزتهما لاستخدامها في عمليات قياس وتقييم أهداف التنمية المستدامة.

ونظرا لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إدماجها في السياسة العامة، فقد تبنت وزارة التخطيط، في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، خطة إنمائية مدتها ثلاث سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ تغطي جميع القطاعات وتضمن دمج أهداف التنمية المستدامة والتزام جميع الجهات الحكومية بإدماجها في خططها القطاعية.

٤- المغرب

إن عملية استجلاء سياق أهداف التنمية المستدامة في المغرب هي عملية مستمرة، بدأت في عام ٢٠١٦ خلال المشاورة الوطنية الأولى بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي أسفرت عن اعتماد ستة مبادئ توجيهية لوضع إطارٍ موات لتنفيذها.[١٨] وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقدت مشاورة وطنية ثانية للوقوف على التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والتحضير لمشاركة البلد في منتدى السياسات الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠.

وقد أدت الإصلاحات التي تم اتخاذها منذ ذلك الحين على الصعيد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الاستراتيجيات الشاملة والقطاعية والفئوية المعتمدة، إلى إحراز تقدم كبير في تولي زمام المبادرة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، ومواءمة السياسات العامة مع هذه الأهداف، وتعزيز جهاز الرصد والتقييم والإبلاغ المؤسسي والتقني.

كما أن بناء نموذج جديد للتنمية في المغرب، يتزامن مع عقد الإنجازات المتسارعة للتنمية المستدامة، هو عامل محفز ويمكن أن يكون بمثابة إطار مناسب للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على توصية من ديوان مراجعة الحسابات، أنشأ المغرب لجنة وطنية للتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٩، برئاسة رئيس الحكومة. وبموجب المرسوم المنشئ لهذه اللجنة، أُسندت مهمة إعداد التقارير السنوية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى المندوبية السامية للتخطيط، وهي مؤسسة وطنية مستقلة معنية بالإحصاءات. وبمقتضى المرسوم

[١٨] تتمثل هذه المبادئ في: ١) توسيع عملية تولي مقاليد الأمور فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، ٢) مطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية، ٣) اتقان تنسيق السياسات العامة، ٤) تكييف نظام المعلومات الإحصائية، ٥) رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و٦) وضع ترتيبات التمويل المناسبة.

المنشئ لهذه اللجنة، أصبح استعراض أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها يجري سنويا، كما أنشئت لجنة لرصد ودعم أهداف التنمية المستدامة في إطار اللجنة الوطنية التي يرأسها فرع خدمات رئيس الحكومة.

وقد أُجريت دراسة تشخيصية عن مستوى مواءمة الاستراتيجيات القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة، مما أسفر، من ناحية، عن مسح مبدئي للأولويات وتقييم شامل لمستوى إدماج الأهداف في هذه الاستراتيجيات، ومن ناحية أخرى، عن تحديد الأهداف المعجّلة والتطابق بين أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ومراعاة للطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة التي تتسم بها أهداف التنمية المستدامة، اعتمد المغرب عددا من الاستراتيجيات المتكاملة التي تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف إلى مكافحة الفقر والإقصاء، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير الأنشطة المدرة للدخل للفقراء وتنمية الأقاليم المحرومة.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تدمج معظم الغايات في أهدافها ومحاورها الاستراتيجية.

وإلى جانب ذلك، طوّر المغرب أدوات تقنية لتحليل اتساق السياسات العامة والتفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تم تطوير منصة إحصائية مكرسة لأهداف التنمية المستدامة، وتم تطوير نموذج توازن عام قابل للحساب لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة على أساس دوري. وبالمثل، اعتُمدت نُهجٌ لتحليل المواضيع الشاملة لعدة قطاعات، تأخذ في الاعتبار الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، أي المسائل المتعلقة بالتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والنمو والعمالة، وأوجه عدم المساواة، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

وبفضل تقييم قدرة النظام الإحصائي الوطني على وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يتبين أن هذا النظام يوفر ١٠٢ مؤشر من أصل ٢٤٤ مؤشرا، وهو ما يمثل قدرة إجمالية تقدر بنحو ٤٢ في المئة. ويبلغ هذا المعدل ٥٦,٥ في المئة بالنسبة لمؤشرات المستوى الأول، و٣٧ في المئة لمؤشرات المستوى الثاني، و٩ في المئة لمؤشرات المستوى الثالث. وفي ضوء وضع التقرير الوطني الطوعي الثاني لعام ٢٠٢٠، أظهر آخر تشخيص للنظام الإحصائي الوطني أن المغرب يعرض حاليا أكثر من ٦٠ في المئة من المؤشرات الإحصائية وغير الإحصائية، بما يتماشى كليا أو جزئيا مع بيانات الأمم المتحدة الوصفية أو المؤشرات غير المباشرة. وتختلف هذه النسبة باختلاف أهداف التنمية المستدامة، وتصل إلى أكثر من ٩٠ في المئة بالنسبة للهدف ٩، بينما تظل متواضعة بالنسبة للأهداف المتعلقة بالبيئة وأوجه عدم المساواة.

وقد اضطلعت المندوبية السامية للتخطيط بمجموعة من الإجراءات، منها:

'١' تنظيم ثلاث مشاورات إقليمية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ بالتعاون مع الولايات والمجالس الإقليمية وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، سعيا لتوسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل بقية مناطق المملكة، بهدف رفع مستوى وعي الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي بتوطين أهداف التنمية المستدامة في مناطقها الجغرافية وبالحاجة إلى وضع قواعد بيانات إحصائية إقليمية؛

'٢' إطلاق منصة أهداف التنمية المستدامة على موقعها المؤسسي على شبكة الإنترنت وإطلاق موقع شبكي مخصص لأهداف التنمية المستدامة، يتضمن المؤشرات الرقمية لهذه الأهداف، وبياناتها الوصفية على

النحو الذي حددته الأمم المتحدة، والأعمال الأخرى ذات الصلة، التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط، فضلا عن قاعدة بيانات إقليمية؛

'٣' الانتهاء من دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية في عام ٢٠١٦ بشأن إدراك هذه الأسر للأبعاد والغايات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، مما زاد من مستوى الوعي لدى المغاربة بخطة عام ٢٠٣٠ والتعريف بشواغلهم فيما يخص الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة؛

'٤' توسيع نطاق إنتاج المعلومات الإحصائية من خلال تحسين الاستقصاءات الإحصائية من ناحية مضمونها، وتغطيتها الإقليمية والمواضيعية والجنسانية، وتحسين أساليب جمع البيانات واستغلالها، فضلا عن إجراء دراسات استقصائية جديدة. وركز الاستعراض على الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة والدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية. وتشمل الدراسات الاستقصائية الجديدة التي أُجريت دراسة استقصائية عن العنف ضد المرأة بما يتضمن إضافة هامة تتمثل في جمع البيانات اللازمة لتقييم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة، ودراسة استقصائية جديدة عن مستوى معيشة الأسر المعيشية، وبدء التفكير في مقاربة منهجية جديدة لإجراء التعداد العام المقبل للسكان والمساكن في عام ٢٠٢٤؛

'٥' وقد وقّع المغرب، من خلال المندوبية السامية للتخطيط، اتفاق شراكة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة في المغرب لدعم رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها في البلد.

وشارك البرلمان، على وجه الخصوص، مشاركة نشطة في المساعدة على تنظيم حلقات دراسية عن أهداف التنمية المستدامة وعن طريق استفسار الحكومة بشأن كيفية إدماج هذه الأهداف في سياساتها العامة واستراتيجياتها القطاعية.

الإطار ٤

لضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة في عام ٢٠١٧، تم وضع إطار حوكمة بموجب المرسوم رقم ٦٥٥-١٧-٢، المنشور في العدد ٦٦٦٠ للجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٨، والذي ينشئ لجنتين هما: '١' لجنة استراتيجية معنية بالتنمية المستدامة و '٢' لجنة توجيهية.

بيد أنه، لضمان مواءمة خطة التنمية الجديدة وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية، تم توسيع إطار الحوكمة لاحقا بموجب مرسوم جديد يحمل الرقم ٤٥٢-١٩-٢ بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليه ٢٠١٩. ويستند الإطار الجديد الناتج (الشكل أدناه) إلى ثلاث لجان هي: ''اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة'' التي تتمثل مهمتها في تحديد التوجهات الاستراتيجية لوضع أسس التنمية المستدامة، و"لجنة رصد ودعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" التي تهدف إلى تحديد طرائق رصد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، و"لجنة رصد ودعم أهداف التنمية المستدامة "المعنية تحديدا برصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يدمج المرسوم رقم ٤٥٢-١٩-٢ القطاع الخاص كعضو دائم في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

الشكل ٤٦ مكرر

المغرب: إطار الحوكمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

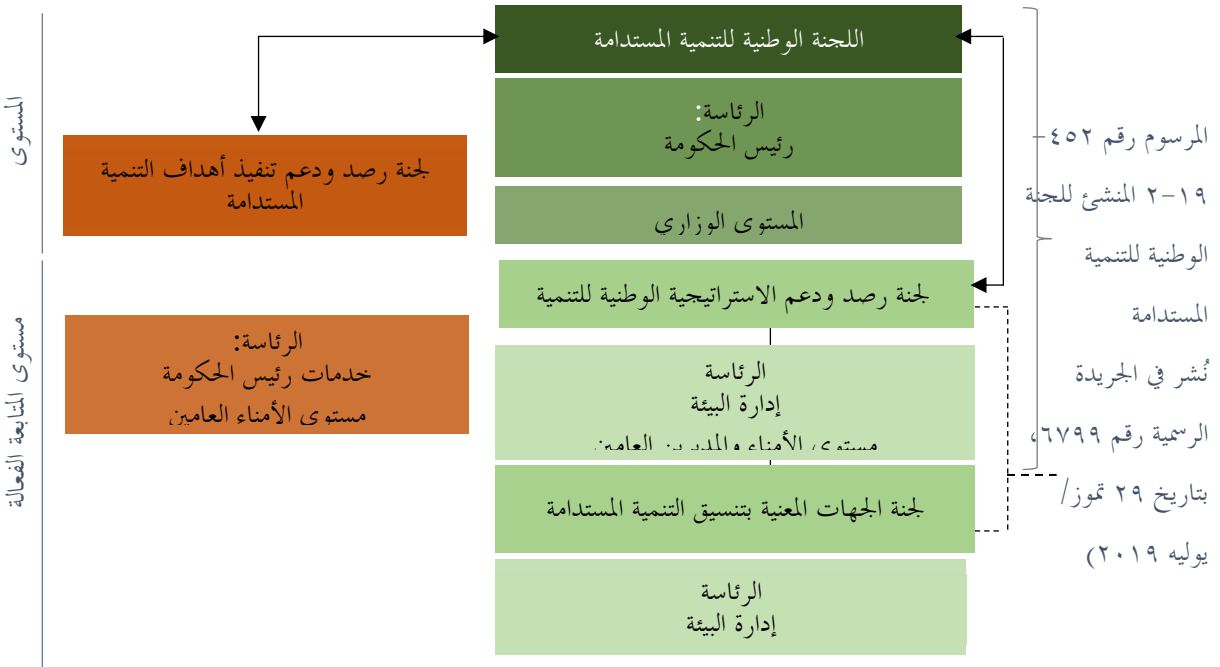

٥- موريتانيا

انخرطت موريتانيا في عملية لتطوير استراتيجية تنموية جديدة تسمى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠. وقد بدأت عملية وضع هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٦، في مسعى لتعزيز تولي مقاليد الأمور وتحقيق الإدماج التام لأهداف التنمية المستدامة. وقد بُذل جهد خاص في وضع هذه الاستراتيجية لإدماج أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في تحديد الأولويات الوطنية. ويتم تفعيل هذه الاستراتيجية من خلال خطط عمل خمسية، ستنتهي أولها في عام ٢٠٢٠.

وخلال هذا العام، ستضطلع موريتانيا، في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي، بسلسلة من خطط العمل، تشمل خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وخطة العمل العشرية لقطاع التعليم، وخطة العمل الخمسية لقطاع الصحة، واستعراض الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وحماية الطفل، والسياسة القطاعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

وأتاح الاستعراض الوطني الطوعي الذي أُجري في عام ٢٠١٩ فرصة لاستعراض أهمية وفعالية الاستراتيجيات التي تم الاضطلاع بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المنصوص عليها في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ٢٠١٦-٢٠٣٠. وقد أدت نتائج هذا الاستعراض إلى رفد عمليات التخطيط الوطنية وضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل في السياسات الوطنية.

وكُلفت لجنة التنسيق والرصد ولجان التنمية القطاعية، في جملة أمور، برصد الأداء المتعلق تحديدا بتحقيق أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهداف التنمية المستدامة في آن واحد، وتجميع مؤشرات الرصد والأثر الخاصة بالاستراتيجية، فضلا عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمختلف القطاعات المعنية.

وقد أخذت موريتانيا في الحسبان، عند إعدادها هذه الاستراتيجية، مبدأ المواءمة من خلال إدماج أهداف خطة عام ٢٠٣٠، ومراعاة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

الجدول ٢

موريتانيا: مواءمة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع أهداف التنمية المستدامة

الروابط بين أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	الرافعة الاستراتيجية ١: تعزيز نمو اقتصادي قوي وشامل للجميع ومستدام	الرافعة الاستراتيجية ٢: ترقية رأس المال البشري وفرص الحصول على الخدمات الأساسية	الرافعة الاستراتيجية ٣: توطيد الحوكمة بكافة أبعادها
الهدف ١: الفقر		X	X
الهدف ٢: الجوع	X		
الهدف ٣: الصحة		X	X
الهدف ٤: التعليم		X	X
الهدف ٥: نوع الجنس		X	X
الهدف ٦: الماء الشروب	X	X	
الهدف ٧: الطاقة	X	X	

الهدف ٨: النمو /العمالة	X	X	X
الهدف ٩: الهياكل الأساسية / الصناعة	X		X
الهدف ١٠: التفاوتات		X	
الهدف ١١: الموئل	X		X
الهدف ١٢: الاستهلاك المستدام	X	X	
الهدف ١٣: تغير المناخ			X
الهدف ١٤: البيئة البحرية	X		X
الهدف ١٥: النظم الإيكولوجية البرية			X
الهدف ١٦: الحوكمة والسلم والعدالة			
الهدف ١٧: التنمية / الشراكات	X		X

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٩.

٦- السودان

يشمل الإطار المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السودان القيادة والتنسيق وهيئات الرقابة وهياكل التنفيذ. وقد تم بالفعل وضع الهياكل المؤسسية المتعلقة بالتنسيق والرصد والتنفيذ، وقد أُدمجت خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في ولاياتها ووظائفها.

القيادة

توفر الآلية الوطنية الرفيعة المستوى، وهي هيئة أنشئت في عام ٢٠١٦ ووُضعت تحت إشراف رئيس الوزراء، القيادة والتوجيه العام لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في السودان.

ويتولى رئيس الوزراء ووزير الامن والتنمية الاجتماعية، على التوالي، مهام الرئيس والرئيس المشارك للآلية التي تتألف من ١٥ عضوا بارزا رفيع المستوى ممن لهم رتبة وزير أو وزير دولة أو وكيل وزارة. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الأعضاء المدير العام للمكتب المركزي للإحصاءات، والمدير العام للمجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي، والمدير العام للمجلس الوطني للسكان، الذي يضطلع أيضا بمهام أمين الآلية

الشكل ٤٧

السودان: الإطار المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة

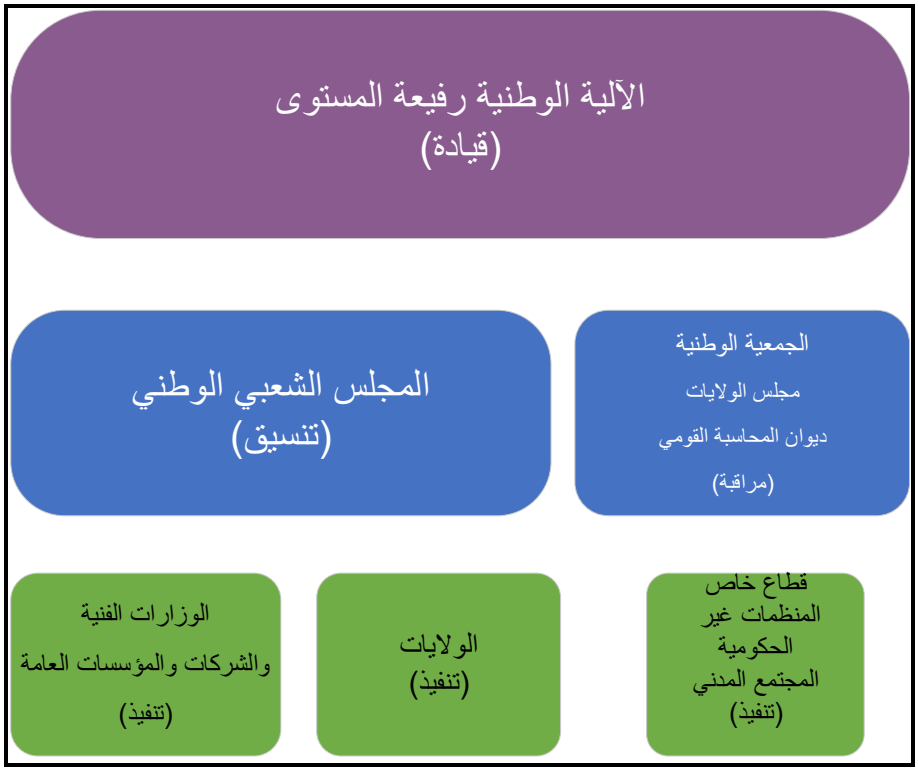

المصدر: السودان: الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٨.

وتشمل ولاية هذه الآلية الأنشطة التالية:

- متابعة وضع وتنفيذ برنامج وطني للتنمية المستدامة؛
- الحرص على إدماج مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها في الخطط الخمسية على المستوى القطاعي ومستوى الدولة، وكذلك في جميع المشاريع الإنمائية؛
- الإشراف على تطبيع أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة على جميع مستويات الحوكمة؛
- الإشراف على توافر البيانات والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لقياس الإنجازات والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- توفير الموارد المالية والتقنية لتنسيق أنشطة التنفيذ؛
- رفع مستوى الوعي وبذل جهود الدعوة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وكذلك على الصعيدين المحلي والمجتمعي.

التنسيق

أُسندت إلى المجلس القومي للسكان أدوار تنسيق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، والاضطلاع بمهام الأمانة للآلية الرفيعة المستوى. والتنسيق ضروري للغاية، حيث إن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية

المستدامة المرتبطة بها لها أبعاد متعددة، وتشارك فيها مجموعة واسعة من الشركاء الإنمائيين من الدول وغير الدول. ولذلك، هناك حاجة إلى التنسيق لكي تتناغم أنشطة التنفيذ، وتكفل إدماج أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة، ونشر أفضل الممارسات والخبرات، وتحديد الثغرات واقتراح التدخلات، وتجنب التداخل، واستغلال وإدارة الموارد على نحو أكثر فعالية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استعراضا شاملا.

المراقبة

يُعد المجلس الوطني ومجلس الولايات وديوان المراجعة القومي من الهيئات المؤسسية التي تؤدي دورا إشرافيا هاما في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتوصيات المجلس الوطني للتنمية. وتعمل الهيئات الثلاث على إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها في أنشطة التنفيذ والمراقبة في السودان.

هياكل التنفيذ

تشمل الهياكل التي تتولى تنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الوزارات والشركات والمؤسسات العامة وحكومات الولايات والوزارات الاتحادية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية. وتعتمد جميع هذه الكيانات عمليات تنفيذ متنوعة يشارك فيها أصحاب المصلحة وتتلقى الدعم التقني والمالي من الشركاء الإنمائيين.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطنية

يقوم السودان حاليا بتنفيذ دورة التخطيط الثالثة (٢٠٢١-٢٠١٧) ضمن الإطار العام لاستراتيجية ربع القرن.[١٩] وتتزامن هذه الدورة الثالثة مع التحضيرات لتنفيذ التزامات خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها في السودان. وقد صُمم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للتخطيط كجزء من الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

٧- تونس

في تونس، يشمل الإطار المؤسسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وزارة الخارجية المسؤولة عن الشق الدبلوماسي ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، المعروفة حاليا بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والتي تتولى التوجيه التقني والتنسيق.

وبفضل تولي الهيئات الحكومية مقاليد أمور أهداف التنمية المستدامة، تسنى الاستفادة من الممارسات الجيدة والخبرات المتراكمة على مدى عقود من وضع وتنفيذ خطط التنمية الوطنية. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، بذلت

[١٩] استراتيجية ربع القرن ٢٠٠٧-٢٠٣١.

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار حاليا) جهودا مكثفة في مجال التوعية والدعوة لضمان التزام أصحاب المصلحة بالخطة وتعبئة جهودهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الإطار ٥

تمت صياغة الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ تحت رعاية الآلية الوطنية الرفيعة المستوى. وتم تطويرها من خلال حلقات عمل تشاورية وطنية شارك فيها مسؤولون كبار، ووزارات، ومنظمات مجتمعية ومن القطاع الخاص، وخبراء في التخطيط الاستراتيجي، وجامعات ومراكز امتياز. وقد اجريت المشاورات مع ممثلي الدولة خلال اجتماعاتهم السنوية تحت رعاية المجلس القومي للسكان. ونظّم المجلس القومي للسكان اجتماعات بين مسؤولين كبار وبعثتين مشتركتين بين الوكالات تابعتين للأمم المتحدة تم الاضطلاع بهما في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، فضلا عن حلقتي عمل وطنيتين. وركزت أنشطة التشاور على جهود الدعوة والتوعية ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، والروابط بين أبعاد التنمية المستدامة في السودان وأدوات إدماج التنمية المستدامة في أطر التنمية الوطنية، ولا سيما في إطار استراتيجية ربع القرن (٢٠٣١-٢٠٠٧) والخطط القطاعية (٢٠٢١-٢٠١٧). والخطة الوطنية للتنمية المستدامة هي إطار عام لإدماج أهداف التنمية المستدامة ومبادئها في أطر التخطيط الوطنية، ومواءمة السياسات والخطط والمؤسسات الوطنية، وإعداد البيانات لقياس المؤشرات وتعبئة وسائل وأدوات التنفيذ. وتتمثل أولويات الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة القصيرة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في ما يلي:

١- استكمال تنفيذ ما تبقى من الخطة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما أهداف الفقر والصحة والتعليم.

٢- البت في قائمة أهداف التنمية المستدامة المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠.

٣- معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والفوارق في الدخل في البلد، وبصفة خاصة الحد من أوجه التفاوت بين الولايات.

٤- تعبئة الوسائل والأدوات اللازمة للتنفيذ، لا سيما الموارد المالية، من أجل تنمية القدرات وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وعُقدت عدة حلقات عمل هدفها الرئيسي التواصل مع الوزارات التقنية وإشراكها. واتاحت حلقات العمل هذه تقسيم المسؤوليات وفقا للأهداف والمؤشرات بين مختلف الإدارات الوزارية، كل حسب مجال خبرتها. وبالإضافة إلى جهة التنسيق الوطنية في وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (حاليا وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار)، تم تعيين جهات تنسيق في كل وزارة من الوزارات التقنية حيث تكون مسؤولة عن تنسيق أنشطتها مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (حاليا وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار) وحفز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل الوزارات الخاصة بها.

وعلى مستوى أصحاب المصلحة الآخرين من غير الدول، استهدفت أعمال التوعية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، البرلمانيين والمجتمع المدني والمناطق والشباب.

ولضمان مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجيات والخطط والبرامج، اعتمدت تونس نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات الذي يتجسد في البرنامج المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الموقع بين الحكومة والنظام

القطري للأمم المتحدة من أجل تحسين التكامل وإنشاء آلية للرصد والتقييم والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأسفر هذا البرنامج عن أربع دراسات تحليلية تشخيصية لإطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس، أسفرت عن توصيات تهدف إلى تعزيز الخطة. وهذه الدراسات هي:

'١' تحليل الثغرات في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

'٢' التحليل السريع المتكامل لـــخطة التنمية الخمسية ٢٠١٦-٢٠٢٠ واستراتيجيات التنمية الوطنية؛

'٣' التحليل السريع المتكامل للدستور والاتفاقيات التي صدقت عليها تونس لتعزيز حقوق الإنسان؛

'٤' تحليل مواءمة وتكامل أهداف التنمية المستدامة في قطاعات الحوكمة (الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة)، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف ١١)، والطاقة (الهدف ٧)، ومكافحة تغير المناخ (الهدف ١٣)، والعمالة (الهدف ٨) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. وتكررت نفس العملية بالنسبة لسائر أهداف التنمية المستدامة الـــ ١٢ الأخرى.

وقد أجريت هذه الدراسات خلال الفترة من كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨.

الشكل ٤٨

تونس: الإطار المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

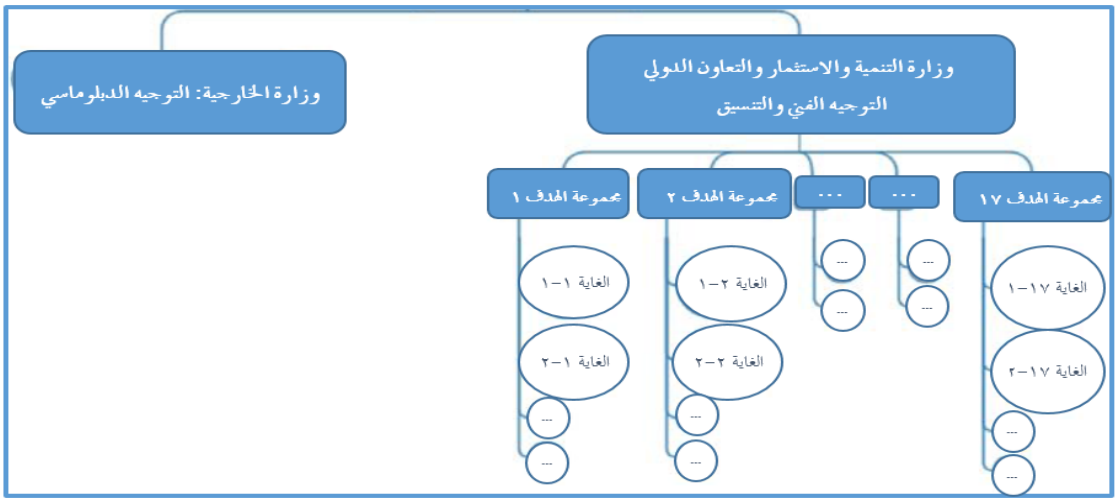

المصدر: التقرير الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس، تموز /يوليه ٢٠١٩.

ويُقدَّر تكامل أهداف التنمية المستدامة على مستويين:

- على مستوى دستور عام ٢٠١٤ والاتفاقيات التي صدقت عليها تونس، أظهرت الدراسات أن نسبة المواءمة بين الغايات تصل إلى ٩١ في المئة لركيزة " الناس"، لكنها لا تتجاوز ٣٦ في المئة فيما يتعلق بركيزة "الكوكب".

- وعلى مستوى الخطة الخمسية للتنمية والاستراتيجيات الوطنية، أظهرت الدراسات أن من بين الغايات الـ ١٠٥ المختارة، هناك ٤٨ غاية مشمولة كليا أو جزئيا بأهداف وإجراءات الخطة الخمسية للتنمية. ومع ذلك، أظهر تحليل المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية للخطة الخمسية للتنمية من جهة، والغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، أن الخطة الخمسة للتنمية لا تغطي إلا جزئيا الإشكالات التي تثيرها هذه الأهداف.

وقد دفع ذلك الحكومة إلى التعهد بسد الثغرات المكتشفة خلال الأعمال التحضيرية لخطة التنمية المقبلة، بحيث تكون أهدافها وإجراءاتها أكثر تمشيا مع الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

الإطار ٦

إدماج أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي

في إطار الخطة الخمسية للتنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠، قامت محافظة مدنين (جنوب شرق تونس)، على غرار جميع المحافظات الأخرى، بوضع خطتها الخمسية للتنمية الإقليمية باستخدام نهج تشاركي انخرط فيه أكثر من ٦٠٠ من ممثلي القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين والمنظمات المهنية في المنطقة. وتم الاضطلاع بعمل تكميلي للتفكير التشاركي، من خلال تسخير هذه العملية، انطوى على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بمساعدة برنامج دعم التنمية المحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أتاحت هذه المبادرة الأولى في تونس إعداد قائمة بالغايات والمؤشرات المحددة ذات الصلة لرصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، مع المحافظة، في الوقت ذاته، على صلتها بالأولويات الوطنية. وقد مكّن عمل الجهات الفاعلة الإقليمية حول أهداف التنمية المستدامة من الاضطلاع بعملية تأمل شاملة فيما بين المجموعات من مختلف القطاعات، مما عزز إيجاد رؤية متكاملة للتنمية الإقليمية.

خامسا- الأثر المتوقع لكوفيد -١٩على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

على غرار البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، تضررت بلدان شمال أفريقيا بشدة من جائحة كوفيد ١٩ التي جاءت في وقت لم تتعافَ فيه هذه البلدان تماما من عواقب أزمة عام ٢٠٠٨، وبالنسبة لبعضها[٢٠]، من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لـــ "الربيع العربي".

وإلى جانب تأثيرها المباشر على الصحة (الاعتلال والوفيات)، أدت هذه الجائحة إلى تعطيل اقتصادات هذه البلدان بشدة، وذلك بتخفيض النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات تقريبا نتيجة لتدابير الإغلاق الشامل وتقييد الحركة وإغلاق الحدود.

وبالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تراجع النشاط، شهدت بلدان شمال أفريقيا نوعين من التأثيرات حسب الحالة:

- فبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط[٢١]، ألقى هبوط أسعار النفط نتيجة لتراجع الطلب عبئا ثقيلا على الاقتصادات بالنظر إلى الانخفاض الحاد في حصائل الصادرات؛

- كما عانت بلدان مثل المغرب وتونس ومصر من تراجع النشاط بسبب انخفاض الطلب العالمي على منتجاتها وتعطل سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن تدني إيرادات السياحة والخدمات، التي تمثل حصة كبيرة من دخلها.

وقد أدت الآثار المشتركة لهذه الصدمات في العرض والطلب إلى ركود نتج عنه ما يلي:

- انخفاض حاد في النمو الاقتصادي؛

- خسائر كبيرة في الوظائف لحقت بجميع القطاعات، وخاصة القطاع غير الرسمي، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة؛

- وقد أفرزت الأزمة ضغوطا مزدوجة على المالية العامة بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية من ناحية، وزيادة الإنفاق لمساعدة الشركات المتضررة والقطاعات السكانية الأكثر ضعفا من ناحية أخرى.

ومن المتوقع أن تعرّض الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ للخطر جهود بلدان شمال أفريقيا المبذولة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال تقليص هامش المناورة لديها ودفعها إلى إعادة توجيه مواردها الشحيحة نحو أولويات أخرى.

---

[٢٠] لا سيما تونس وليبيا ومصر.

[٢١] الجزائر وليبيا.

يهدف هذا الفرع إلى محاولة تحديد وقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على البلدان، من جهة، وتقييم الأثر المتوقع للأزمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، من جهة أخرى.

١- تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩

في الأشهر الأخيرة، أُجري عدد من الدراسات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد ١٩ على بلدان شمال أفريقيا، إما بمبادرة من حكومات هذه البلدان نفسها، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة أو بمفردها[٢٢]، أو بمبادرة من الهيئات المذكورة.

وسنستعرض هنا الدراسات الرئيسية التي لا تزال نتائجها أولية، ويجب أن تؤخذ بأقصى قدر من الحذر لأنها تستند إلى سيناريوهات وفرضيات.

ووفقا لتقرير أعده المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا،[٢٣] سوف تشهد اقتصادات شمال أفريقيا في عام ٢٠٢٠، حسب سيناريوهات مختلفة، نموا ضعيفا قدره ٠,٣ في المئة في أفضل الحالات وانكماشا قدره ٥,٤ في المئة في ناتجها المحلي الإجمالي في أسوأ الحالات.

وبالنظر إلى هيكل هذه الاقتصادات، يمكن تحليل أثر كوفيد ١٩ من خلال قناتين لنقل تأثيرات الجائحة: انخفاض النشاط الاقتصادي كنتيجة مباشرة لتدابير الإغلاق الشامل التي تقررها البلدان نفسها، وبشكل غير مباشر، أثر القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص نتيجة لإغلاق حدود جميع بلدان العالم تقريبا.

وأجريت أيضا دراسات قطرية محددة لتقدير الأثر الاجتماعي – الاقتصادي المتوقع للجائحة. وركزت هذه الدراسات على موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر. وهناك حاليا دراسة تُجرى عن السودان. وتجدر الإشارة إلى أن المنهجيات المعتمدة تختلف من دراسة إلى أخرى، وبالتالي لا يمكن مقارنة نتائجها على نحو مباشر.

١-١ موريتانيا

وفقا لدراسة أولية أعدها البنك الدولي[٢٤]، أُجريت تقديرات الأثر الاجتماعي – الاقتصادي للجائحة في موريتانيا في إطار سيناريوهين: سيناريو أساسي وسيناريو تراجعي. وقد جرى تعريف كل سيناريو استنادا إلى الافتراضات بشأن تطور أسعار النفط، والنمو في الصين ومنطقة اليورو، هذا فيما يخص السياق الخارجي. أما على الصعيد المحلي، فترتكز الافتراضات على تطور الاستهلاك الخاص ومدة الإغلاق الشامل.

ويُظهر الجدول التالي النتائج المستخلصة:

---

[٢٢] لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب العمل الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[٢٣] COVID-19 Crisis in North Africa: The Impact and Mitigation Responses. May 2020.

[٢٤] Analyse préliminaire de l'Impact socio-économique de la COVID-19 en Mauritanie. Banque mondiale. 22 avril 2020.

الجدول ٣

موريتانيا: تقدير الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩

المتغير	الوحدة	التوقعات (السيناريو الأساسي)			التوقعات (السيناريو التراجعي)		
		توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	بالنسبة المئوية	-١,٦	٤,٣	٤,٧	-٥,٩	٣,١	٣,٢
موازنة الميزانية	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-٣,٢	-٠,٤	-٠,٢	-٤,٤	-٠,٩	-٠,٧
الدين العام	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٨٠,٦	٨٠,٦	٧٨,١	٨٤,٩	٨٤,٩	٨٢,٢
رصيد الحساب الجاري	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-١٦,٥	-١٦,٠	-١٢,٧	-١٩,١	-١٨,٧	-١٦,٢
معدل الفقر الدولي	بالنسبة المئوية	٦,٠	٥,٨	٥,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٩
معدل الفقر (الشريحة الدنيا)	بالنسبة المئوية	٢٤,١	٢٣,٥	٢٢,٧	٢٥,٢	٢٤,٨	٢٤,١

المصدر: البنك الدولي

ووفقا للسيناريو الأساسي، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٩في المئة في عام ٢٠١٩ إلى -١,٦ في المئة في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يكون هذا الانخفاض في النمو أكبر بكثير في ظل السيناريو التراجعي لأن معدل النمو المتوقع سيكون -٥,٩ في المئة.

ومن المتوقع أن ينجم تدهور الوضع الخارجي للبلد عن انخفاض صادرات منتجات صيد الأسماك وركاز الحديد نتيجة للانخفاض الحاد في الطلب من جانب الشركاء التجاريين. ويُتوقع أن يشهد ميزان الحساب الجاري اتساعا في العجز في عام ٢٠٢٠، سيصل إلى -١٦,٥ في المئة وفقا للسيناريو الأساسي و-١٩,١ في المئة وفقا للسيناريو التراجعي.

وسيزداد الضغط على ميزانية الدولة، وستسجِل موازنةُ الميزانية، التي شهدت فائضا في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، عجزا في عام ٢٠٢٠ يتراوح ما بين ناقص ٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (السيناريو الأساسي) وناقص ٤,٤ في المئة (السيناريو التراجعي). ويتنبأ كلا السيناريوهين بانتعاش الاقتصاد الموريتاني في عام ٢٠٢١، ولكن بوتيرة أبطأ في السيناريو التراجعي.

وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير للتخفيف من آثار الجائحة، تشمل ما يلي:

- تيسير السياسة المالية من خلال إنشاء صندوق طوارئ مخصص لشراء الأدوية والمعدات الطبية، ومساعدة الأسر المحتاجة، ودعم المستهلكين والشركات.
- وعلى صعيد السياسة النقدية، اتخذ المصرف المركزي خطوات لتمكين المصارف من زيادة السيولة لديها وتيسير الحصول على الائتمان عن طريق تخفيض سعر الفائدة الأساسي بمقدار نقطة ونصف نقطة مئوية.

ولا يقل الأثر الاجتماعي الذي يحدثه كوفيد ١٩ أهمية عن ذلك، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة حالات الفقر والضعف. وسينجم تفاقم الفقر عن ثلاثة عوامل: فقدان الوظائف وانخفاض دخل العمل، ولا سيما في المناطق الحضرية، وانخفاض دخول المهاجرين وبالتالي التحويلات إلى أسرهم، وارتفاع أسعار الأغذية نتيجة لتعطل سلاسل الإمداد بسبب تقييد الحركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التأمين الصحي الشامل من شأنه أن يدفع الأسر المعيشية إلى تحمل نفقات صحية إضافية.

وستشهد الأسر المعيشية في المناطق الحضرية تفاقما لحالة ضعفها بسبب انعدام القدرة على الصمود وزيادة التعرض لعوامل الخطر. أما الأسر المعيشية التي يأتي دخلها من العمل في القطاع غير الرسمي، فستتأثر أكثر من غيرها. وبشكل عام، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر مقاسا على خط الفقر الدولي (١,٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة على أساس التعادل النسبي للقوة الشرائية في عام ٢٠١١) من ٥,٥ في عام ٢٠١٩ إلى ٦ في المئة في عام ٢٠٢٠، حسب السيناريو الأساسي، وإلى ٦,٣ في المئة في ظل السيناريو التراجعي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء يرجح أن يكُنَّ أكثر عرضة لآثار الجائحة، ويرجع ذلك بوجه خاص إلى زيادة التزامات الرعاية، وانخفاض المستوى الدراسي، وبحكم وضعهن كضحايا معرّضات للعنف الجنساني.

وقد كان تأثير كوفيد ١٩ على القطاع الخاص سريعا. فقد أدى التباطؤ في النشاط إلى انخفاض كبير لعدد الشركات المنشأة حديثا. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض الطلب المحلي نتيجة لتدابير الإغلاق الشامل المفروض إلى إغلاق عدد من الأعمال التجارية وفقدان الوظائف، ولا سيما بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص والعاملين في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفضلا عن ذلك، تأثر الأمن الغذائي بالجائحة نظرا لاعتماد موريتانيا على استيراد عدد كبير من المنتجات الغذائية، بما في ذلك منتجات الحبوب والحليب ومشتقاته والسكر والزيوت النباتية، وما إلى ذلك. كما أن هذه الجائحة عطلت سلاسل القيمة التي توفر مدخلات للعديد من الأنشطة الغذائية الزراعية مثل تربية الماشية، والأنشطة الحرجية الرعوية وصيد الأسماك.

١-٢ المغرب

تشير الدراسة المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ في المغرب[٢٥] إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة المترتبة على هذه الجائحة، على غرار موريتانيا، ولكن مع آثار أكثر حدة نظرا للدرجة العالية من الانفتاح في الاقتصاد المغربي واندماجه في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يواجه المغرب تحديات هائلة ناجمة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم بفعل الانخفاض الحاد في الطلب على منتجاته من جانب شركائه الأوروبيين وتعطل سلاسل قيمة الإمدادات لمدخلات صناعته.

[٢٥] التأثير الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد ١٩ في المغرب، تقرير تحليلي أولي أعدّته فرقة العمل المعنية بالآثار الاجتماعية والاقتصادية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، أيار/مايو ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة مضطرة لتعبئة الموارد التي يحتاجها قطاع الصحة للتصدي للجائحة ومساعدة الأعمال التجارية المتضررة والفئات السكانية الضعيفة. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن تدير الأزمة على نحو يكفل تحقيق التوازن الصحيح بين تدابير التقييد الضرورية لاحتواء انتشار الجائحة والحاجة إلى ضمان مستوى كاف من النشاط الاقتصادي.

ووفقا لدراسة أخرى[٢٦]، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد المغربي خلال عام ٢٠٢٠ حالة من الركود هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عقدين نتيجة للتأثير المشترك للجفاف والجائحة. فوفقا للتوقعات السنوية للمندوبية السامية للتخطيط، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٨ في المئة، وأن يصاحب ذلك زيادة في عجز الميزانية ليبلغ بذلك ٧,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن بين القطاعات الأكثر تضررا قطاع السياحة. ويتوقع الاتحاد الوطني للسياحة ظهور صعوبات أمام المشغلين في هذا القطاع حتى نهاية عام ٢٠٢٠ وانتعاشا بطيئا وتدريجيا اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٢١. وتقدر خسائر العملة المرتبطة بانخفاض النشاط السياحي بنحو ١٣٨ مليار درهم مغربي. ومن شأن الأزمة في هذا القطاع أن تؤثر على الأنشطة ذات الصلة، وأن تؤدي إلى خسائر في الدخل والوظائف يُتوقع أن تؤثر بشكل خاص على القطاع غير الرسمي.

وستُلحق الأزمة أيضا ضررا ماحقا بقطاعي السيارات والمنسوجات نتيجة للصدمة المزدوجة على مستوى العرض والطلب الناجمة عن تعطيل سلاسل القيمة في البلدان الآسيوية فيما يتعلق بتوريد قطع الغيار وانخفاض الطلب من الشركاء التجاريين، ولا سيما في أوروبا.

كما سيؤثر الإغلاق الشامل على القطاع الزراعي الذي يواجه بالفعل أحوالا مناخية سيئة، مما سيعطل قنوات التسويق والإمداد بالمدخلات.

وسيتأثر القطاع غير الرسمي بانخفاض الطلب الناجم عن القيود المفروضة على السفر وفقدان القوة الشرائية لدى أضعف قطاعات السكان التي تشكل غالبية عملائه.

ولهذه الأسباب، ستتعرض المالية العامة لضغوط شديدة نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق في آن. وتتوقع الدراسة تدهور العجز العام بنحو ٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الدين العام بنسبة ٧٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.

كما أن الأرصدة الخارجية ستتأثر سلبا. وسيمثل العجز في الحساب الجاري نحو ٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، بسبب الانخفاض الحاد في الصادرات وحصائل السياحة وتحويلات العمال المهاجرين. ولن يكون بمقدور انخفاض فواتير الطاقة الناجم عن هبوط أسعار النفط أن يعوض خسائر الإيرادات إلا بقدر ضئيل.

---

[٢٦] مذكرة استراتيجية: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد ١٩ في المغرب.

ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى صعوبات في تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وخاصة بالنظر إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتشديد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية نتيجة لزيادة احتياجات البلدان وارتفاع اسعار الفائدة المرتبط بمخاطر الأقساط.

الإطار ٧

استفاد المغرب من البرامج المحددة التي تنسقها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة البلدان النامية على إيجاد الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها التمويلية.

وفي هذا السياق، أنشئ صندوق جديد يسمى "صندوق كوفيد-١٩". وقد صُمم هذا الصندوق، الذي بلغت قيمته، في ٣ نيسان/أبريل، نحو ٣,٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة من خلال تخصيص المزيد من الموارد لقطاع الصحة ودعم التدابير التي تستهدف الأسر المعيشية والشركات الخاصة.

وفي الوقت نفسه، اتُخذت تدابير نقدية للحد من خطر إفلاس العديد من الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولتجنب فقدان آلاف الوظائف.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الأزمة إلى تأخير تنفيذ الإصلاحات القطاعية والهيكلية والمالية، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على الانتعاش المحتمل ويعرض استقرار الاقتصاد الكلي للخطر.

وينبغي أن يركز إطار التحليل وتقييم الأثر، الذي اقترحته منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وشركاء آخرون، على إمكانية أن يتبع المغرب خطة واقعية وطموحة في الوقت ذاته للإصلاحات الهيكلية والمالية تأخذ في الاعتبار السياق الحالي والتحديات المتوسطة الأجل التي ستنشأ عنه.

ومن شأن التأثير الاجتماعي لكوفيد ١٩ أن يكون عميقا جدا على الرغم من صعوبة قياسه بدقة. وفي الواقع، منذ أوائل العقد الثاني من الألفية، تمكن المغرب من الحد من الفقر بشكل كبير. وتشير التنبؤات المستندة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معدل الفقر آخذ في الارتفاع وأن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص سيقعون تحت خط الفقر.[٢٧] ومن المحتمل أن ينشأ عن تقلبات الاقتصاد أثر سلبي على رفاه الأشخاص الذين يتجاوز إنفاقهم الاستهلاكي خط الفقر بقليل، وبالتالي فإن أي صدمة سلبية صغيرة يمكن أن تلقي بهذه الفئة بين براثن الفقر. ويجب إيلاء اهتمام خاص لدراسة أثر الأزمة على الفقر المتعدد الأبعاد.

وتختلف النسبة المئوية للسكان "الضعفاء" الذين يُحتمل أن يقعوا تحت خط الفقر باختلاف عتبة إنفاق الأسر المعيشية المعتمدة. فباعتبار أن عتبة الإنفاق تبلغ ٥,٥ دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية، يبدو أن عدد السكان الفقراء والسكان غير الفقراء الضعفاء الذي يرجح وقوعهم في براثن الفقر مجددا مرتفع جدا؛ وشمل هذا الرقم في عام ٢٠١٩

[٢٧] تقديرات تضع خط الفقر عند ٣,٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة بالتعادل النسبي للقوة الشرائية.

حوالي ٢٥ في المئة من السكان، بيد أنه يمكن أن يصل إلى ٢٧ في المئة في عام ٢٠٢٠. ونتيجة لأزمة الفيروس التاجي، من المحتمل أن يقع ما يقرب من ١٠ ملايين مغربي في براثن الفقر.

الإطار ٨

تشمل استجابة المغرب الوطنية لأزمة كوفيد-١٩ عدة إجراءات وتدابير تنفذها الحكومة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها الاجتماعي والاقتصادي.

١- إنشاء لجنة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال: هذه اللجنة، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، هي المسؤولة عن رصد تطور الوضع الاقتصادي وتحديد التدابير المناسبة لمساعدة القطاعات المتضررة من الأزمة

٢- التدابير الخاصة بالموظفين: سيحصل جميع الموظفين المسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في شباط/ فبراير ٢٠٢٠ التابعين للشركات المتعثرة التي توقفت عن نشاطها على بدل شهري صاف قدره ٢ ٠٠٠ درهم وعلاوة أسرة. ويقدم هذه المساعدة الصندوق الخاص لإدارة جائحة فيروس كورونا. كما سيستفيد هؤلاء الموظفون من تأجيل دفع القروض المصرفية المستحقة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٣- وقد تقرَّر اتخاذ تدابير لصالح المؤسسات التجارية، وخاصة الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمهن الحرة التي تواجه صعوبات. وتتمثل هذه التدابير، على وجه الخصوص، فيما يلي:

- تعليق دفع رسوم الضمان الاجتماعي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.
- وقف سداد القروض المصرفية المستحقة ورسوم الإيجار التمويلي حتى ٣٠ حزيران/يونيه دون دفع غرامة تأخير.
- تفعيل خط ائتمان إضافي تقدمه المصارف ويضمنه صندوق الضمان المركزي.
- تسريع المدفوعات للشركات، ولا سيما الشركات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، للحد من الضغوط النقدية وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.
- إعفاء الشركات المتعاقدة مع الدولة من دفع غرامات عن التأخر في تنفيذ الأعمال التي لا تتحمل المسؤولية عنها.

٤- كما تقرَّر اتخاذ تدابير ضريبية وتدابير إدارية، تشمل على وجه الخصوص:

- الشركات التي بلغ حجم أعمالها في عام ٢٠١٩ أقل من ٢٠ مليون درهم مغربي، والتي يمكنها، إذا رغبت في ذلك، الاستفادة من تأجيل سداد الإقرارات الضريبية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.
- تعليق إجراءات التصحيح الضريبي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.
- استحداث نظم ضمان للدعم النقدي للشركات التي تواجه صعوبات من قبيل: "ضمان أكسجين"، و"ضمان إنعاش" وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدخال ضمان كوفيد ١٩ لصالح المقاولين لحسابهم الخاص.

٥- واتُخذت تدابير لمساعدة القطاع غير الرسمي؛ وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، ما يلي:

- في المرحلة الأولى، الأسر المعيشية، حاملة بطاقة "راميد" لنظام المساعدة الطبية والتي تمتهن أعمالا تندرج في إطار القطاع غير الرسمي وفقدت دخلها بسبب الإغلاق الشامل، تستطيع الاستفادة من المساعدة المعيشية التي يقدمها صندوق فيروس كورونا.
- وفي مرحلة ثانية، الأسر المعيشية التي لا تملك بطاقة راميد ولكنها في نفس الوضع أعلاه ستتمكن من الاستفادة من نفس المساعدة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أُطلقت منصة إلكترونية مخصصة لتقديم طلب المساعدة.

وأُطلق ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل في ٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهو يعكس التزامات أصحاب المصلحة (الدولة، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي) بإنعاش الديناميات الاقتصادية، والحفاظ على فرص العمل، وتعزيز الحكم الرشيد.

١-٣ الجزائر

يستند تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثه كوفيد ١٩ في الجزائر إلى الدراسة التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة في البلد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.[٢٨] وتستند هذه الدراسة إلى نموذج الاقتصاد القياسي الكلي الذي تم تطويره خصيصا للاقتصاد الجزائري لتقييم أثر الجائحة باستخدام فرضيات حول تطور ثلاثة متغيرات: سعر النفط (برنت)، والإنفاق العام والاستهلاك العام والخاص، على افتراض وجود علاقات متبادلة مستقرة وسعر صرف ثابت للسنة الجارية.

ووفقا لهذا النموذج، من المتوقع أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بين -٤,٤٨ في المئة و-٥,٧٠ في المئة، وذلك حسب السيناريوهات المختارة فيما يتعلق بالقيم المتوقعة لهذه المتغيرات الثلاثة.

الجدول ٤

الجزائر: توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠

نفط برنت	الاستثمار العام		
	-١٠ في المئة	-٢٠ في المئة	-٣٠ في المئة
٣٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة	-٤,٤٨ في المئة	-٥,٠٠ في المئة	-٥,٦٠ في المئة
٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة	-٤,٥٥ في المئة	-٥,١٠ في المئة	-٥,٧٠ في المئة

المصدر: تحليل سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ في الجزائر وتوصيات من أجل تحقيق انتعاش أكثر استدامة ومرونة، الأمم المتحدة، الجزائر، أيار/مايو ٢٠٢٠.

ولا يتيح النموذج المختار استخلاص أي توقعات بعد عام ٢٠٢٠، ولكن وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يحدث انتعاش في عام ٢٠٢١، مع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٦،٢ في المئة، مدفوعا بانتعاش قوي في قطاع الهيدروكربونات، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري الشديد على سعر البرميل. ولكن على الرغم من الانتعاش القوي في هذا القطاع، فإن النمو الإجمالي في عام ٢٠٢١ قد يتجاوز بالكاد ١ في المئة، وإذا تم أخذ النمو السكاني في الاعتبار، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع النموذج حدوث عجز في الميزان التجاري يتراوح بين -١٣,٣٣ و-١٩,٠٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري/ دولار الولايات المتحدة مع بقائه في حدود ١٣٠-١٤٥، والتغيرات في أسعار النفط وسلوك الاستثمار العام.

ا

[٢٨] Analyse rapide de l'impact socio-économique de la COVID-19 sur l'Algérie et recommandations pour un relèvement plus durable et résilient. Nations Unies. Algérie. mai 2020.

الجدول ٥

الجزائر: توقعات الميزان التجاري في عام ٢٠٢٠

	نفط برنت	الاستثمار العام		
		-١٠ في المئة	-٢٠ في المئة	-٣٠ في المئة
سعر الصرف ١٣٠	٣٥ دولارا	-١٣,٣٣ في المئة	-١٣,٤٠ في المئة	-١٣,٤٩ في المئة
	٣٠ دولارا	-١٥,٤٧ في المئة	-١٥,٥٦ في المئة	-١٥,٦٦ في المئة
سعر الصرف ١٤٥	٣٥ دولارا	-١٦,١٩ في المئة	-١٦,٢٨ في المئة	-١٦,٣٩ في المئة
	٣٠ دولارا	-١٨,٧٩ في المئة	-١٨,٩٠ في المئة	-١٩,٠٢ في المئة

المصدر: تحليل سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ في الجزائر وتوصيات من أجل تحقيق انتعاش أكثر استدامة ومرونة، الأمم المتحدة، الجزائر، أيار/مايو ٢٠٢٠.

وسيتراوح العجز في الميزانية الناتج عن ذلك من -٦ إلى -٩,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تبعا لسعر البرميل وتطور الاستثمار العام. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١ في المئة في عام ٢٠٢٠، وعائدات الصادرات بنسبة ٥١ في المئة. ومن المتوقع أن تنخفض احتياطيات النقد الأجنبي، المقدَّرة بـــ ٦٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩، إلى ٢٤ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع الدين العام بشكل حاد، من ٤٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حاليا إلى ٦١ في المئة في عام ٢٠٢٢، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وتؤثر تدابير الإغلاق الشامل على جميع القطاعات، ولكن بدرجات متفاوتة. وترى الشركات، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن ملاءتها المالية في خطر. وتنبع أهمية هذا التأثير على العمالة من أن هذه الشركات تستخدم جزءا كبيرا من اليد العاملة المعرضة لفقدان وظائفها ودخلها. وهذا التأثير يطال بشكل خاص الضعفاء الذين يفتقرون إلى الحماية في القطاع غير الرسمي، الذي يُقدر بأنه يمثل حوالي ٥٠ في المئة من الاقتصاد الجزائري. وسيتوقف العدد النهائي للخسائر السنوية في الوظائف في عام ٢٠٢٠ على تطور الجائحة والتدابير المتخذة للحد من تأثيرها. وسوف يرتفع معدل البطالة إلى حوالي ١٥ في المئة في جميع السيناريوهات.

ولا يقل الأثر الاجتماعي لكوفيد ١٩ أهمية عن ذلك، حيث إن من شأنه أن يؤثر على جميع القطاعات الاجتماعية، وإن بكثافة متفاوتة. وسيكون قطاعا الصحة والتعليم أكثر القطاعات تأثرا بالاتجاه التصاعدي لمؤشرات الفقر. وسيكون التأثير أشد وطأة على أكثر الفئات السكانية ضعفا.

ومن المتوقع أن تؤدي أزمة كوفيد ١٩ إلى زيادة عدد الأشخاص المتضررين من الفقر المتعدد الأبعاد، مع ما لذلك من تأثير على صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم. وبالمثل، فإن تدابير العزل الاجتماعي المتصلة بالإغلاق الشامل ستزيد من خطر العنف النفسي والبدني على النساء والأطفال.

كما سيتضرر المهاجرون غير الشرعيين وطالبو اللجوء بشدة من جراء كوفيد ١٩ نتيجة لفقدان وظائفهم غير المستقرة والصعوبة التي يواجهونها في الحصول على الخدمات الأساسية وتلبية احتياجاتهم الأولية من السكن والغذاء.

١-٤ تونس

قام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس، بالتعاون مع الحكومة التونسية،[٢٩] بإعداد دراسة عن أثر كوفيد ١٩ في الاقتصاد التونسي. وهذه الدراسة للاقتصاد القياسي الكلي تستخدم إطارا لنمذجة التوازن العام قابلا للحوسبة لتقدير الآثار على صعيدي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي التي تترتب عن كوفيد ١٩ بالتركيز على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة جدا. وتولي الدراسة اهتماما خاصا للآثار التي تقع على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة حسب مستوى هشاشتها وعلى الأسر المعيشية حسب مستوى تفاقم الفقر النقدي والإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة، فضلا عن التفاوت في الدخل.

وتنظر الدراسة في سيناريوهين: سيناريو مرجعي لما قبل كوفيد ١٩ وسيناريو لما بعد كوفيد ١٩ تم وضعه استنادا إلى فرضيات انخفاض العرض من جانب الأعمال التجارية، وانخفاض في الطلب من جانب الأسر المعيشية[٣٠]، وانخفاض في الاستثمار العام والخاص.

وتُظهر النتائج التي أوردتها الدراسة انخفاضا في النمو الاقتصادي من نسبة ٢,٧ في المئة التي كانت متوقعة وفقا لقانون المالية لعام ٢٠٢٠، إلى -٤,٤ في المئة. ويرجع هذا الانخفاض إلى صدمتين متزامنتين: صدمة العرض التي تؤثر بشكل مباشر وسلبي على النشاط في عدة قطاعات، وصدمة في الطلب المحلي بسبب انخفاض الطلب من جانب الأسر المعيشية ومن الخارج، بسبب التدني الحاد في الطلب على الصادرات من الشركاء التجاريين الرئيسيين، ولا سيما في منطقة اليورو.

الجدول ٦

تونس: تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي (بالنسبة المئوية)

المتغير	السيناريو المرجعي	سيناريو أزمة كوفيد -١٩
الناتج المحلي الاجمالي	٢,٧	-٤,٤
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٢,٩	-٤,٩
استهلاك الأسر المعيشية	١,٩	-٨,٠
الصادرات	٥,٨	-٨,٠
الواردات	٣,٨	-٩,٦
معدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك)	٦,٧	٧,٠
معدل البطالة	١٥,٠	٢١,٦
الضرائب غير المباشرة	١١,٣	١,٥
ضرائب الدخل الشخصي	٩,٥	١,٤
ضريبة الشركات	٤,٦	-٦,٠

المصدر: الأثر الاقتصادي لكوفيد ١٩ في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التنمية والتعاون الدولي.

[٢٩] Impact économique de la COVID-19 en Tunisie : analyse de la vulnérabilité des ménages et des micros et très petites entreprises. PNUD – Tunis et Ministère du développement et de la coopération internationale. 2020.

[٣٠] باستثناء السلع الغذائية ومنتجات النظافة الصحية.

وأكثر قطاعات النشاط تأثرا بالأزمة من وجهة نظر القيمة المضافة هي الصناعات غير التحويلية (-٢٩,٤ في المئة)، والسياحة (-١٥,٨ في المئة)، والنقل (-١٤,١ في المئة)، والمنسوجات (-١٤,٥ في المئة). كما تتأثر القطاعات الأخرى، ولكن بدرجة أقل.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فإن الركود الاقتصادي المتوقع سيؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية مقارنة بالسيناريو المرجعي، مما قد يسفر عن تفاقم عجز الميزانية الكبير أصلا، خاصة مع توقع تزايد الإنفاق العام بشكل كبير لتلبية احتياجات القطاع الصحي ومساعدة الأعمال التجارية المتعثرة والفئات الأكثر ضعفا من السكان.

ومن شأن تراجع النشاط الاقتصادي أن يؤدي إلى زيادة معدل البطالة من ١٥ في المئة (السيناريو المرجعي) إلى ٢١,٦ في المئة، الأمر الذي يتوقع أن يفرز ما يقرب من ٢٧٤ ٥٠٠ عاطل جديد عن العمل.

وفيما يتعلق بالأثر على الفقر، تفيد الدراسة بأن الأزمة المرتبطة بكوفيد ١٩ سوف تؤدي إلى زيادة ملحوظة في كل من الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد. كما أن ذلك سيؤثر سلبا على التفاوتات، ولا سيما التفاوتات بين الجنسين.

وتُظهر محاكاة النموذج أنه في غياب أي تدابير للتخفيف تتخذها الدولة، فإن معدل الفقر النقدي سيرتفع من ١٥,٢ في المئة قبل الأزمة إلى ١٩,٢ في المئة، مما يدفع حوالي ٤٥٧ ٥٠٠ شخص إلى براثن الفقر. وثمة عاملان من شأنهما أن يسهما في تفاقم هذا الوضع: انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع أسعار الأغذية الأساسية.

الجدول ٧

تونس: التغيرات في معدل الفقر النقدي والفقر المدقع

المؤشر	قبل الصدمة			بعد الصدمة		
	الرجال	النساء	الجنسان معا	الرجال	النساء	الجنسان معا
معدل الفقر النقدي *	١٤,٨	١٥,٥	١٥,٢	١٨,٧١	١٩,٧٧	١٩,٢
معدل الفقر المدقع **	–	–	٢,٨٧	–	–	٣,٩٩

المصدر: الأثر الاقتصادي لكوفيد ١٩ في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التنمية والتعاون الدولي.

* نسبة السكان الفقراء الذين يعيشون على أقل من ٤,٦ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية ٢٠١٥).

** نسبة السكان الفقراء الذين يعيشون على أقل من ٢,٤ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية ٢٠١٥).

١-٥ مصر

إلى جانب العواقب الصحية المترتبة عن جائحة كوفيد ١٩، يمكن أن يكون للجائحة تأثير اجتماعي واقتصادي سلبي كبير في مصر. ووفقا للدراسة التي أعدها النظام القطري للأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين،[٣١] ستتأثر عدة قطاعات بانخفاض النشاط وفقدان الوظائف. وتشير الدراسة إلى قطاعات مثل السياحة، والقطاع غير الرسمي،

[٣١] Leaving No One Behind in the Time of COVID-19. Preliminary mapping of potential socio-economic impacts of COVID-19 and guidance for policy responses in Egypt through a vulnerability lens. United Nations Egypt. 5 avril 2020.

وقطاع التشييد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والتجارة وسلاسل الإمداد، والصناعة، والزراعة، والغذاء والأمن الغذائي. وسيكون الأثر كبيرا أيضا فيما يخص تحويلات المهاجرين والاستثمار.

كما ستتعرض الخدمات الاجتماعية في مجالي التعليم والصحة لضغوط هائلة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب اجتماعية نتيجة للاختلالات التي ستلحق بسبل العيش والحصول على الخدمات الاجتماعية.

واستنادا إلى نموذج قابل للحوسبة للتوازن العام وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحدد الدراسة ثلاثة سيناريوهات تم تعريفها بناء على مدة الصدمات مقارنة بخط الأساس وهي: سيناريو منخفض (صدمة مدتها ٣ أشهر)، وسيناريو متوسط (مدة ٦ أشهر) وسيناريو مرتفع (صدمة تتراوح مدتها بين ٩ أشهر و١٢ شهرا). ويمكن أن تكون الآثار المحتملة والتراكمية المترتبة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصري كبيرة. والواقع أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد يسجل انخفاضا في معدل النمو السنوي المقدر بنسبة تتراوح بين ٢,٤ و١٠,٤في المئة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسب تتراوح من ٠,٤ إلى ٩,٣ في المئة مقارنة بمعدل خط الأساس وفقا للسيناريوهات أعلاه. وفي السياق نفسه، سيرتفع معدل التضخم بنسبة تتراوح بين ١,٤٨ في المئة و٩,٥٣ في المئة حسب السيناريو.

الجدول ٨

مصر: توقعات أثر كوفيد ١٩ على المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية

المتغير	السيناريو المرجعي	السيناريو ١	السيناريو ٢	السيناريو ٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	٥,٩	٣,٤١	٠,١٤	-٤
معدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك)	١١,٤	١٢,٨٨	١٦,٨٢	١٦,٧٣
معدل البطالة	٨,٠	١٨,٤٩	١١,٥٥	١٦,٨٨
معدل الفقر	٢٧,٦	-	٣١,٩	-

المصدر: دراسة الأمم المتحدة – مصر.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر[٣٢] بمقدار ٤ في المئة بحلول عام ٢٠٢١، أي من ٢٧,٦ في المئة وفقا لتوقعات ما قبل كوفيد ١٩ ليبلغ ٣١,٩ في المئة، ويقدر أن يبلغ العدد الإضافي للأشخاص الذين سيقعون تحت خط الفقر نحو ٤ ملايين نسمة وفقا للسيناريو المتوسط.

وقد جعلت مصر من تقييم أثر الأزمة على حياة المصريين أولوية، وحددت الإجراءات ذات الأولوية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج دراسته بشأن آثار الجائحة على الأسر المصرية. وتُبين الدراسة أنه منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠:

- فقدَ ٢٦,٢ في المئة من العمال وظائفهم.
- انضم ١٨,١ في المئة منهم إلى القوى العاملة المؤقتة بعد أن فقدوا وظائفهم الدائمة.

[٣٢] معدل محسوب وفقا لخط الفقر الوطني (٣,١٠ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في اليوم) ودون تدخل حكومي إضافي.

- تعاني ٧٣,٥ في المئة من الأسر من انخفاض في الدخل (منها ٣٥ في المئة لأن المعيل فقد وظيفته).
- يتوقع ٤٨,٢ في المئة من الأسر انخفاضا في الدخل في الأشهر الثلاثة المقبلة إذا استمرت التدابير الاحترازية.

وفي الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد ١٩، وخاصة في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١، ضاعفت مصر جهودها لمواصلة إحراز تقدم نحو تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، وعلى الأقل الحفاظ على التقدم المحرز قبل اندلاع الجائحة.

وبفضل المبادرات التي نفذت قبل جائحة كوفيد ١٩، تم تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمة. وقد وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرا يحدد هذه المبادرات ليس فقط فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضا فيما يخص الأهداف الاستراتيجية الوطنية للخطة الوطنية للتنمية المستدامة، من أجل تحديد ورصد الجهود بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، كثفت مصر جهودها واتخذت استباقيا عددا من التدابير اللازمة[٣٣] للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على الفئات والقطاعات التي تضررت بشدة، ودعم النشاط الاقتصادي، وحفز الطلب المحلي. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت ثلاث مجموعات رئيسية من التدابير:

- أولا، خطة شاملة للتحفيز المالي (١٠٠ مليار جنيه مصري، أي ما يعادل ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) تعالج الأزمة؛
- ثانيا، فيما يتعلق بالسياسة النقدية، تركز التدابير على خفض أسعار الفائدة وتيسير الحصول على الائتمان؛
- ثالثا، دعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تأثرت سلبا بالأزمة مثل الصحة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعة والسياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قد وضعت أداة لرصد السياسات تنضوي تحت لوائها جميع المبادرات والإجراءات في منصة مركزية واحدة.[٣٤]

وإذ تدعم مصر الاقتصاد في مواجهة الركود الذي سببته أزمة كوفيد ١٩، فهي تركز في الوقت ذاته على مكافحة التأثير الاجتماعي للجائحة من خلال مبادرات تتمحور حول دعم الفئات الأكثر ضعفا. ومن بين هذه الإجراءات والمبادرات المتعلقة بالاستجابة والإنعاش يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية؛
- حماية ودعم الفئات الأكثر ضعفا (النساء والشباب والعمال غير النظاميين).

---

[٣٣] تم اعتماد ما يقرب من ٣١١ تدبيرا وسياسة في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠.

[٣٤] وتجري استضافة المنصة على الموقع الإلكتروني للوزارة: www.mped.gov.eg.

وفيما يلي بعض الأمثلة على المبادرات الرامية إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي للجائحة:

- استصلاح الأحياء الفقيرة لضمان توفير السكن اللائق للجميع: ساعدت هذه المبادرة أيضا على الحد من الأثر السلبي للاكتظاظ، والحد من انتشار الجائحة من خلال توفير السكن اللائق لسكان الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى تقليص الفجوة الإنمائية بين المحافظات الحضرية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تساهم في تنفيذ الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف ٤ (التعليم الجيد)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين)، والهدف ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف ١١ (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة). وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣، تسهم المبادرة في تنفيذ "التطلع ١" (أفريقيا المزدهرة القائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة) والتطلع ٦ (أفريقيا التي تقوم تنميتها على السكان، وتستفيد من إمكانات سكانها، ولا سيما النساء والشباب، وتهتم برفاهية الأطفال).

- العيش الكريم ("حياة كريمة"): ساعدت هذه المبادرة على التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن كوفيد ١٩ من خلال تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر فقرا، مع توفير فرص العمل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتساهم المبادرة في تنفيذ الأهداف ١ و٣ و٤ و٦ و١٠ و١١ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣، فإن المبادرة تسهم في تنفيذ التطلع ١.

- دعم العمال غير النظاميين: فمن جهة، تلقّى حوالي مليون وستمئة ألف عامل غير نظامي مساعدة مالية بواسطة جهود منسقة؛ ومن جهة أخرى، سيجري، من خلال إنشاء قاعدة للبيانات، دعم الجهود الجارية لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي. وتساهم المبادرة في تنفيذ الهدفين ١ و١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣، فإن المبادرة تسهم في تنفيذ التطلع ١.

- برامج التحويلات المالية المشروطة وغير المشروطة: "تكافل وكرامة": يهدف هذا البرنامج إلى القضاء على الفقر والحيلولة دون وقوع المزيد من الناس تحت خط الفقر الوطني. وتمثل النساء بالفعل ٨٨ في المئة من المستفيدين من هذه البرامج. والبرنامج يدعم أيضا مبادرة الشمول المالي من خلال دفع التحويلات الشهرية بالبطاقات الذكية. وعلى هذا النحو، يسمح بإدماج الضعفاء ماليا واقتصاديا. ونتيجة لـــجائحة كوفيد ١٩، تمت إضافة ستين ألف أسرة معيشية مستفيدة إلى برنامج تكافل وكرامة، إلى جانب ٣ ملايين أسرة تستفيد منه بالفعل حاليا، وفي مرحلة ثانية، ستُضاف مئة ألف أسرة جديدة. ويساهم البرنامج في تنفيذ الأهداف ١ و٣ و٤ و٥ و٨ و١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣، فإن البرنامج يساهم في تنفيذ التطلع ١ والتطلع ٦.
- كما أعطت مصر الأولوية للمجالات الرئيسية المتأثرة. ومن أمثلة ذلك:

- سيستفيد القطاع الصحي من زيادة إجمالي الاستثمارات العامة بنسبة ٤٢ في المئة ومن زيادة تبلغ ١٠٠ في المئة في الميزانية السنوية لوزارة الصحة في السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

- *الرقمنة التي سيزداد فيها الاستثمار العام بنسبة ٣٠٠ في المئة في السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق.

٢- الأثر المتوقع لكوفيد ١٩على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

سيحاول هذا القسم الفرعي أن يبين نوعيا الأثر المتوقع لأزمة كوفيد ١٩ على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في بلدان شمال أفريقيا. ويستند النهج المتبع لإجراء هذا التحليل إلى دراسات دولية حول هذا الموضوع لتحديد الآليات والقنوات التي تؤثر الجائحة من خلالها في أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وفي الوقت نفسه، ستتم الاستعانة بدراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي التي أجريت في القسم الفرعي السابق لتوجيه التحليل من منظور اتجاه وشدة الأثر بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، مع مراعاة السياق المحدد لكل بلد على حدة.

ومما لا شك فيه أن الجائحة ستعوق الإجراءات التي تتخذها البلدان للمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وبما أن التقدم المحرز في إنجاز أهداف التنمية المستدامة يعتبر بالفعل غيرَ كافٍ ولا يسمح بالتحقيق الكامل للأهداف في العقد الذي يفصلنا عن الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠، فإن اندلاع الجائحة واستمرارها يهددان بعودة العالم خطوات إلى الوراء ومحو التقدم المحرز في بعض المجالات.

لذا فإن التحدي الذي تواجهه العديد من البلدان هو كيفية تقليل تأثير كوفيد ١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكيف يمكن توطيد ما تحقق وضمان أن توفر الأزمة الحالية للبلدان فرصة للانطلاق على أسس أقوى من خلال تحقيقِ نموٍ أكثر شمولا وأكثر مراعاة للبيئة، وبالتالي إعطاء معنى حقيقي لشعار "عدم ترك أحد وراء الركب"؟

والآثار الاقتصادية للأزمة مؤلمة بنفس القدر: فالعالم يواجه الآن أسوأ ركود يشهده منذ أجيال. وحتى أكثر البلدان تقدما ونموا تجد صعوبة في التصدي للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة، مما يعني أن أشد البلدان فقرا وأكثرها حرمانا ستكون حتما الأكثر تضررا. وتشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية ستتراجع بشدة بما قدره ١٣ إلى ٣٢ في المئة، وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستهبط بنسبة تصل إلى ٤٠ في المئة، كما أن التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستنخفض بنسبة ٢٠ في المئة في عام ٢٠٢٠. ويعاني العديد من البلدان الفقيرة بالفعل من نقص جسيم للأمن الغذائي. ومن شأن كل هذه الصدمات الخارجية، فضلا عن فقدان الوظائف، وهشاشة النظم الصحية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وضعف تغطية نظم الحماية الاجتماعية، أن تفاقم ضعف الشرائح المحرومة من السكان. وبدون دعم المجتمع الدولي، يمكن أن تؤدي الأزمة إلى زعزعة استقرار اقتصادات البلدان الفقيرة أصلا.

٢-١ الفقر ومكافحة الجوع

تشير التوقعات العالمية إلى أن الجائحة ستدفع بنحو ٧١ مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، مما يؤدي إلى زيادة في الفقر العالمي للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٨. وسوف يكون العديد من المتضررين في الاقتصاد غير الرسمي، ممن انخفضت دخولهم بنسبة ٦٠ في المئة في الشهر الأول من الأزمة.

ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة التي أفرزتها جائحة كوفيد ١٩ إلى زيادة حالة ضعف نحو مليار شخص آخرين يعيشون في أحياء فقيرة ويعانون أصلا من سوء ظروف السكن ومحدودية أو انعدام فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية.

فكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون هم أكثر الناس عرضة لآثار الجائحة نظرا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية الهشة.

وعلى مدى العقد الماضي، حققت بلدان شمال أفريقيا تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر والقضاء على الجوع. ومع ذلك، فإن جميع الدراسات الاستشرافية عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ تتفق على أن خط الفقر النقدي والمتعدد الأبعاد على حد سواء سيسجل تدهورا.

الجدول ٩

التغيرات في معدل الفقر النقدي في بلدان شمال أفريقيا قبل الجائحة وبعد انتشارها

البلد	السنة المرجعية	سيناريو أزمة كوفيد -١٩[٣٥]
الجزائر*	٥,٥	لا ينطبق
مصر*	٢٧,٦	٣١,٩
ليبيا	لا ينطبق	لا ينطبق
المغرب*	٤,٨	٦,٦
موريتانيا	٥,٥	٦
السودان*	٣٦,١	لا ينطبق
تونس	١٥,٢	١٩,٢

الجزائر: آخر الأرقام المعروفة، مصر: توقعات لعام ٢٠٢١ دون تدخل حكومي،

السودان، المغرب (٢٠١٤)، يختلف خط الفقر حسب البلد.

ومن منظور غذائي، تعتمد جميع بلدان شمال أفريقيا على استيراد الأغذية، وخاصة الحبوب، بدرجات متفاوتة. ويمكن أن يكون لتعطل التجارة الدولية بعد إغلاق الحدود وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية أثر سلبي على إمداد السكان بكميات كافية من الأغذية الأساسية، ويُضاف إلى ذلك انخفاض الدخول للطبقات الضعيفة جراء فقدان الوظائف وانقطاع قنوات التوزيع الوطنية نتيجة للإغلاق الشامل. ومن المرجح أن تُحدث جميع هذه العوامل أثرا سلبيا على تغذية السكان وأن تزيد من معدل سوء التغذية المرتفع أصلا إلى حد ما في بعض بلدان المنطقة.

الجدول ١٠

بلدان شمال أفريقيا: نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب

البلد	نسبة الاعتماد (في المئة)
الجزائر	٧٢,٢
مصر	٤٢,١
ليبيا	غير متوفر
المغرب	٤٢,١

[٣٥] اعتمادا على السيناريو الأساسي وخط الفقر الوطني.

موريتانيا	٨٧,١
السودان	١٨,٣
تونس	٥٩,٧

المصدر: أزمة كوفيد ١٩ في شمال أفريقيا: استجابات تخفيف الأثر، المكتب دون الإقليمي لـــلجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا، أيار/مايو ٢٠٢٠.

٢-٢ الصحة والتعليم

كما هي الحال في جميع أنحاء العالم، تعرض القطاع الصحي في بلدان شمال أفريقيا لضغوط هائلة نتيجة لهذه الجائحة. وقد تم حشد الموارد المادية والبشرية، المحدودة بالفعل، على سبيل الأولوية لمعالجة الأزمة الصحية التي أحدثتها جائحة كوفيد ١٩. وفي ظل هذه الظروف، لم تعد الخدمات الصحية الأساسية تحظى بالأولوية. والأطفال والنساء هم أول من تضرر من هذا الوضع حيث تعطلت بعض حملات تلقيح الأطفال بل ألغيت. وقُلّصت الخدمات الأساسية المقدمة إلى المرأة، مثل المراقبة قبل الولادة أو توزيع وسائل تنظيم الأسرة.

ونتيجة لذلك، ستؤثر الجائحة بشكل خاص على الأطفال والنساء الذين بات حصولهم على الرعاية أكثر صعوبة، مما يزيد من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فضلا عن وفيات الأمهات. ومن المتوقع حدوث حالات حمل غير مرغوب فيه عندما يتعذر على عشرات الملايين من النساء الحصول على وسائل تنظيم الأسرة.

وفي مجال التعليم، وكما هو الحال في جميع أنحاء العالم، منعت جائحة كوفيد ١٩ الطلاب من الذهاب إلى المدارس. ويُخشى أن يؤدي انقطاع الدراسة لفترات طويلة إلى خفض معدلات الاستمرار في الدراسة والنجاح فيها، وبالتالي إلى خفض نتائج التعلم.

وسيكون للأزمة أيضا أثر سلبي على النمو الاجتماعي والسلوكي للأطفال والشباب. ولأنه محكوم على العديد من الأسر بالوقوع في براثن الفقر المدقع، فإن الأطفال الذين يعيشون في مجتمعات فقيرة ومحرومة سيكونون أكثر عرضة لمخاطر عمل القصّر والزواج المبكر والاتجار بالأطفال. وهكذا، فإن التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في الحد من عمل القصّر سيكون مهددا ويتوقع حدوث انتكاسة في هذا الصدد.

٢-٣ نوع الجنس

يتعرض التقدم المتواضع الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في مجال المساواة بين الجنسين لخطر التقويض بسبب أزمة كوفيد ١٩. ففي الواقع، تعاني النساء من تأثيرات سلبية كثيرة، سواء في المنزل أو في مكان العمل. وبسبب الإغلاق الشامل، يتزايد عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر بشكل حاد بسبب زيادة أعباء الأسر المعيشية وطول فترة رعاية الأطفال والمسنين أو المعوقين. وفي سوق العمل، ستكون النساء، اللائي يشغلن في الغالب وظائف هشة في القطاع غير الرسمي، أول ضحايا التسريح وفقدان الدخل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإغلاق الشامل المفروض على السكان يعرِّض النساءَ والأطفال لأشكال مختلفة من العنف المنزلي والعقلي والبدني والجنسي. فعزلتهم وعجزهم عن التماس حماية السلطات يعطيان المعتدين عليهم شعورا بالإفلات من العقاب.

٢-٤ العمل اللائق والنمو الاقتصادي

أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى وقوع اقتصادات المنطقة في دورة ركود أشد حدة من أزمة عام ٢٠٠٨. وتتفق التوقعات في إمكانية أن يسجل النمو الاقتصادي في هذه البلدان انخفاضا حادا. وقد تتعرض المالية العامة لضغوط شديدة نتيجة للهبوط الحاد في الإيرادات الضريبية بسبب الانخفاض الشديد في النشاط الاقتصادي وارتفاع الإنفاق لمواجهة آثار الأزمة. ونتيجة لذلك، فإن عجز الميزانية، الذي كان مرتفعا أصلا بدرجة كبيرة بالنسبة لبعض البلدان، سيتفاقم، زهو ما سيؤدي إلى زيادة الدين العام الذي سيصل إلى مستويات يمكن بالكاد تحملها.

ومن المتوقع أن يؤدي أثر الأزمة على العمالة إلى زيادة البطالة التي يتوقع أن تؤثر بصفة رئيسية على الوظائف الهشة، ولا سيما تلك المتاحة في القطاع غير الرسمي. ومن المفترض أن يؤدي تراجع الاستثمار العام والخاص والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تفاقم ظاهرة البطالة التي تطال الشباب والنساء بصفة أكبر، ما قد تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار البلدان إذا لم تتخذ تدابير صارمة للحد من الشعور بالتهميش والإهمال لدى أكثر القطاعات السكانية ضعفا.

الفصل الثاني: تحليل مقارن لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنتقاة في بلدان شمال أفريقيا

يقدم هذا الفصل تحليلا يستهدف على وجه التحديد إنجازات بلدان شمال أفريقيا فيما يخص ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة التي تتصل بمجالات خبرة المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. والأهداف المعنية هي ٤ و٨ و١٠. وسيتم إدماج هدف رابع، هو الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، إدماجا أفقيا في التحليل، على أن يكون نوع الجنس أحد المعايير التحليلية المشتركة بين الأهداف الثلاثة الأخرى. وسيركز الفرع الأول على التحليل المقارن لإنجازات بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وسيشكل الهدف ٨ موضوع الفرع الثاني، على أن يجري تناول الهدف ١٠ في الفرع الثالث. وبالنسبة لكل واحد من هذه الأهداف، سيركز التحليل على الجانب الجنساني من السياسات والتدابير، وكذا على مدى أهمية المؤشرات الوطنية المتصلة بكل واحد من أهداف التنمية المستدامة ومدى اتساقها مع المؤشرات المماثلة المستخدمة على الصعيد الدولي.

وسيستند التحليل إلى تقارير صادرة عن دول المنطقة والأفرقة القطرية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى البيانات الرسمية من البلدان المعنية، وإلى قواعد بيانات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بجودة التعليم (الهدف ٤)

بعد لمحة موجزة عن الإنجازات المقارنة لبلدان شمال أفريقيا وفقا لمؤشرات الهدف الرابع (التعليم الجيد)، سيركز التحليل على قدرة النظام التعليمي لكل بلد على تزويد الشباب بالمهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل والعمالة اللائقة وريادة الأعمال. فقد أظهرت الدراسات أنه بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي الذي لا يولد فرص عمل كافية، فإن جميع بلدان المنطقة تعاني، من ناحية، من عدم التوافق بين التدريب المتاح واحتياجات سوق العمل، ومن ناحية أخرى، من عدم كفاءة سياسات العمل العامة، وهو ما يسفر عن سوق عمل تفتقر إلى الكفاءة. والنتيجة هي ارتفاع شديد في معدل البطالة في صفوف الخريجين الشباب، ولا سيما الفتيات، وتزايد الوظائف الهشة في القطاع غير الرسمي.

ويعد توفير التعليم الجيد للجميع هدفا أساسيا لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على حد سواء. ولذلك، فإن التعليم شرط مسبق لجميع الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة التنمية المستدامة والمتسقة على المدى الطويل، سواء في البلدان المتقدمة أو، من باب أولى، في البلدان النامية. وفي الواقع، يسعى الهدف ٤ من أهداف خطة عام ٢٠٣٠ إلى " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع ". أما الهدف ٢ من أهداف خطة عام ٢٠٦٣ فيسعى إلى إيجاد "المواطنين المتعلمين جيدا وثورة المهارات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار".

وانطلاقا من أن أهداف التنمية المستدامة هي بالضرورة أهداف غير قابلة للتجزئة ومترابطة، يبدو الهدف ٤ أكثرها ارتباطا بالأهداف الأخرى. ولذلك، فإن التعليم يقع في صلب عملية التنمية المستدامة العالمية، ويمثل الأساس الذي يقوم عليه أي عمل تقريبا يرمي إلى تحقيق نموذج التنمية الشاملة الذي "لا يترك أحدا متخلفا عن الركب".

والمساواة بين الجنسين في التعليم هي مفتاح تحقيق تنمية مستدامة وشاملة؛ ولهذا السبب أدرجت اليونسكو التعليم ضمن الأولويات.[٣٦]

وبناء على هذه الملاحظة، سيحاول التحليل التالي تسليط الضوء على إنجازات بلدان شمال أفريقيا في مجال التعليم، فضلا عن التحديات التي تواجهها، مع التركيز على السياسات والتدابير التي تعتمدها هذه البلدان لتزويد الشباب والبالغين بالمهارات اللازمة لحصولهم على عمل لائق وغرس روح ريادة الأعمال فيهم، مع مراعاة الجانب الجنساني مراعاة كاملة.

١- الإنجازات المتعلقة بمعدلات الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين

يجري رصد إنجازات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة باستخدام سبع غايات و١٢ مؤشرا. ومعظم هذه المؤشرات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس والوسط والأشخاص ذوي الإعاقة، وما إلى ذلك. ولا تتوافر دائما البيانات التي تسمح برصد هذه المؤشرات بمستوى التصنيف والتواتر اللازمين لتحديد الاتجاهات. وسيستند هذا الجزء من التحليل إلى ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات: قاعدة بيانات اليونسكو[٣٧]، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة؛[٣٨] والبيانات المكملة لهما والمنبثقة من مصادر قطرية رسمية.[٣٩]

وقد زادت معدلات الالتحاق بالمدارس في بلدان شمال أفريقيا زيادة ملحوظة على مدى العقود الماضية في جميع مستويات التعليم: التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، والعالي. غير أن هذا التطور، الذي طرأ في جل بلدان العالم، يخفي وراءه بعض التباينات والخصوصيات المتصلة بمستوى التنمية وكفاءة نظام التعليم وفعالية السياسات التعليمية لكل بلد.

وتمثل أبرز إنجاز حققته بلدان شمال أفريقيا في مجال التعليم في التقدم المحرز في معدل الالتحاق بالمرحلة قبل الابتدائية. وهذا المعدل مرتفع بشكل خاص في السودان وتونس حيث يتجاوز ٤٠ في المئة، ومرتفع بشكل معتدل في مصر والمغرب، في حين لا يزال منخفضا في موريتانيا (٥ في المئة في عام ٢٠١٥).

---

[٣٦] التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٩، تقرير عن المسائل الجنسانية: بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين، اليونسكو.

[٣٧] http://data.uis.unesco.org/

[٣٨] https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

[٣٩] من أجل تحقيق التجانس وإمكانية المقارنة، فإنه سيعتمد بالأحرى على البيانات المستمدة من قاعدتين لبيانات.

الشكل ٤٩

اتجاهات معدلات الالتحاق بالمدارس حسب البلد

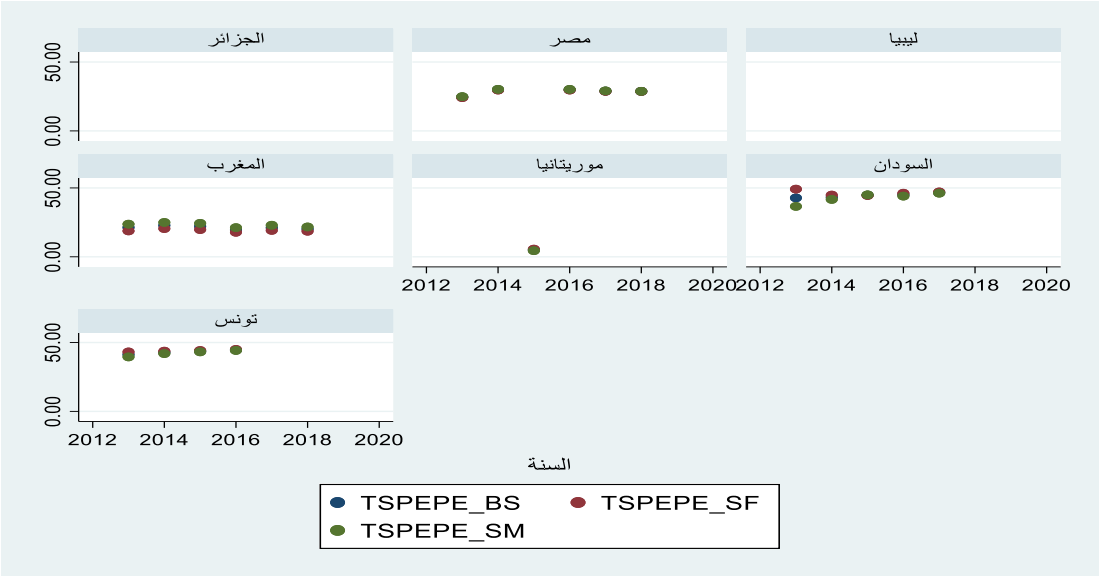

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

ويبين مؤشر التكافؤ بين الجنسين، الذي يقترب من الوحدة أو يتجاوزها في معظم بلدان شمال أفريقيا، أن الفتيات يتمتعن بنفس فرص الفتيان، أو أكثر، في الوصول إلى رياض الأطفال والفصول التحضيرية، باستثناء المغرب حيث يشير معدل التكافؤ بين الجنسين إلى قيمة ٠,٨٦ (٢٠١٨) مما يشهد على وجود تفاوت بين الجنسين لصالح الفتيان.[٤٠]

الشكل ٥٠

المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس قبل الابتدائية، مؤشر التكافؤ بين الجنسين

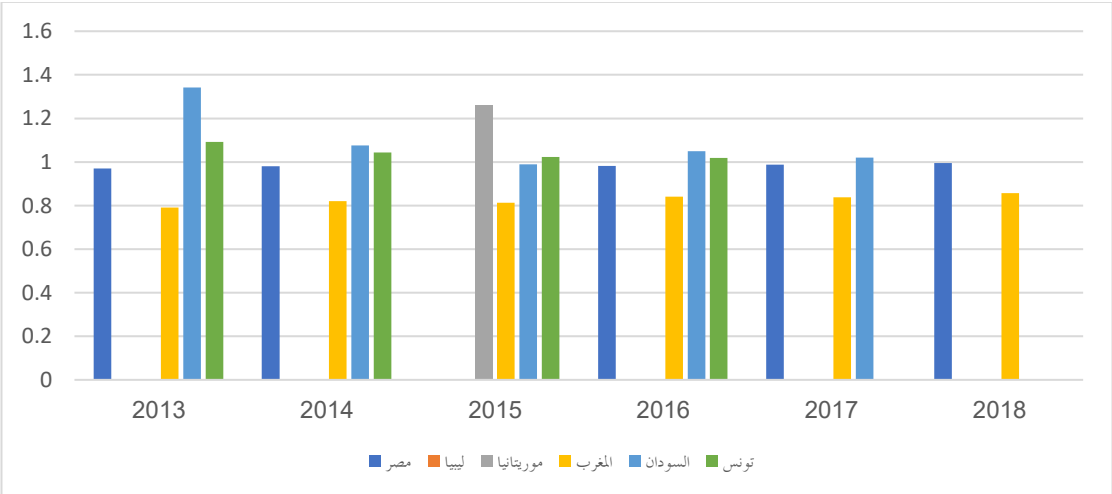

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

[٤٠] هذه البيانات غير متاحة بالنسبة للجزائر وليبيا.

وفي المدارس الابتدائية، يتجاوز المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ١٠٠ في المئة في تونس، والجزائر، ومصر والمغرب. وفي موريتانيا، شهد المعدل اتجاها تصاعديا حتى عام ٢٠١٥ قبل أن ينخفض. أما في السودان فلا يزال المعدل ضعيفا (٧٦،٨في المئة، ٢٠١٧) رغم أن الاتجاه يميل نحو الارتفاع في نهاية الفترة.

الشكل ٥١

اتجاهات معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية

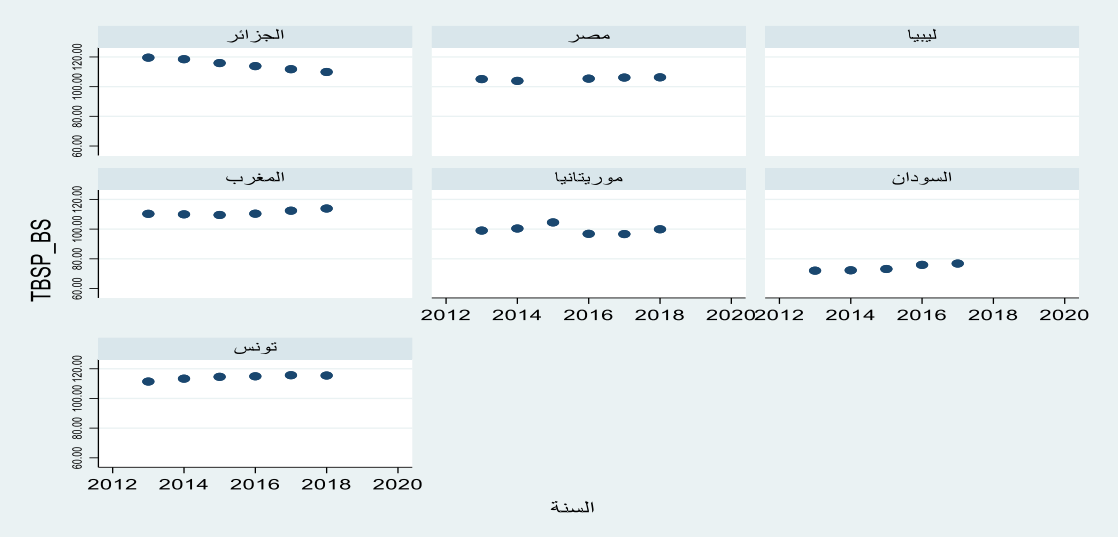

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

وفيما يتعلق بنوع الجنس، يشير مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى أن تكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان مكفول في موريتانيا ومصر وتونس؛ ومن ناحية أخرى، يشير هذا المؤشر إلى استمرار وجود بعض التفاوت على حساب الفتيات في الجزائر والسودان والمغرب.

الشكل ٥٢

تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين

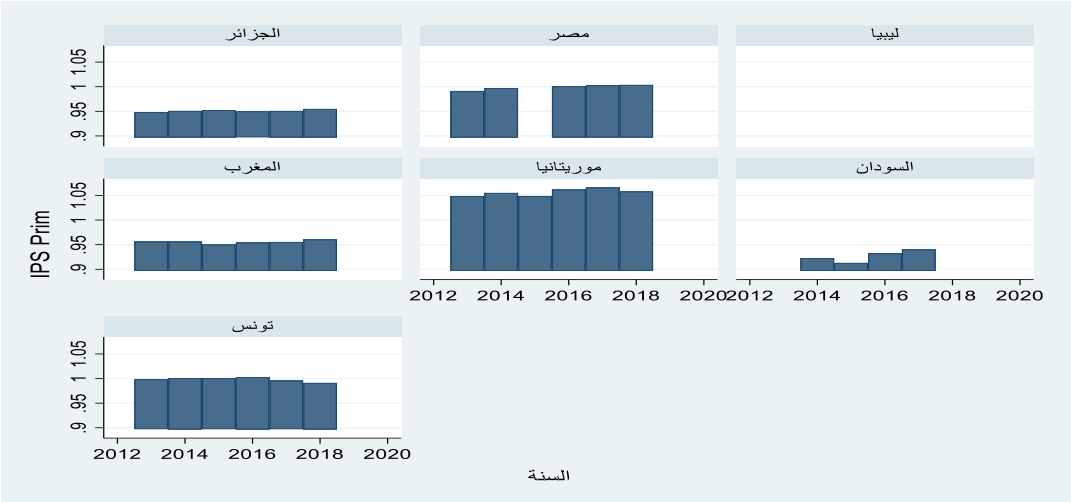

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

وفي التعليم الثانوي، يتجه المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس نحو الارتفاع في جميع البلدان تقريبا. وتحقق مصر وتونس أفضل أداء حيث بلغ هذا المعدل نسبة ٨١,٩ في المئة في تونس (٢٠٢٠) و٧٦,٦في المئة في مصر (٢٠١٨)، وتليهما المغرب بنسبة ٦٢,٥ في المئة (٢٠١٨). وفي السودان وموريتانيا، لا يزال هذا المعدل منخفضا ويبلغ فيهما على التوالي ٣٨,٦ في المئة (٢٠١٧) و٢٨,٤ في المئة (٢٠١٨).

الشكل ٥٣

تطور المعدل الإجمالي للقيد بالمدارس الثانوية

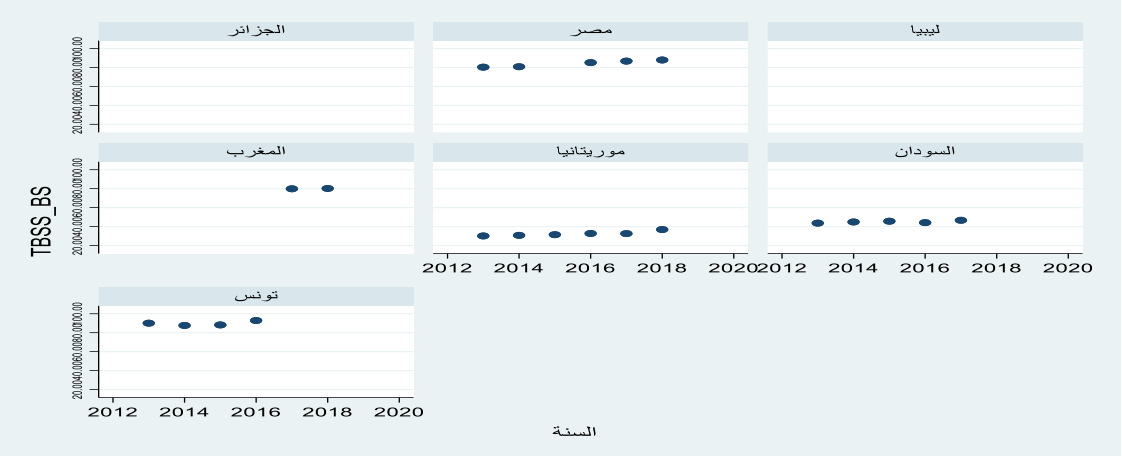

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يشير مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى أن مصر والمغرب لم يحققا بعد التكافؤ في الالتحاق بالمدارس الثانوية على الرغم من الاتجاه نحو تقليص الفجوة لصالح الفتيات.[٤١] وفي حين تحقق التكافؤ في موريتانيا والسودان، تشهد تونس تفاوتا على حساب الفتيان حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١,٣ في عام ٢٠١٦.

الشكل ٥٤

تطور معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي

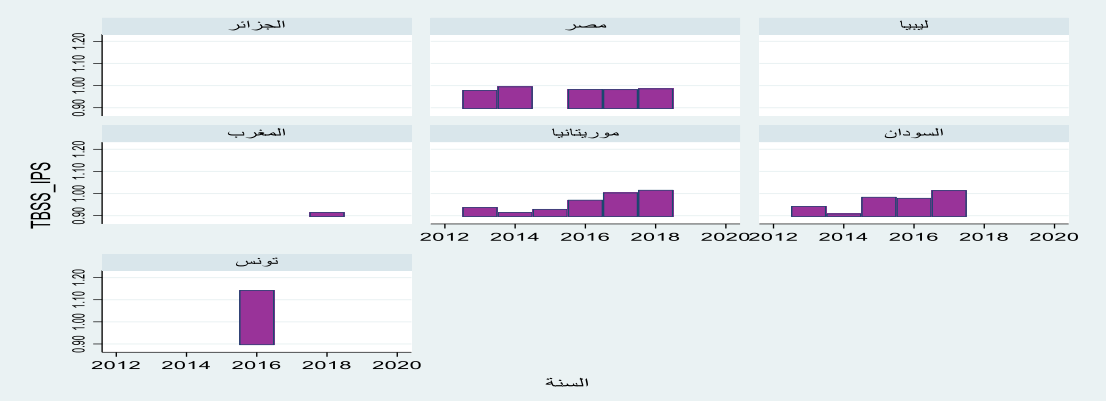

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

[٤١] بالنسبة للتعليم الثانوي المؤهّل، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين (البنات/الأولاد) ١,٠٨.

أما فيما يتعلق التعليم العالي، يمكن تصنيف بلدان شمال أفريقيا في ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، حيث يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي مستوى مرتفعا جدا، تضم الجزائر وحدها التي حققت معدلا يتجاوز ١٠٠ في المئة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وإن شهد المعدل انخفاضا في نهاية الفترة، إذ انتقل من ١١٩,٥ في المئة في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٩,٩ في المئة في عام ٢٠١٨. والمجموعة الثانية، التي تتألف من مصر والمغرب وتونس، وتتميز بمتوسط إجمالي معتدل للالتحاق بالتعليم العالي يناهز ٣٠ في المئة، مع تسجيل اتجاه تصاعدي في مصر والمغرب واتجاه تنازلي في تونس.[٤٢] والمجموعة الثالثة التي تشهد معدلا منخفضا للالتحاق وتضم السودان حيث بلغ المعدل ١٦,٩ في المئة (٢٠١٥) وموريتانيا التي لم يتجاوز فيها المعدل ٥ في المئة في عام ٢٠١٧.

الشكل ٥٥

تطور المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي

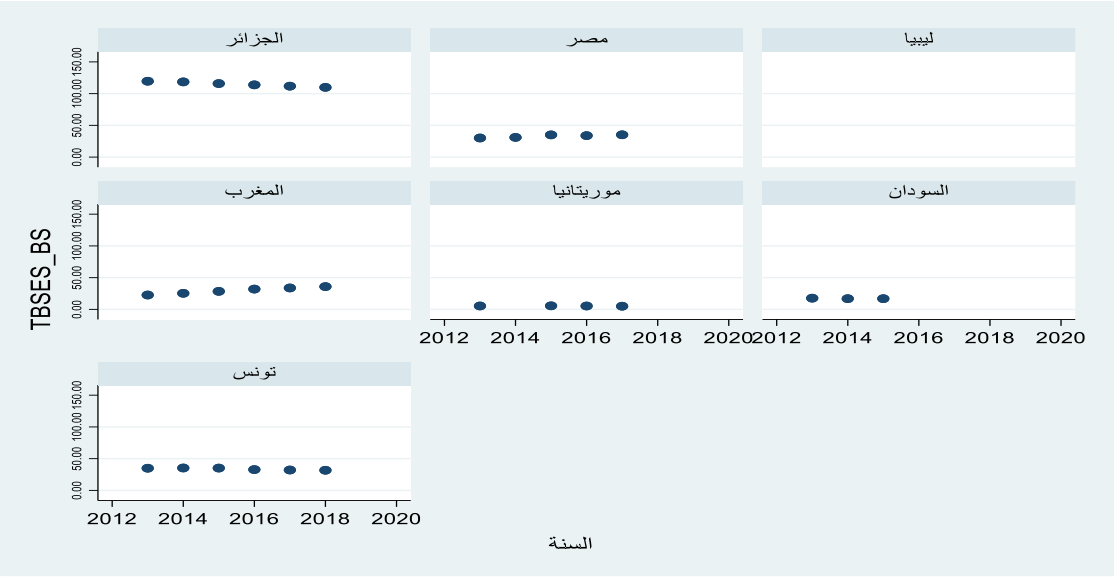

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، حققت معظم بلدان شمال أفريقيا التكافؤ الكامل أو أوشكت على تحقيقه. وتتميز تونس بمؤشر يفوق بكثير جدا القيمة ١، مما يدل على وجود تفاوت على حساب الفتيان، مع تسجيل اتجاه تصاعدي. وفي الواقع، كانت الأرقام الخاصة بتونس لعام ٢٠١٨ تشير إلى تسجيل حوالي ١٨ فتاة لكل ١٠ فتيان ن في مختلف دورات التعليم العالي. وقد يفسر تأنيث التعليم العالي في تونس جزئيا ارتفاع البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي بشكل عام وخاصة في صفوف الفتيات.

[٤٢] في المغرب، ارتفع إجمالي عدد الطلاب بنسبة ٢٨,٥٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، مع تحسن معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة للفئة العمرية ١٨-٢٤ بنسبة ١٠ نقاط، إذ انتقل من ٢٨,٨ إلى ٣٨,٤٪. (المصدر: التقرير القطري الطوعي، المغرب ٢٠٢٠).

الشكل ٥٦

تطور معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي

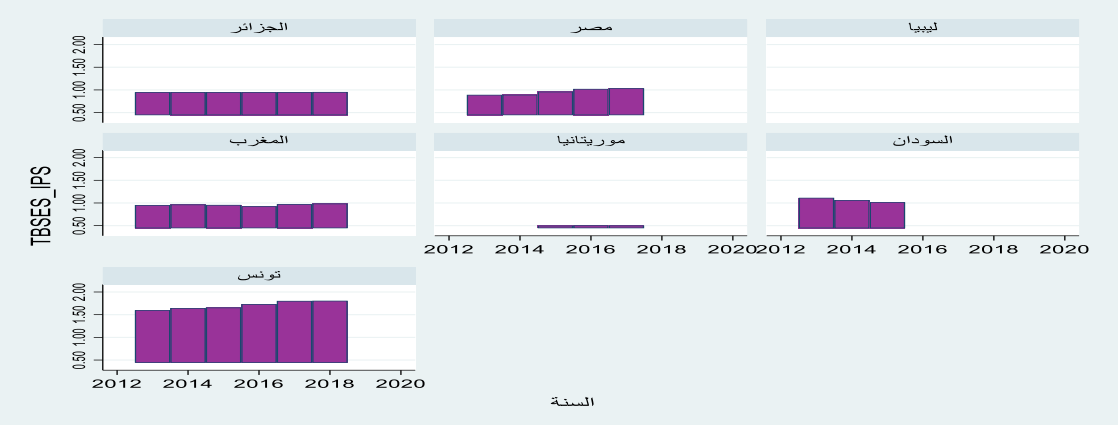

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

٢- الإنجازات في نوعية النظام التعليمي

من أجل تقييم أداء النظام التعليمي بشكل أفضل في بلدان شمال أفريقيا، من الضروري تجاوز البيانات الكمية والنظر في النوعية بما يتفق مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع ". وفي هذا القسم الفرعي، سيركز التحليل على قدرة نظم التعليم في هذه البلدان على تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لإدماجهم في الحياة العملية، مع مراعاة احتياجات سوق العمل والدينامية التي تميز المهارات المطلوبة في بيئة متغيرة تحت تأثير العولمة.

ويجري تقييم نوعية التعليم من خلال طائفة من المؤشرات التي تعكس مجموعة من الخصائص، ومنها ما يلي:

- مدى اكتساب الطالب لمهارات أساسية محددة مثل الرياضيات والقراءة؛
- المشاركة في نشاط تعليمي قبل السن القانونية للالتحاق بالمدرسة؛
- مدى إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تزويد المدارس بالخدمات الصحية الأساسية والهياكل الأساسية والمعدات المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تزويد المدارس بالوسائل التربوية الرقمية، الخ.

وقد أُخذت البيانات المستخدمة في تقييم هذه الجوانب من قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة.[٤٣]

[٤٣] https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

٢-١ اكتساب المهارات الأساسية

لا تملك سوى ثلاثة من بلدان شمال أفريقيا السبعة بيانات تقيس درجة اكتساب الطلاب الشباب لمهارات الرياضيات والقراءة الأساسية، وهي بالجزائر والمغرب وتونس.

وهذه البيانات مستقاة من اختبارات تُنظم على الصعيد الدولي، ويختص كل منها بمجال واحد أو أكثر من مجالات المهارة المعروفة تحت المختصرات TIMSS (دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي) وPISA (برنامج التقييم الدولي للطلاب) وPASEC (برنامج تحليل النظم التعليمية في بلدان مؤتمر وزراء تعليم الدول والحكومات الناطقة بالفرنسية) وPIRLS (دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية). ومشاركة البلدان الثلاثة المعنية ليست منتظمة، مما يعطي نقاطا مرجعية لا تسمح إلا بإجراء تقييم جزئي لمستوى اكتساب الطلاب للمهارات.

ويختلف مستوى إتقان الطلاب لمهارات الرياضيات والقراءة من بلد لآخر، كما يختلف باختلاف الصف الدراسي.

فمثلا، يُظهر قياس القدرات بالنسبة للصف ٢/٣، من خلال نسبة الأطفال والشباب الذين يتقنون الحد الأدنى من الرياضيات، أن هذه النسبة بلغت ١٤,١ في المئة في الجزائر (TIMSS. ٢٠٠٧) و١٥,٧ في المئة في المغرب (TIMSS. ٢٠١٥) و١١,٣ في المئة في تونس (TIMSS. ٢٠١١).[٤٤]

وتُظهر المعدلات المصنفة حسب نوع الجنس ميزة طفيفة للفتيات على الفتيان في الجزائر (١٤,٩ مقابل ١٣,٢ في المئة) ومستوى شبه متساوٍ في المغرب (١٥,٧ مقابل ١٥,٦ في المئة). أما بالنسبة لتونس، فإن الفتيان هم الذين يتمتعون بهذه الميزة (١٠,٨ مقابل ١١,٨ في المئة).

[٤٤] يفيد التقرير الوطني الطوعي للمغرب (٢٠٢٠) أن نسبة الأطفال والشباب في المدارس الابتدائية الذين كانوا يتقنون على الأقل المعايير الدنيا لمهارات الرياضيات والقراءة هي ٤٠,٦ في المئة و٣٦ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٦.

الشكل ٥٧

تطور الاتجاهات الإجمالية والمصنفة حسب نوع الجنس لنسبة طلاب الصف ٢/٣ الحاصلين على الحد الأدنى من الإتقان في الرياضيات

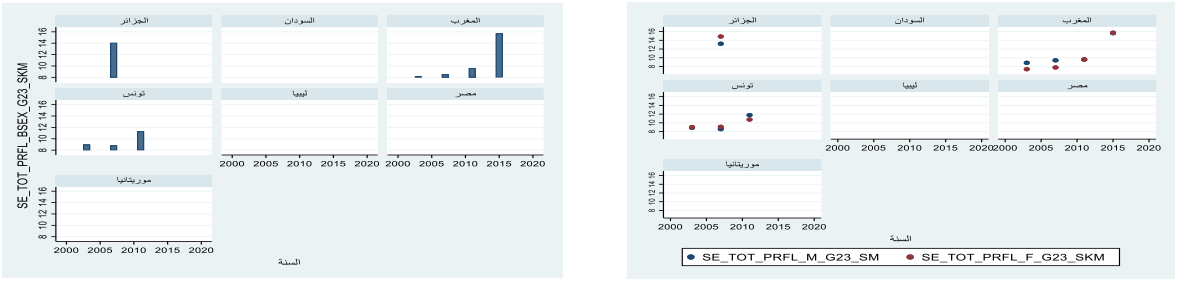

المصدر: ./https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database

الشكل ٥٨

تطور النسبة الإجمالية والمصنفة حسب نوع الجنس لطلاب الصف ٢/٣ الحاصلين على الحد الأدنى من الإتقان في القراءة

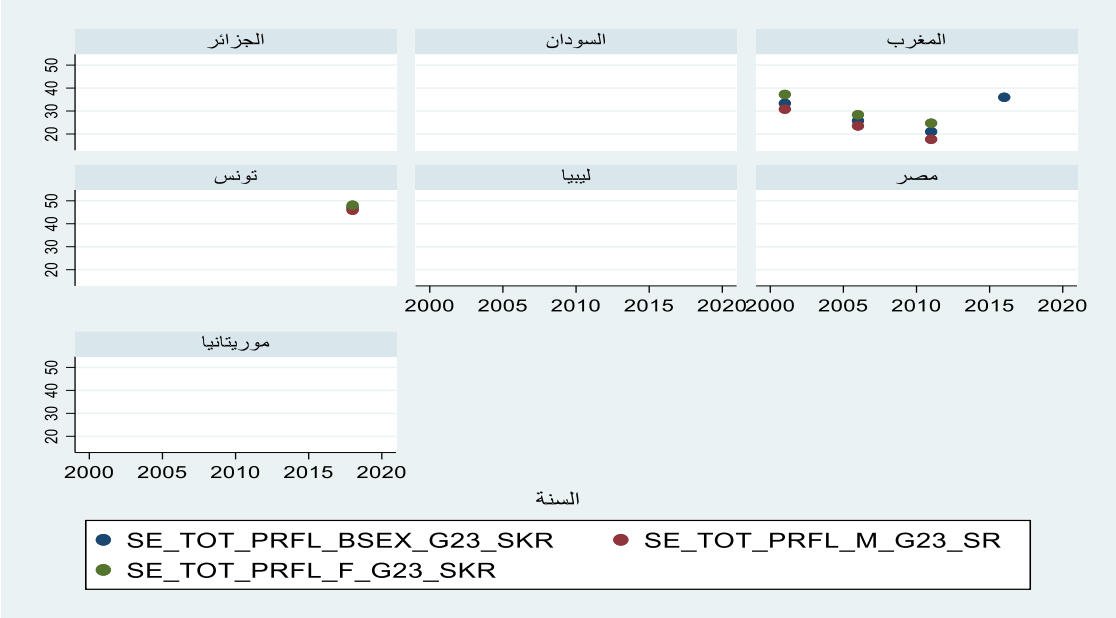

المصدر: ./https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database

وبالنسبة للقراءة ولهذا المستوى، لا تتوفر البيانات سوى بالنسبة للمغرب وتونس وهي تشير إلى نسبة ٣٦ في المئة للمغرب (PIRLS، ٢٠١٦). أما بالنسبة لتونس، فإن ٦٦ في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة (MICS، ٢٠١٨)، يمتلكون مهارات القراءة الأساسية و٢٨ في المئة مهارات الحساب الأساسية. وبالنسبة لكلا البلدين، تسجل الفتيات، فيما يخص القراءة، معدلات أفضل من الفتيان.

أما بالنسبة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، تصل نسبة الأطفال والشباب الذين يتقنون الحد الأدنى من الرياضيات إلى ١٩ في المئة في الجزائر (PISA. ٢٠١٥)، و٢١,٣ في المئة في مصر (TIMSS. ٢٠١٥)، و٢٥,٢ في المئة في تونس (PISA ٢٠١٥) في مقابل ٣٢,٦ في المئة (PISA. 2012). وهذه النسبة ضعيفة في المغرب إذ لا تتجاوز ١٤,١ في

المئة (TIMSS. ٢٠١٥). وتبين النسبة الخاصة بكل جنس أن الفتيان أكثر اكتسابا لمهارات الرياضيات مقارنة بالفتيات في تونس، حيث أن المعدل الذي يحققونه يتجاوز باستمرار ما تحققه الفتيات؛ أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فالعكس هو الصحيح.

الشكل ٥٩

تطور الاتجاهات العامة والمصنفة حسب نوع الجنس لنسبة طلاب الكليات الحاصلين على الحد الأدنى من الإتقان في الرياضيات والقراءة

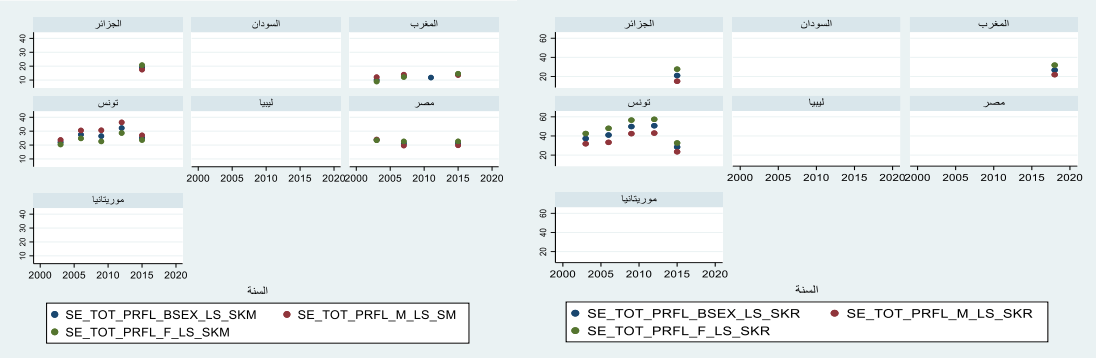

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

من حيث إتقان القراءة، سجّل المغرب والجزائر درجات منخفضة إلى حد ما تقدر بـــ ٢٦,٧ في المئة (٢٠١٨) و٢١ في المئة (٢٠١٥) على التوالي. وحققت الفتيات معدلات أعلى في القراءة مقارنة بالفتيان في **البلدين.**

٢-٢ التعليم ما قبل الابتدائي

يشكل التعلم المبكر للأطفال منذ سنهم الصغيرة عاملا مهما في نجاح إدماجهم عند انتقالهم إلى المدرسة الابتدائية. ويقاس هذا المؤشر بمعدل المشاركة في نشاط تعليمي ينظم قبل سنة من السن القانونية للالتحاق بالمدارس الابتدائية.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الجزائر تمكنت، منذ عام ٢٠١٠، من إشراك ما يقارب ٨٩ في المئة من الأطفال في هذه الأنشطة. وتشير البيانات الخاصة بالمغرب إلى تسجيل اتجاه تصاعدي في هذا المؤشر حتى عام ٢٠١٤ (٧٠,٧ في المئة)، ثم انخفاض إلى ٥٠ في المئة في عام ٢٠١٨. وفي مصر، ارتفع المعدل من ١٥,٢ في المئة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧,١ في المئة في عام ٢٠١٨. أما في تونس، وفيما يتعلق بالمشاركة في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (٣ إلى ٥ سنوات)، فإن ٥١ في المئة من الأطفال يشاركون في برامج تعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة (MICS، ٢٠١٨). وتُظهر المعدلات الخاصة بكل جنس مساواة شبه كاملة بين الجنسين في الجزائر ومصر وتونس؛ أما بالنسبة للمغرب، فإن هذا المعدل أعلى بكثير بالنسبة للفتيان (٥٣,٦ في المئة مقابل ٤٦,١ في المئة).

الشكل ٦٠

المعدل الإجمالي والمصنف حسب نوع الجنس للمشاركة في أنشطة التعليم قبل الابتدائي

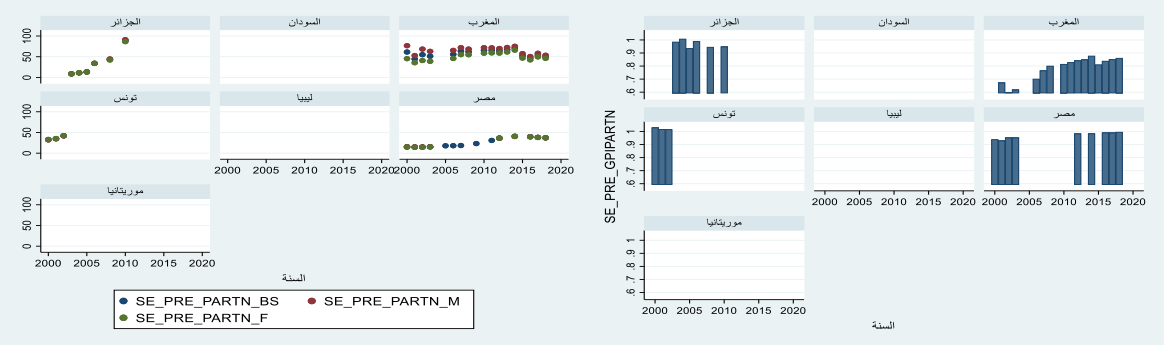

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

٢-٣ مدى إتقان الشباب والبالغين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصبح إتقان الشباب والكبار لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا في عالم غزت فيه هذه التكنولوجيات جميع مجالات النشاط، وخاصة مجال المعرفة والتعلم مدى الحياة. وبالتالي فإن أحد جوانب جودة النظام التعليمي يتمثل في قدرته على نشر هذه التقنيات على أوسع نطاق ممكن بين المتعلمين والمدربين والمعلمين. وستجري دراسة هذا الجانب من الجودة وفقا لمجموعة من المؤشرات التي تقيس نسبة الشباب والبالغين الذين يتقنون كل نوع من المهارات، من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا. والمهارات المختارة هي:

- استخدام وظيفة النسخ واللصق لنسخ المعلومات أو نقلها في مستند؛
- إرسال رسائل إلكترونية مع ملفات مرفقة؛
- استخدام صيغة حسابية أساسية في جدول بيانات؛
- صياغة برنامج حاسوبي باستخدام لغة برمجة متخصصة؛
- البحث عن البرمجيات وتحميلها، وتثبيتها وإعدادها.

وعند النظر في المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل القدرة على نسخ أو نقل ملف أو مجلد، واستخدام وظيفة النسخ واللصق لنسخ المعلومات أو نقلها في مستند، أو إرسال رسائل إلكترونية مع ملفات مرفقة، تظهر الأرقام أن نسبة الشباب والكبار الذين يتقنون هذه التقنيات لا تزال منخفضة في بعض بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة إتقان إرسال الرسائل الإلكترونية مع الملفات المرفقة نسبة ٣٥,٦ في المئة في مصر (٢٠١٩)؛ ومع ذلك، تعتبر هذه النسبة الأعلى من بين بلدان شمال أفريقيا. ففي المغرب، تبلغ نسبة ٣٣,٦ في المئة (٢٠١٨) وفي تونس نسبة ١٨,٥ في المئة (٢٠١٨). أما في الجزائر، فهي لا تتجاوز ١٦,١ في المئة (٢٠١٨) وفي السودان لم تزد عن ٢,٤ في المئة (٢٠١٦).

الشكل ٦١

نسبة الشباب والبالغين الذين يتقنون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب مستوى التعقيد

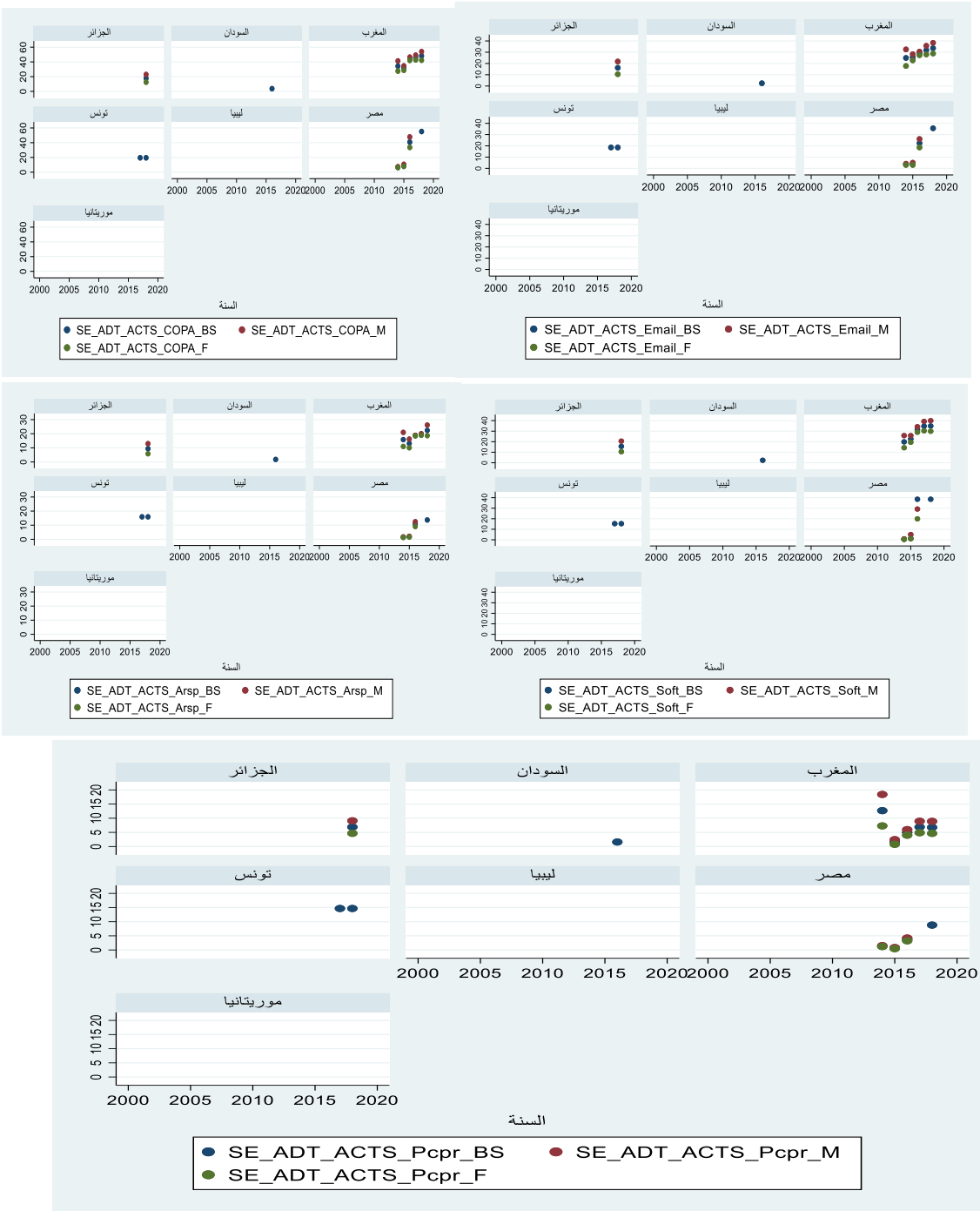

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

وتبلغ نسبة الأشخاص الذين يتقنون الصيغ الحسابية في جدول بيانات ٩,٤ في المئة في الجزائر (٢٠١٨)، و١٣,٧ في المئة في مصر (٢٠١٨)، و٢٢,٤ في المئة في المغرب، و١٥,٩ في المئة في تونس (٢٠١٨)، و١,٨ في المئة في السودان (٢٠١٦). أما نسبة الشباب والبالغين الذين يتقنون مهام البحث عن البرمجيات وتحميلها وتثبيتها وإعدادها فهي لا تتجاوز ١٥,٥ في المئة في الجزائر و٣٨,٥ في المئة في مصر و٣٤,٩ في المئة في المغرب و١٥,٣ في المئة في تونس و٢,٤ في المئة في السودان.

وعند النظر في مستويات أعلى من التعقيد، تصبح الأرقام مثيرة للقلق. فمثلا، لا تتجاوز نسبة القادرين على صياغة برنامج حاسوبي باستخدام لغة برمجة متخصصة ٦,٩ في المئة في الجزائر، و٨,٨ في المئة في مصر، و٦,٨ في المئة في المغرب، و١٤,٧ في المئة في تونس، و١,٦ في المئة في السودان.[٤٥]

وتعكس هذه المعدلات مدى اتساع الفجوة الرقمية التي لا تزال قائمة في بعض البلدان على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان أخرى مثل مصر والمغرب. ففي بعض البلدان، لم يتمكن النظام التعليمي حتى الآن من سد هذه الفجوة بشكل يعتد به.

وتكتسي هذه الفجوة طابعا مزدوجا، فهي فجوة بين البلدان من جهة، وداخل كل بلد من جهة أخرى. وينعكس هذا الشكل الأخير في حالات عدم المساواة الرقمية المتصلة بنوع الجنس وبيئة الإقامة. ففي الواقع، يُلاحظ أن المعدلات الخاصة بالنساء والفتيات هي عموما أدنى من معدلات الذكور.[٤٦] وبالمثل، تبين البيانات المصنفة حسب البيئة تخلف سكان المناطق الريفية عن الركب مقارنة بسكان المناطق الحضرية.[٤٧]

٤-٢ تزويد المدارس والإعداديات والثانويات بالمعدات الأساسية

تؤثر البيئة التي يعيش فيها المتعلمون على قدرتهم على استيعاب المعارف واكتساب المهارات. ففيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمعدات الأساسية، دائما ما تفتقر المدارس والإعداديات والثانويات إلى الحد الأدنى من المتطلبات، مما يؤثر سلبا على القدرة على التعلم وعلى نوعية التعليم. وعلى الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بهذا المجال، فإن المؤشرات القليلة المتاحة تسمح بتقييم هذا الجانب من النوعية، وإن بشكل جزئي.

وبلغت نسبة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية المجهزة بنوافير ومغاسل الأيدي في المغرب ٨١ في المئة في المدارس الابتدائية و٩٧,١ في المئة في المدارس الإعدادية و٩٨ في المئة في المدارس الثانوية (٢٠١٨). وفي تونس، بلغت هذه النسب ١٠٠ في المئة تقريبا في عام ٢٠١٨. أما في السودان، فقد بلغت ١٠٠ في المئة بالنسبة للمدارس الثانوية (٢٠١٦).

أما بالنسبة لمياه الشرب، فهي متاحة في المغرب بنسبة ٧٥,٢ في المئة، و٩٣ في المئة و٩٧,١ في المئة على التوالي للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية (٢٠١٨). وفي موريتانيا، بلغت النسب ٤٣,٧ في المئة و٦٣,٣ في المئة و٩٤,١ في المئة (٢٠١٨). وفي تونس، بلغت النسب في عام ٢٠١٨، ٩٨,٥ في المئة و٩٩,٤ في المئة و١٠٠ في المئة على التوالي.

وتتاح مرافق إصحاح أساسية منفصلة لكل جنس في جميع المدارس في مصر (٢٠١٦)؛ وفي تونس تتجاوز نسبة المدارس التي تملك مثل هذه المرافق ٩٨ في المئة (٢٠١٧)؛ وفي المغرب، تتراوح النسبة بين ٨٩,٦ في المئة في المدارس

[٤٥] كل هذه الأرقام تتعلق بعام ٢٠١٨ باستثناء أرقام السودان، التي تتعلق بعام ٢٠١٦.

[٤٦] تجسدها نقاط حمراء في الأشكال.

[٤٧] غير معروضة هنا.

الابتدائية و٩٨,٦ في المئة في المدارس الثانوية (٢٠١٨). وفي السودان، بلغت النسبة ١٠٠ في المئة للمدارس الثانوية و٧٣,٥ في المئة للمدارس الابتدائية والإعدادية (٢٠١٦).

الشكل ٦٢

نسبة المؤسسات التي تملك نوافير مياه الشرب ومرافق إصحاح منفصلة حسب المستوى التعليمي

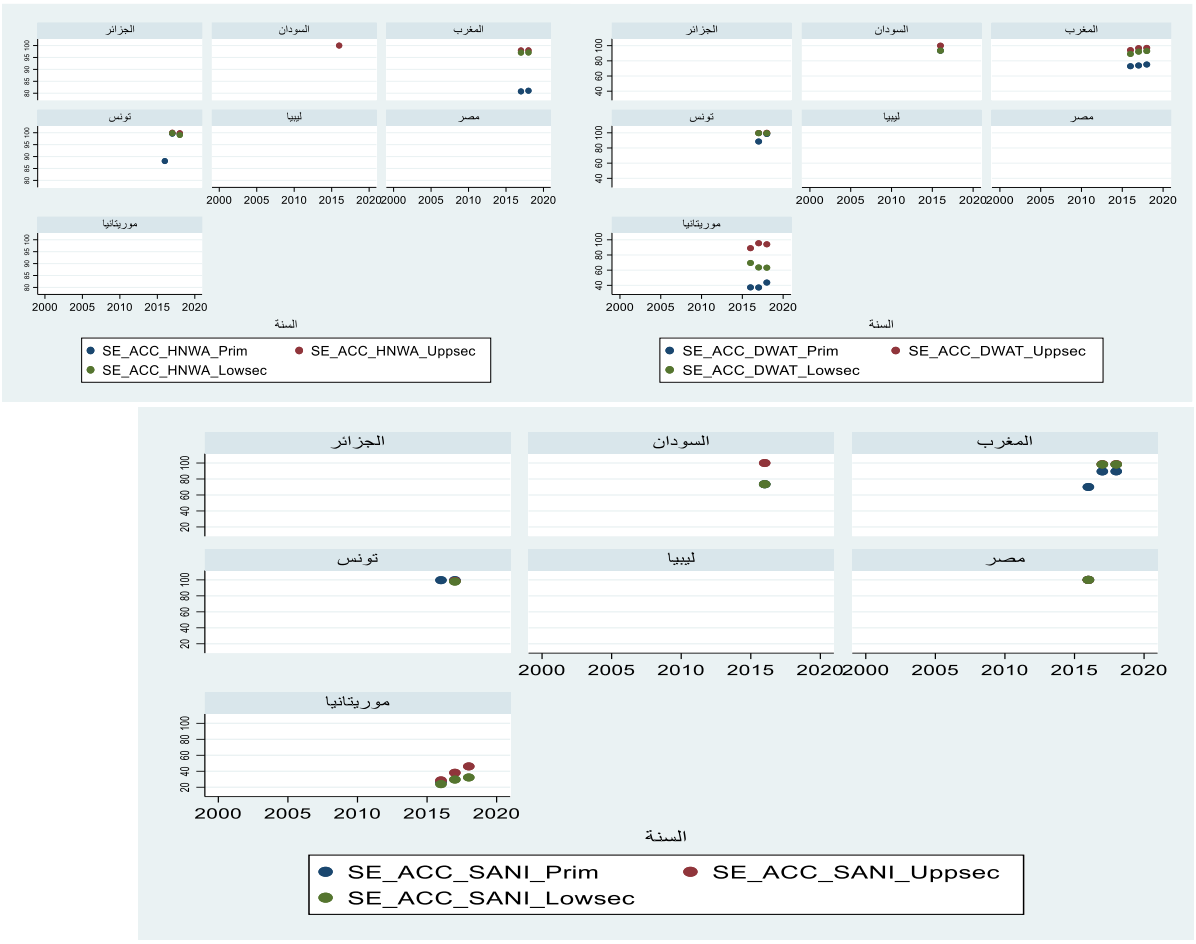

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

وبلغ معدل كهربة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية نسبة ١٠٠ في المئة في مصر (٢٠١٦) وتونس (٢٠١٨). وفي المغرب، بلغت النسبة ٩٥,٦ في المئة و٩٨,٤ في المئة و٩٩ في المئة (٢٠١٨) على التوالي. وفي عام ٢٠١٨، سجلت موريتانيا المعدلات التالية: ٣٩,٦ في المئة في المدارس الابتدائية، و٥٢,٦ في المئة في المدارس الإعدادية، و٧٩,٣ في المئة في المدارس الثانوية. وفي السودان، بلغت نسبة الكهربة ٥٤,١ في المئة في المدارس الابتدائية والإعدادية و٧٤,٢ في المئة في المدارس الثانوية (٢٠١٦).

الشكل ٦٣

معدلات كهربة المدارس حسب مستوى التعليم

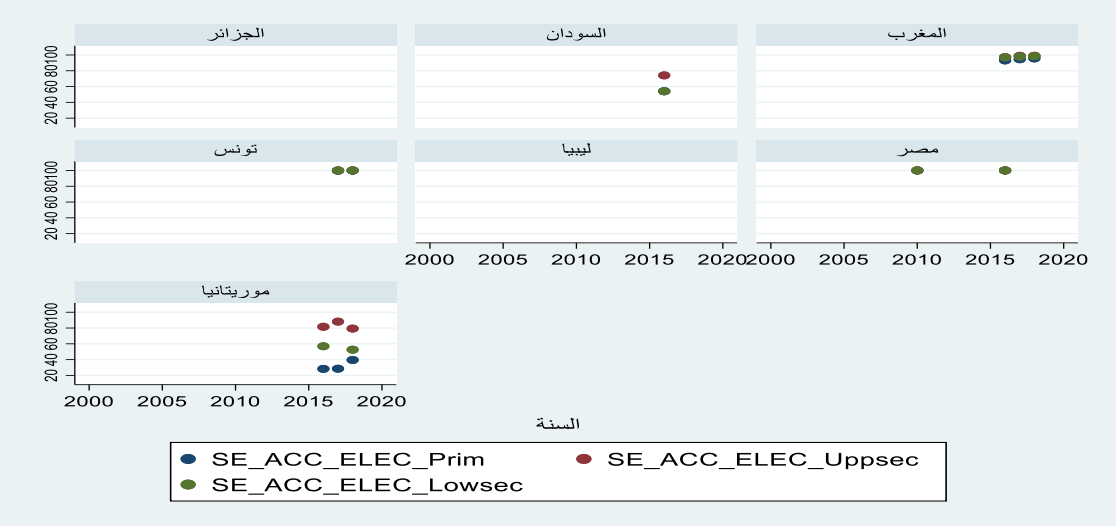

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

وبلغت فرص الحصول على حواسيب لأغراض تعليمية في مصر نسبة ٧٨,٣ في المئة للمدارس الابتدائية، و٩٤,٨ في المئة للمدارس الإعدادية، و٩١,٢ في المئة للمدارس الثانوية (٢٠١٧). وفي المغرب، بلغت هذه النسب ٧٧,٢ في المئة، و٨٨,٤ في المئة و٩٢,٨ في المئة (٢٠١٨) على التوالي. وفي موريتانيا، بلغت ١٤ في المئة للمدارس الابتدائية و١٠٠ في المئة للمدارس الثانوية (٢٠١٧)، بينما بلغت في السودان ١٣،٤ في المئة في المدارس الابتدائية والإعدادية و١٠٠ في المئة في المدارس الثانوية (٢٠١٦). أما في تونس، فقد بلغت ٩٥,٦ و٩,٨ و٩٨,٤ في المئة على التوالي (٢٠١٨).

الشكل ٦٤

نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر فيها فرص الحصول على حاسوب وخدمة الإنترنت

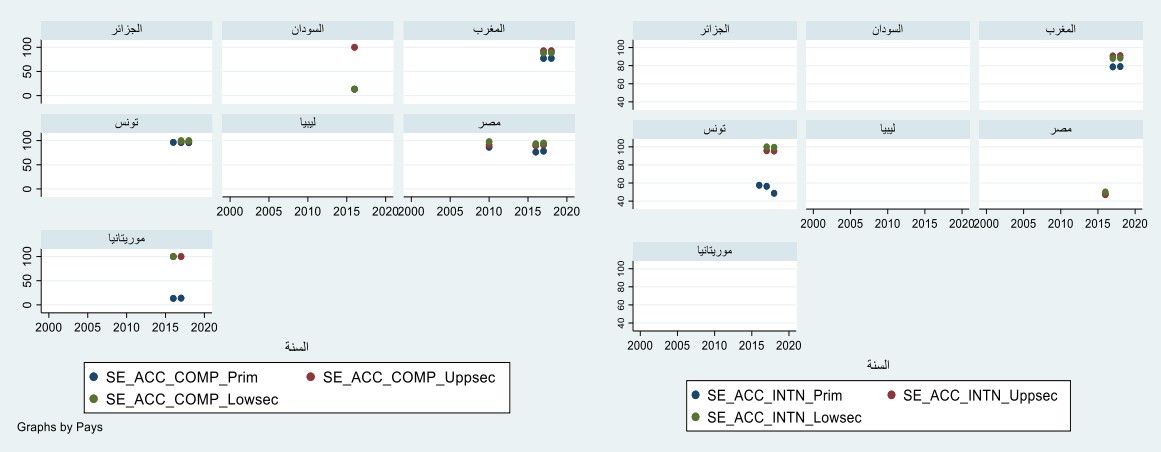

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

وبلغ معدل الربط بشبكة الإنترنت في مصر حوالي ٤٧ في المئة في المدارس الابتدائية والإعدادية و٥٠,١ في المئة في المدارس الثانوية (٢٠١٦). وفي المغرب، كانت ٧٩ في المئة من المدارس الابتدائية متصلة بشبكة بالإنترنت مقابل ٨٨,٤ في المئة و٩١ في المئة للمدارس الإعدادية والثانوية (٢٠١٨). وفي تونس، بلغت هذه المعدلات على التوالي ٤٨,٧ في المئة، و٩٩,٥ في المئة و٩٥,٤ في المئة (٢٠١٨).

وفيما يتعلق بتوفير المعدات والهياكل الأساسية المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، فإن البيانات الوحيدة المتاحة تخص المغرب، حيث تتاح بنسبة ١٧,٣ في المئة في المدارس الابتدائية وعلى التوالي بنسبة ٣٠,٤ في المئة و٣٤,٩ في المئة في المدارس الإعدادية والثانوية (٢٠١٨).

الشكل ٦٥

نسبة المؤسسات المزودة بمعدات مناسبة لذوي الإعاقة

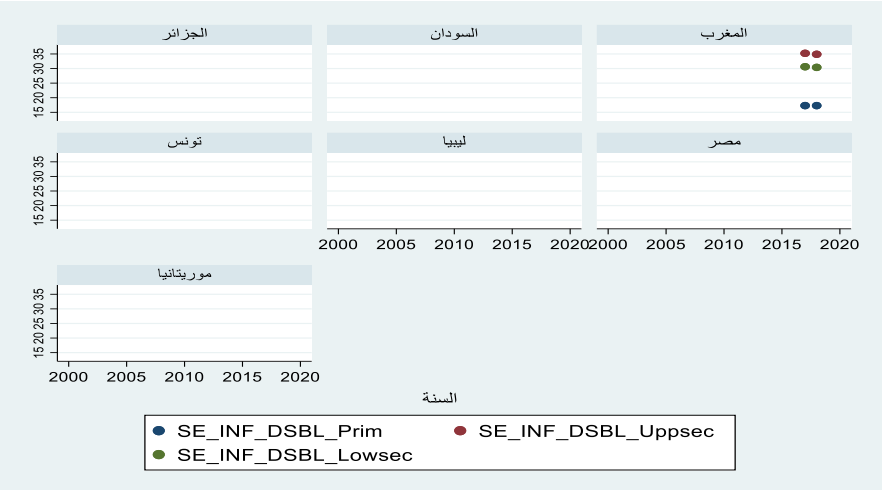

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

ثانيا- تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بـــالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع

يسعى الهدف ٨ من خطة ٢٠٣٠ إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. ولذلك، يتعلق الأمر في القسم الفرعي بتقييم إنجازات النمو التي حققتها بلدان شمال أفريقيا، ومدى اطراد هذا النمو واستدامته، وما إذا كان يعود بالفائدة على جميع الفئات الاجتماعية، وإلى أي مدى يضمن العمالة الكاملة ويوفر العمل اللائق. وسيركز التحليل، من جهة، على المؤشرات المتصلة بهذا الهدف، ومن جهة أخرى، على السياسات والتدابير التي تتخذها حكومات هذه البلدان لضمان تحقيق هذا الهدف. وسيُراعى الجانب الجنساني في جميع مراحل التحليل.

١- التحليل حسب المؤشرات

سيتم تحليل أداء بلدان شمال أفريقيا من حيث التقدم الذي أحرزته في تحقيق هذا الهدف بناء على المؤشرات المرتبطة بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويستند التحليل إلى بيانات مستمدة من ثلاث قواعد بيانات هي قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.[٤٨][٤٩][٥٠]

١-١ النمو الاقتصادي المطرد والمستدام

بوجه عام، كان النمو الاقتصادي الذي حقّقته بلدان شمال أفريقيا على مدى العقدين الماضيين ضعيفا إلى حد ما ومتذبذبا بشكل كبير. والاتجاهات طويلة الأجل لهذا النمو هي، في أحسن الأحوال، راكدة إن لم تتسم بالتراجع. ويتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو السكاني، مما يسفر عن ركود المستوى المعيشي للسكان بصفة عامة. ولذلك، فإن هذا النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مستداما؛ وعلاوة على ذلك، لا تستفيد جميع الفئات الاجتماعية من النمو على قدم المساواة. فأوجه عدم المساواة تتواصل ويتفشى عدم الاستقرار، ما يسفر عن تشكّل قطاع غير رسمي أكبر فأكبر.

[٤٨] https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database

[٤٩] /https://data.worldbank.org

[٥٠] /https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases

الشكل ٦٦

تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

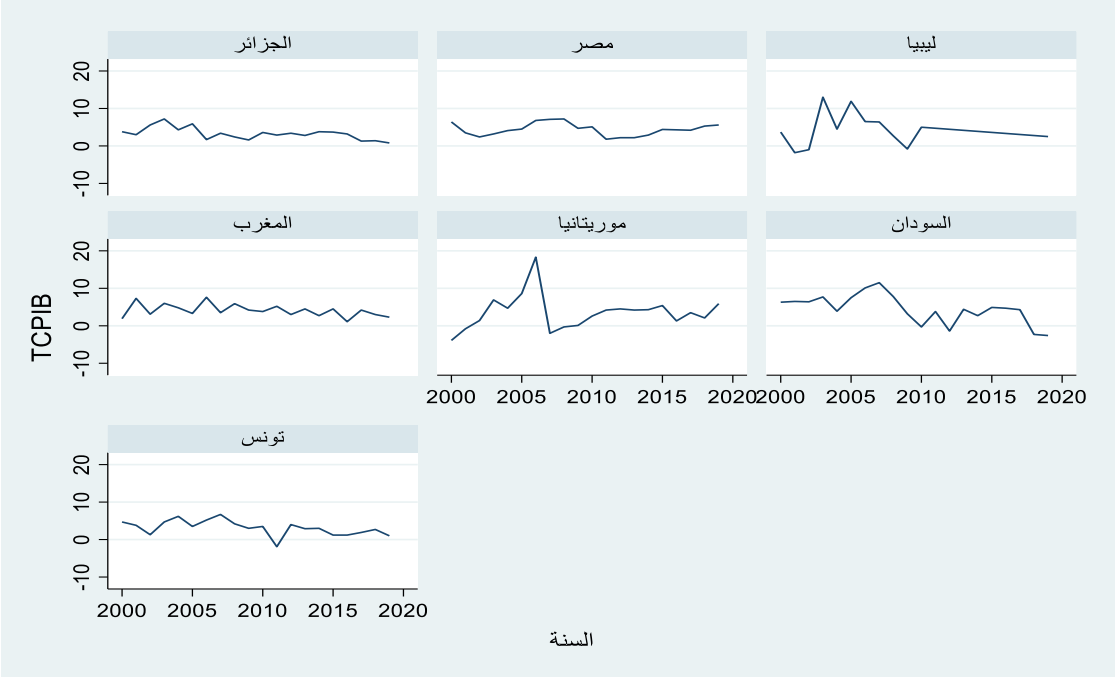

المصدر: https://data.worldbank.org/، تجميع المؤلف.

والانتاجية، التي هي أحد أهم مصادر النمو، معطلة وتعكس عدم الكفاءة الاقتصادية. ويستند النمو الاقتصادي إما إلى تصدير الموارد الطبيعية (الجزائر وليبيا وموريتانيا) أو إلى الصناعات كثيفة العمالة وذات القيمة المضافة المنخفضة التي تتجه منتجاتها بالأساس إلى التصدير.

الشكل ٦٧

تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل

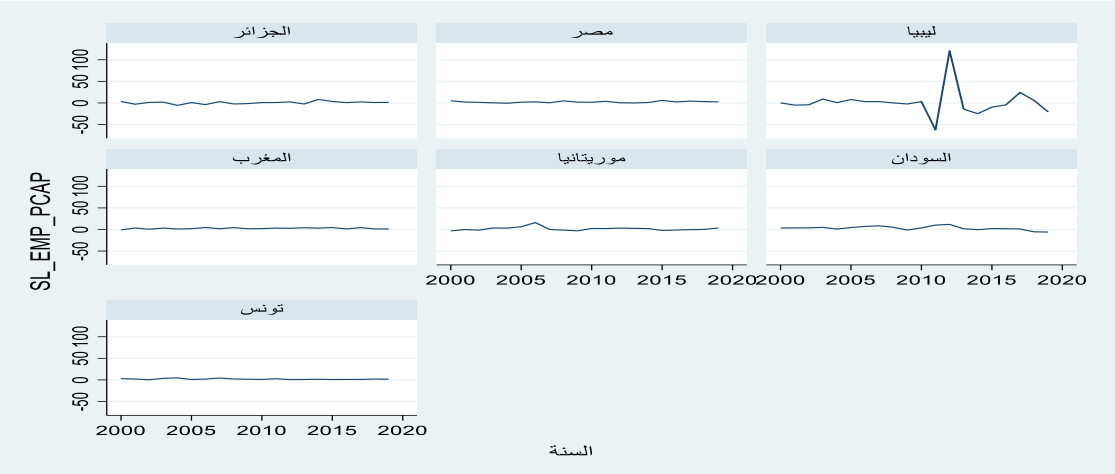

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database.

١-٢ العمالة والعمل اللائق

لم يؤد النمو الاقتصادي الضعيف إلى خلق فرص عمل كافية وذات نوعية جيدة، مما أدى إلى تفاقم البطالة، ولا سيما بين الشباب، وخاصة الخريجين الشباب.

ويتبع معدل البطالة في بلدان شمال أفريقيا اتجاها تصاعديا، باستثناء المغرب والجزائر، على الرغم من أن هذا البلد شهد ارتفاعا جديدا في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة. وارتفع معدل البطالة في تونس بشكل حاد في السنوات الأخيرة بسبب فشل التحول الاقتصادي على الرغم من التحول الديمقراطي الذي غذى آمال الشباب في مستقبل أفضل. وفي عام ٢٠١٨، بلغ معدل البطالة ١٥,٥ في المئة: أي ١٢,٥ في المئة في صفوف الرجال و٢٢,٨ في المئة في صفوف النساء. وبلغ المعدل في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ٣٥ في المئة (٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٧، سجلت مصر معدلَ بطالة يقدر بـــ ١١,٧ في المئة على المستوى الوطني: ٨,٢ في المئة في صفوف الرجال و٢٣ في المئة في صفوف النساء. ومنذ عام ٢٠١٣، يتبع هذا المعدل اتجاها تنازليا. وبلغ معدل البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما ٢٩,٦ في المئة (٢٠١٧). وفي نفس العام، سجلت الجزائر معدل بطالة قدره ١٣,٦ في المئة على الصعيد الوطني، أي ١٠,٨ في المئة في صفوف الرجال و٢٦,٢ في المئة في صفوف النساء. وبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ٣٩,٣ في المئة. ومن بين جميع بلدان شمال أفريقيا، سجل المغرب أدنى معدل للبطالة، حيث بلغ المعدل الإجمالي ٩,٣ في المئة في عام ٢٠١٦.

الشكل ٦٨

تغيرات معدل البطالة عموما ومعدل البطالة في صفوف الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)

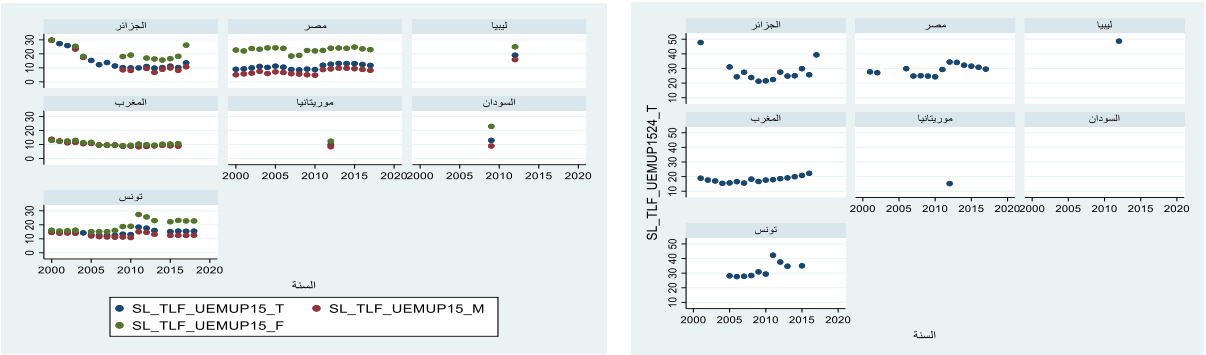

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

ويحتل القطاع غير الرسمي موقعا هاما في بلدان شمال أفريقيا؛ إذ يوفر عمالة غير مستقرة لشريحة من السكان لا تتمتع بالحماية الاجتماعية ولا بالحقوق التي تنظم مدة وظروف العمل. كما أنه يوفر ملاذا لجميع الذين لم يتمكنوا من العثور على عمل في القطاع الرسمي. ولم يتوقف القطاع غير الرسمي عن النمو في جميع بلدان المنطقة، وتُقدر مساهمته بأكثر من ٤٠ في المئة أو ما يزيد في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص العمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عنه في معظم بلدان شمال أفريقيا، فإن الإحصاءات في مصر تبين مدى اتساع هذا القطاع، الذي

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه وفر نحو ٦٣,٨ في المئة من فرص العمل في عام ٢٠١٧.[٥١] ووفقا لهذه التقديرات نفسها، وفّر القطاع غير الرسمي في السودان حوالي ٨٧ في المئة من فرص العمل في عام ٢٠١١. وفي تونس، قُدِّر نصيب القطاع غير الرسمي من إجمالي العمالة بنحو ٣٣ في المئة في عام ٢٠١٨.[٥٢]

الشكل ٦٩

التغير العام في نسبة العمالة غير الرسمية حسب العمر ونوع الجنس

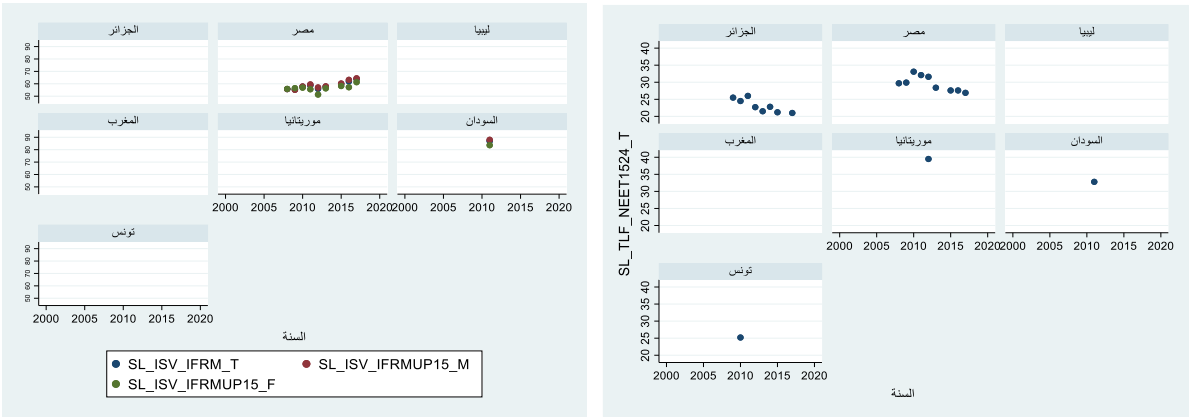

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

يتمثل أحد جوانب فشل سياسات التدريب والعمالة في معظم بلدان شمال أفريقيا في نسبة الشباب بين ١٥ و٢٤ سنة الذين لا يتابعون الدراسة ولا يعملون ولا يتلقون تدريبا. وفي الواقع، تشير البيانات إلى أن هذه النسبة قُدِّرت بـــ ٢١ في المئة في الجزائر في عام ٢٠١٧ بعد أن بلغت مستوى قياسيا قدره ٢٦ في المئة في عام ٢٠١١. وفي مصر، بلغت هذه النسبة ٢٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٧، و٣٩,٥ في المئة في موريتانيا (٢٠١٢) و٣٢,٨ في المئة في السودان (٢٠١١). وفي تونس، بلغت النسبة حوالي ٢٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٠.

ويتمثل جانب مهم آخر من جوانب قصور السياسات الخاصة بحماية الطفل في بلدان شمال أفريقيا في عمل الأطفال. فنسبة الأطفال الذين يمارسون أنشطة اقتصادية تنتهك القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تحظر عمل القاصرين تثير الجزع في بعض بلدان المنطقة. وقد بلغت هذه النسبة ٣,٧ في المئة في الجزائر (٢٠١٢)، و٣,٦ في المئة في مصر (٢٠١٤)، و١٢,٦ في المئة في موريتانيا (٢٠١٥)، و١٥,٣ في المئة في السودان (٢٠١٤)، و١,٨ في المئة في تونس (٢٠١١).

[٥١] وفقا لتقديرات مكتب العمل الدولي.

[٥٢] التقرير الوطني الطوعي، تونس، ٢٠١٩.

الشكل ٧٠

نسبة الأطفال الذين يمارسون أنشطة اقتصادية أو منزلية

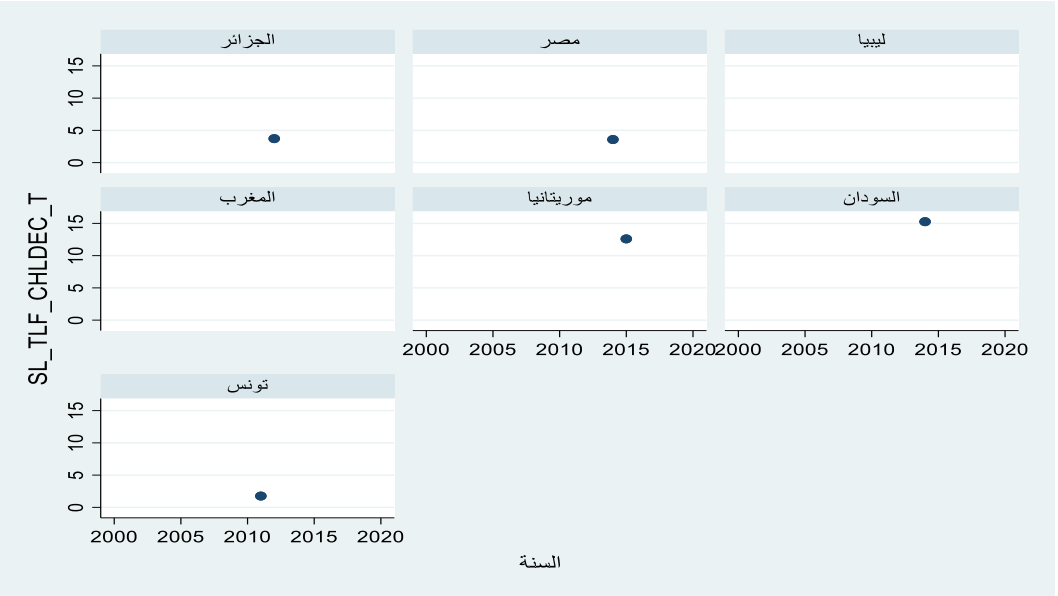

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

٢- استعراض بعض السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق النمو الشامل والعمل اللائق

ألف- الجزائر

في الجزائر، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على الهيدروكربونات التي ساهمت في عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و٣٠ في المئة من إيرادات الميزانية، و٩٥ في المئة من الصادرات.[٥٣] وسعيا لتقليص اعتماد الاقتصاد على هذا القطاع والحد من أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد نتيجة لتذبذب أسعار النفط، قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات هيكلية تهدف إلى إرساء أسس اقتصاد متنوع ونمو مستدام. ومن خلال القيام باستثمارات عامة وواسعة النطاق واتباع سياسة نشطة للمساعدة على الإدماج المهني، تمكنت الجزائر من خلق فرص عمل بوتيرة متسارعة، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى مستويات معتدلة بعد بلوغه مستويات قياسية في بداية الألفية الثالثة. وعلى الرغم من هذه الجهود، تندرج البطالة بشكل عام، والبطالة في صفوف الشباب بشكل خاص، ضمن التحديات التي تواجهها الجزائر.

وتتماشى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في هذا المجال مع خطة عام ٢٠٣٠، وتتمحور حول المجالات التالية:

- تعزيز اقتصاد متنوع ونمو مطرد ومستدام؛
- تعزيز إنتاجية الاقتصاد وتحديثه تكنولوجيا؛

[٥٣] التقرير الوطني الطوعي، الجزائر، ٢٠١٩.

- خلق فرص عمل كافية للحد من البطالة وتوزيع ثمار النمو بشكل أفضل؛
- الدفاع عن حقوق العمال وتعزيزها استجابة لالتزامات الجزائر الدولية.

الإطار ٩

الإطار القانوني والتنظيمي

تُكرَّس المحاور الرئيسية لسياسات النمو والعمالة في قوانين مختلفة:

- القانون التوجيهي المتعلق بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- قانون تشجيع الاستثمار؛
- القانون التوجيهي المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا؛
- قانون علاقات العمل.

وأنشئت مؤسسات لتقديم المشورة والتشاور، مثل:

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤول عن تعزيز الحوار والتشاور بين الجمعيات المهنية التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المعنية بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- المجلس الوطني للبحوث العلمية والتكنولوجية المسؤول عن التقييم الاستراتيجي ورصد السياسات الوطنية المعنية بالبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي.

وأنشأت الحكومة أيضا هيئات لتنفيذ برنامج عملها ورصده. ومن الأمثلة على ذلك:

- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛
- وكالة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار؛
- الوكالة الوطنية لترقية نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي؛
- الوكالة الوطنية للتشغيل.

المصدر: التقرير الوطني الطوعي، الجزائر، ٢٠١٩.

وبالإضافة إلى سياسة الاستثمار العامة والواسعة النطاق في الهياكل الأساسية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد زادت الحكومة الجزائرية من الحوافز والفوائد الممنوحة للاستثمار الإنتاجي المولد للنمو كجزء من استراتيجية ترتكز على عدة محاور:

- منح حوافز ضريبية لأصحاب المشاريع؛
- إزالة الحواجز الجمركية التي تعترض الاستثمارات الجديدة؛
- منح مزايا ضريبية للاستثمارات المنجزة، وذلك حسب موقع إنجازها: إذ تستفيد الاستثمارات المنجزة في أقل المناطق نموا من الحد الأقصى من الفوائد.
- وضع الحكومة، من باب التنويع الاقتصادي، سياسات ترمي إلى إعادة تأهيل الاستثمار في عدة قطاعات مثل الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والسياحة في إطار رؤية طويلة الأجل هي "أفق الجزائر ٢٠٣٥".
- تقديم حوافز ضريبية تتعلق بضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل والرسوم الجمركية على المدخلات، للمشاريع المصدرة.

وفي إطار الغاية ٢ من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحسين الإنتاجية، ركّزت بعض تدابير تحفيز التحديث التكنولوجي والابتكار على تشجيع إتقان التكنولوجيا ونشرها، ودعم البحث والتطوير، ورفع مستوى الإنتاجية.

وقد حظيت الغايتان ٨-٣ و٨-١٠ اللتان ترميان إلى تشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من خلال إنشاء مجمعات صناعية جديدة وإعادة تأهيل المناطق الصناعية. وبالإضافة إلى هذه التدابير، أنشئت صناديق استثمار وشركات تابعة للمصارف المتخصصة في تمويل الاستثمار وضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صندوق الاستثمار الوطني والصندوق الائتماني). كما وُضع مخططان لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، أحدهما تديره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويرمي إلى دعم أصحاب المشاريع الشباب، والآخر يديره الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة لدعم العاطلين عن العمل ممن لديهم أفكار مشاريع جديدة.

واتخذت كذلك تدابير بشأن الغايات ٨-٤ و٨-٥ و٨-٦، التي تركز تباعا على تحقيق النمو المستدام، وإيجاد أعداد كافية من فرص العمل.

فمثلا، بالنسبة للغاية الأولى، نُفّذت خطة عمل تسمى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهي موزعة على الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، باعتبارها أحد المحاور الاستراتيجية الشاملة للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

وقد اعتمدت مجموعة من التدابير لتحقيق الغايتين ٨-٥ و٨-٦، بما في ذلك:

- برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل؛
- الإدماج المهني للشباب؛
- تدريب الشباب لتهيئتهم للعمل؛
- دعم العمل الحر.

وفي مجال الدفاع عن حقوق العمال (الغايتان ٨-٧ و٨-٨)، ركزت التدابير الرئيسية على ما يلي:

- مكافحة عمل الأطفال؛
- علاقات العمل والوقاية من المخاطر المهنية.

باء- المغرب

تمثل أحد محاور النهج الذي اتبعه المغرب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، بما يؤدي إلى خلق فرص عمل كافية ومكافحة عدم المساواة والفقر.

وفي هذا السياق، أجريت عدة إصلاحات لتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحسين الهياكل الأساسية، وتزويد البلد برأس مال بشري جيد.

- من أجل تنشيط النمو الاقتصادي، اعتمدت الحكومة المغربية عددا من الاستراتيجيات القطاعية منها:

- إطلاق استراتيجية تنمية القطاع الزراعي المعروفة باسم "الجيل الأخضر ٢٠٢٠-٢٠٣٠" في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تنشيط القطاع الزراعي من خلال ظهور جيل جديد من أصحاب المشاريع الشباب المنتمين إلى الطبقة المتوسطة الزراعية؛
- وضع مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ من أجل تعزيز مكتسبات مخطط الإقلاع السابق والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي.
- وضع رؤية القطاع السياحي لعام ٢٠٢٠ التي هي امتداد لرؤية ٢٠١٠ الهادفة إلى جعل السياحة واحدة من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق، وضع المغرب مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تهدف من ناحية إلى إيجاد المزيد من فرص العمل وتثمين رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى، تسهم في زيادة كفاءة سوق العمل بوصفها وسيط بين العرض والطلب على اليد العاملة. وقد اعتُمدت عدة تدابير كجزء من الخطة الوطنية لتعزيز العمالة التي تغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتهدف إلى إيجاد ١,٢ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢١.

جيم- موريتانيا

في السنوات الأخيرة، شرعت الحكومة الموريتانية في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال، بهدف الوصول، في نهاية المطاف، إلى جعل الاقتصاد أقل عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية وتعزيز النمو المستدام. وبالإضافة إلى أن هذه الإصلاحات وفرت للبلاد هياكل أساسية حديثة، سمح تحسين مناخ الأعمال لموريتانيا بالارتقاء ٢٨ درجة في تصنيف "ممارسة الأعمال" بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.

= واقترنت هذه الإصلاحات باعتماد قوانين وتدابير معينة، تتعلق على وجه الخصوص بمدونة الحقوق العينية، وتسوية المنازعات، وإلغاء رسوم التسجيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، واعتماد قانون الجمارك الجديد، وإصلاح القانون المصرفي.

وللحد من البطالة ومكافحة عمل الأطفال، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للعمالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠.

وركزت بعض الإصلاحات أيضا على القطاع المصرفي، بهدف زيادة العمليات المصرفية وزيادة تمويل الاقتصاد مع ضمان تغطية أفضل للتراب الوطني.

دال- تونس

في تونس، التي شهدت أعلى معدل بطالة في بلدان شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة، ترتبط الأولويات الرئيسية بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بإيجاد فرص العمل من خلال تنشيط النمو الاقتصادي ودعم الأطراف الفاعلة الاقتصادية، والأعمال التجارية ورجال الأعمال الذين يخلقون فرص العمل.

ويوجز الجدول التالي تدابير المساعدة والدعم المقدمة للعمالة في تونس.

الجدول ١

تونس: تدابير مساعدة ودعم العمالة

الاستراتيجيات والبرامج	حوافز إنشاء الأعمال التجارية	السياسات النشطة للعمالة
– الاستراتيجية الوطنية للعماله. – البرنامج القطري للعمل اللائق في تونس (PPTD) ٢٠١٧-٢٠٢٢. – العقد الاجتماعي. – المجلس الوطني للحوار الاجتماعي – الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال، ٢٠١٩. – استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. – خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال؛ في تونس.	– "إناجيم": حملة توعية بشأن ثقافة إنشاء المشاريع. – برنامج دعم رواد الأعمال الصغيرة – مشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: إنشاء مشاريع صغرى في ولايتين من ولايات الجنوب. مشروع "منصة الوظائف الخضراء" إنشاء ٥٠ مشروعا في منطقة بنزرت. – التدريب على بدء الأعمال التجارية والتدريب على تنظيم المشاريع. – تدريب أصحاب المشاريع العاملة بغرض تعزيز مهاراتهم في إدارة الأعمال وتحسين القدرة على التنافسية.	دورة تدريب على الحياة المهنية – عقد إدماج خريجي التعليم العالي. – عقد التكيف والإدماج المهني – عقد إعادة الإدماج في الحياة النشطة. – الخدمة المدنية الطوعية. – عقد الكرامة. – إقامة مبادرات للحث على إنشاء الأعمال التجارية، وتوقيع وتنفيذ ٢١٧ ١٦٠ عقدا للعمل. – برنامج فرصتي (EMP-FOURSATI): استفاد ١٠٦٩ باحثا عن العمل من هذا البرنامج. – صك تحسين القابلية للتوظيف.

المصدر: التقرير الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس، تموز /يوليه ٢٠١٩.

ثالثا– تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

١– التحليل حسب المؤشرات

قبل تحليل أداء بلدان شمال أفريقيا من حيث إعادة توزيع الدخل ومكافحة أوجه عدم المساواة، يتعين علينا أن ننظر في مدى انتشار الفقر في هذه البلدان. والواقع أن الفقر وعدم المساواة مترابطان ترابطا وثيقا، وكثيرا ما يصعب فهم أحدهما دون الآخر.

وبشكل عام، اتخذ الفقر اتجاها تنازليا في بلدان شمال أفريقيا، باستثناء مصر حيث يتبع معدل الفقر بحسب خط الفقر الوطني (SI.POV.NAHC، في الشكل أدناه) اتجاها تصاعديا، حيث ارتفع من ١٩,٤ في المئة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٧.[٥٤] وقد حدثت أبرز التطورات في موريتانيا، حيث انخفض هذا المعدل، الذي يقاس بالعتبة الوطنية التي كانت في حدود ٥١ في المئة في عام ٢٠٠٠، بنسبة ٢٠ نقطة مئوية خلال ١٤ عاما ليصل إلى ٣١ في المئة في عام ٢٠١٤.

[٥٤] يتعلق الأمر بالفقر النقدي الذي يقاس استنادا إلى عتبة وطنية أو دولية (١,٩٠ دولار في اليوم، تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١).

الشكل ٧١

تطور معدل الفقر عند العتبتين الدولية والوطنية

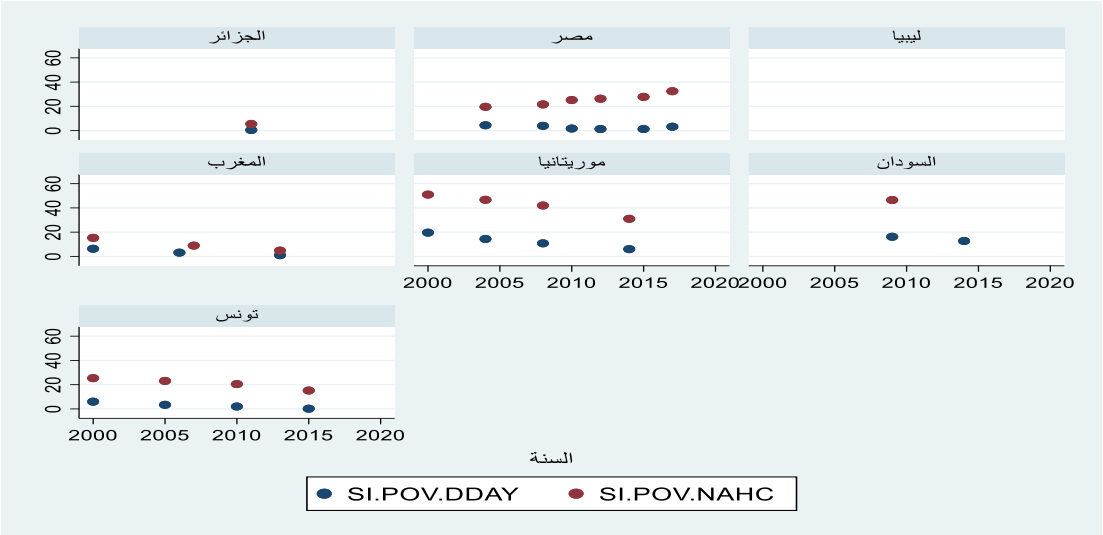

المصدر: البنك الدولي.

وتمثل فجوة الفقر مقياسا آخر يعكس مدى اتساع نطاق الفقر وأثره على حد سواء. وتُظهر فجوة الفقر، عند قياسها من خلال عتبات ١,٩٠ دولار و٣,٢٠ دولار و٥,٥٠ دولار (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١) في اليوم، أنه بغض النظر عن العتبة، فإن فجوة الفقر تتبع اتجاها تنازليا ملحوظا جدا في تونس والمغرب وموريتانيا، واتجاها أقل وضوحا في السودان ومصر؛ وبالنسبة للبلد الأخير، اتخذ الاتجاه منحى معاكسا في نهاية الفترة، مما يشير إلى تنامي الفقر وزيادة في معدلاته.

الشكل ٧٢

تطور فجوة الفقر عند العتبات ١,٩٠، و٣,٢٠، و٥,٥٠ دولار

(تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١)

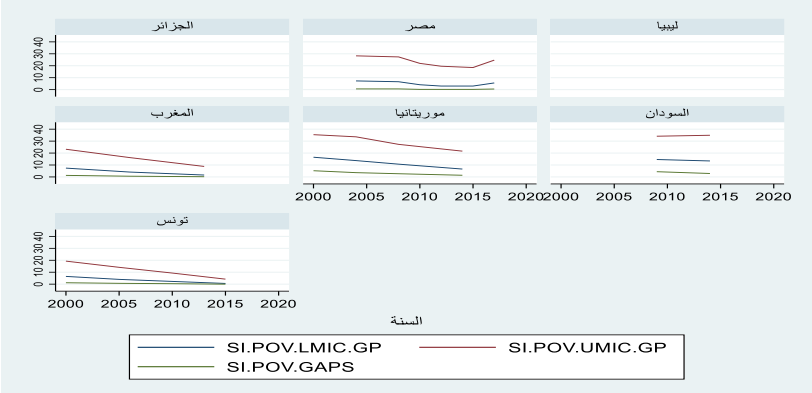

المصدر: البنك الدولي.

والفقر النقدي وحده لا يكفي لإبراز الظاهرة كما ينبغي؛ ولذلك، من المهم استكمال التحليل بالنظر في الفقر متعدد الأبعاد الذي يعكس على نحو أفضل قدرة مختلف الشرائح السكانية على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة أو التعليم. وللأسف، فإن البيانات المتعلقة بهذا الجانب من الفقر غير متاحة في معظم بلدان شمال أفريقيا، والمغرب هو البلد الوحيد الذي لديه تعليقين بشأنه لعامي ٢٠١١ و٢٠١٤.

وفي هذا البلد، انخفض معدل الفقر المتعدد الأبعاد الإجمالي، الذي يحسب بالنسبة للأفراد، من ٩,٨ في المئة من السكان في عام ٢٠١١ إلى ٨,٢ في المئة في عام ٢٠١٤؛ وبالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و١٧ سنة، انخفض هذا المعدل، الذي بلغ ١٥,٥ في المئة في عام ٢٠١١، إلى ١١ في المئة في عام ٢٠١٤. وعند حساب هذا المعدل على مستوى الأسرة المعيشية، فإنه قُدِّر في عام ٢٠١١ بنسبة ٨,٦ في المئة مقابل ٧,٧ في المئة في عام ٢٠١٤. ومن الواضح أن الفقر المتعدد الأبعاد يمس الشباب أكثر من الكبار؛ أما البيانات حسب نوع الجنس فهي غير متاحة.

الشكل ٧٣

المغرب: التطور الإجمالي لمعدل الفقر متعدد الأبعاد في صفوف الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و١٧ سنة) مقارنة بالأسر المعيشية

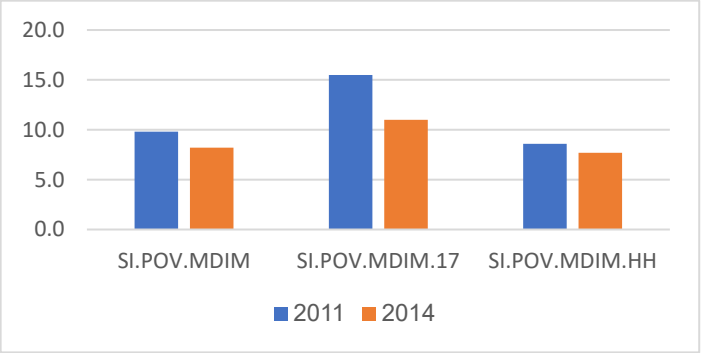

المصدر: البنك الدولي

نسبة الفقر متعدد الأبعاد (نسبة مئوية من إجمالي السكان) : SI.POV.MDIM

نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين الأطفال (نسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية ٠-١٧) : SI.POV.MDIM.17

نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين الأسر (نسبة مئوية من إجمالي الأسر) : SI.POV.MDIM.HH

وتتبع التفاوتات في توزيع الدخل في بلدان شمال أفريقيا، عند قياسها وفقا لمؤشر جيني، اتجاها تنازليا على وجه العموم، وإن كان مستواها يختلف من بلد إلى آخر.[٥٥] وفي الجزائر، حيث لا يتوفر سوى تعليق واحد، يبلغ هذا المؤشر ٢٧,٦ (٢٠١١) ويشير إلى أن هذا البلد يتمتع بتوزيع أكثر مساواة من بين كافة بلدان شمال أفريقيا. وبعد تراجع

[٥٥] يعبّر مؤشر "جيني" عن مدى انحراف توزيع الدخل (أو في بعض الحالات، الإنفاق الاستهلاكي) بين الأفراد أو الأسر المعيشية في إطار اقتصاد ما عن التوزيع القائم على المساواة الكاملة. ويستخدم هذا المؤشر قيما تتراوح بين ٠ و١٠٠، حيث تقابل القيمة صفر المساواة الكلية، والقيمة ١٠٠ انعدام المساواة الكلي.

[٥٦] وفقا لتقديرات البنك الدولي.

حاد في التفاوتات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٢، سجلت مصر تفاقما فيها، حيث ارتفعت قيمة مؤشر جيني من ٢,٣ في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٥ في عام ٢٠١٧. ومن بين بلدان العينة، سجّل المغرب أعلى معدل في مؤشر جيني، رغم تراجعه بصورة طفيفة، إذ انتقل من ٤٠,٦ في عام ٢٠٠١ إلى ٣٩,٥ في عام ٢٠١٤. وتمكّنت موريتانيا، التي اقترب فيها المؤشر في بداية الفترة من معدل جارتها المغرب، من الحد من التفاوتات في توزيع الدخل بشكل ملحوظ، حيث انتقل مؤشرها من ٤٠,٢ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٦ في عام ٢٠١٤. وفي السودان، انخفضت التفاوتات في توزيع الدخل، المعتدلة الارتفاع، انخفاضا طفيفا بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤، حيث بلغ معدلها ٣٥,٤ و٣٤,٢ على التوالي. وفي تونس، اتبع توزيع الدخل، الذي شهد تفاوتا كبيرا في عام ٢٠٠٠ بمؤشر جيني قدره ٤٠,٨، اتجاها تنازليا واضحا وبلغ ٣٢,٨ في عام ٢٠١٥.

الشكل ٧٤

تطور مؤشر جيني

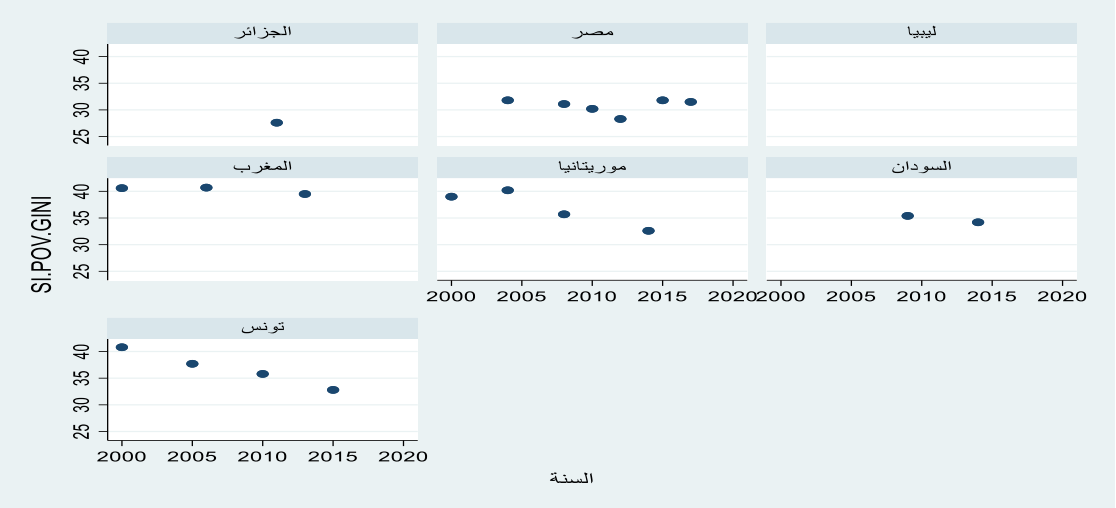

المصدر: البنك الدولي.

وبالنظر إلى مؤشر آخر لتوزيع الدخل، وهو مقارنة حصة دخل أغنى ١٠ في المئة من الأفراد (الأسر المعيشية) وحصة أفقر ١٠ في المئة من الأفراد (الأسر المعيشية)، نلاحظ تراجع الفجوة في تونس وموريتانيا، واستقرارها تقريبا في المغرب ومصر وتفاقمها في السودان.

الشكل ٧٥

التغيرات في حصص الدخل بالنسبة لأغنى وأفقر ١٠ في المئة من السكان

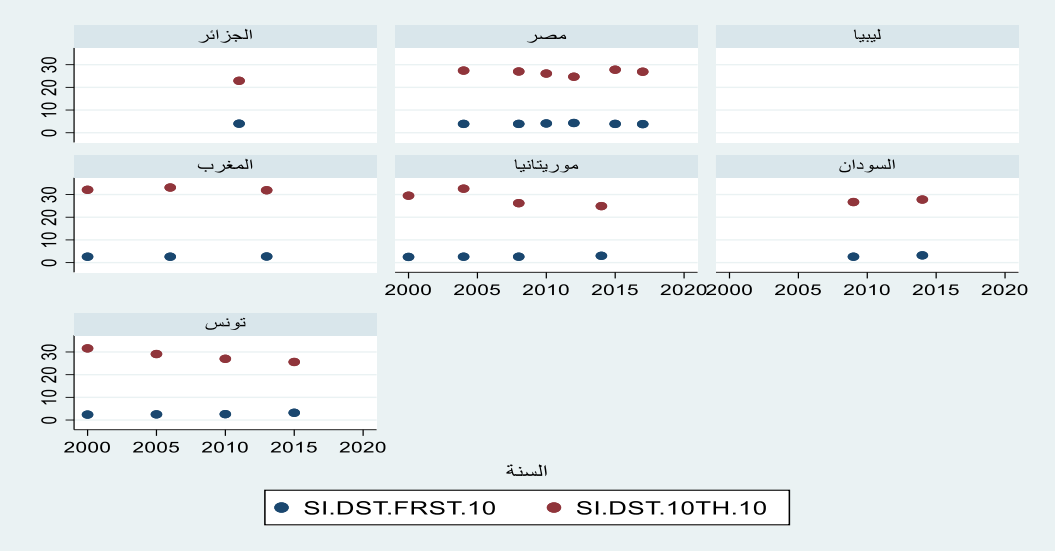

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظات: **SI.POV.MDIM:** معدل الفقر المتعدد الأبعاد محسوبا حسب الفرد وارتباطا بمجموع السكان (في المئة)، **SI.POV.MDIM.١٧:** معدل الفقر المتعدد الأبعاد للشباب (١٧-٠ سنة)، **SI.POV.MDIM.HH:** معدل الفقر المتعدد الأبعاد محسوبا حسب الأسرة المعيشية، ارتباطا بمجموع السكان (في المئة).

٢- استعراض السياسات والبرامج

يلاحظ أنه، رغم نجاح بلدان شمال أفريقيا في الحد بشكل كبير من الجانب النقدي للفقر، فإن التفاوتات في توزيع الدخل تتواصل فيها ويمكن أن تكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. ومن الأمثلة على ذلك اندلاع احتجاجات "الربيع العربي" في العديد من بلدان المنطقة. وقد اعتمدت جميع حكومات هذه البلدان تقريبا سياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على الفقر والحد من التفاوتات.

ألف- المغرب

اعتمد المغرب مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر والحد من أوجه التفاوت بين مختلف شرائح السكان وبين المناطق. وتشمل هذه الاستراتيجيات والبرامج ما يلي:

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت في عام ٢٠٠٥ والتي تهدف إلى الحد من أوجه العجز الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الإدماج الاقتصادي لأفقر السكان من خلال إنجاز مشاريع إنمائية. ويركز هذا البرنامج، في مرحلته الثالثة (٢٠٢٣-٢٠١٩)، على تطوير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية في أكثر المناطق حرمانا، ودعم الأشخاص الذين يعيشون ف ظروف هشة، وتحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب، وتزويد الأجيال المقبلة برأس المال البشري الملائم.
- استراتيجيات وبرامج تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحساسة التي تغطي نصف التراب الوطني تقريبا.

- استراتيجية النمو الأخضر والتنمية الإقليمية.
- برنامج الحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية في الأرياف (٢٠٢٣-٢٠١٧).
- البرنامج الوطني للتنمية المتكاملة للمراكز الريفية الناشئة.
- الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وثمة عدة برامج ومبادرات أخرى تُعنى بمجالات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والزراعة؛ والهدف المشترك لكل هذه المبادرات والبرامج هو الحد من أوجه التفاوت من خلال اتخاذها طابعا لا إقصائي.

باء- موريتانيا

كثفت الحكومة الموريتانية المبادرات الرامية إلى التخفيف من آثار الفقر المدقع، والحد من أوجه انعدام المساواة، والقضاء على مخلفات الرق. وفي هذا السياق، يمكننا أن نذكر ما يلي:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠٣٠-٢٠١٢)، التي ترمي أساسا إلى الحد من ضعف الفئات المحرومة وتمكين السكان من حماية أنفسهم من أكثر المخاطر شيوعا في الحياة.
- وضع الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خارطة طريق للقضاء على مخلفات الرق من خلال برامج اجتماعية – اقتصادية تنفذ عن طريق إنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة مخلفات الرق والإدماج ومكافحة الفقر "تضامن".
- إنشاء نظام شبكة الأمان الاجتماعي الوطني الذي يتضمن أداتين رئيسيتين: سجل اجتماعي يتيح إمكانية استهداف أشد الفئات ضعفا في أي برنامج للمعونة والمساعدة الاجتماعية، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين الصحي لخط تأمين طوعي جديد مفتوح للأشخاص غير المشمولين بنظام التأمين الصحي الإلزامي.
- البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "التكافل": وهو برنامج يشجّع، من خلال التحويلات النقدية، أفقر السكان على المشاركة في دورات توعية بشأن النظافة الصحية والصحة والتعليم للأطفال.

جيم- مصر

بما أن العدالة الاجتماعية والمساواة من المبادئ المكرسة في الدستور، فإن الحد من أوجه انعدام المساواة بين مختلف فئات السكان وبين المناطق هو بالتالي أولوية قصوى بالنسبة للحكومة المصرية التي جعلت منه إحدى ركائز استراتيجيتها للتنمية المستدامة. وتتجسد هذه الركيزة في برامج تهدف، من خلال تنقيح القوانين، إلى إقامة اقتصاد عادل وتحقيق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والفرص، وذلك لتكريس العدالة الاجتماعية وإضفاء طابع مؤسسي على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، اعتمدت الحكومة المصرية عدة برامج للفئات الضعيفة والمناطق الأقل حظا، بما في ذلك برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر الذي يستهدف محافظتي سوهاج وقنا (٢٠٢١-٢٠١٦).

دال- تونس

يستند نهج تونس للحد من عدم المساواة في إطار الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة إلى ركيزتين رئيسيتين، هما:

ألف- تقليص التفاوتات عن طريق زيادة دخول أفقر ٤٠ في المئة من السكان بوتيرة تتجاوز متوسط الدخل القومي؛

باء- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة.

وترجع تجربة تونس في الحد من انعدام المساواة إلى زمن بعيد، وبرامج مكافحة الفقر في البلد عديدة ومتنوعة:

- البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة (١٩٨٦)؛
- الصندوق الوطني للتضامن ''٢٦-٢٦'' (١٩٩٢) لتحسين البنية التحتية الأساسية في المناطق المحرومة؛
- الصندوق الوطني للتشغيل ''٢١-٢١'' (٢٠٠٠) لتعزيز فرص العمل؛
- برنامج التنمية الإقليمي: وهو برنامج سنوي مخصص لولايات البلد البالغ عددها ٢٤ ولاية لتنفيذ الإجراءات والمشاريع التي تسهم في "١" تحسين الظروف المعيشية للسكان المحرومين، و'٢' استحداث الوظائف وتعزيزها، و'٣' الحد من البطالة والفقر، و '٤' تحفيز الاستثمار الخاص. وبعد الثورة، شهد برنامج التنمية الإقليمي زيادة كبيرة في المخصصات من الميزانية السنوية. وهذه الإعانات مخصصة للولايات الـــ ١٦ الأقل نموا التي يقطن فيها ٥٠ في المئة من سكان تونس؛
- برنامج التنمية المتكاملة: وهو برنامج استثمار عام من أجل التعزيز الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المحرومة في المناطق الريفية والحضرية. ويرمي البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف محددة: '١'إيجاد ديناميات اقتصادية محلية عن طريق تنفيذ أنشطة متصلة بخصوصياتها المحلية؛ و'٢' تعزيز ديناميات استحداث فرص العمل في الأقاليم من خلال تشجيع العمالة المحلية والعمل الحر وتسريع وتيرة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة و'٣' توطيد مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة المواطنين وحماية البيئة، من خلال بناء مرافق جماعية وتعزيز الهياكل الأساسية.

هاء- الجزائر

تقوم استراتيجيات الحكومة الرامية إلى وقف أي تفاقم لأوجه عدم المساواة على مبدأ أن الجميع سيربح من تراجع أوجه عدم المساواة، وأن عدم المساواة يشكل عائقا أمام نمو الاقتصاد على المدى الطويل، وأمام تحقيق الأفراد لذاتهم وبلوغ التماسك الاجتماعي.

وتسترشد استراتيجية الجزائر في هذا المجال بالمبادئ التوجيهية التالية:

- المضي في مكافحة عدم المساواة؛
- تعزيز استقلالية وإدماج الأشخاص الضعفاء؛
- احترام مبدأ عدم التمييز وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع.

وتظهر نتائج هذه الاستراتيجيات في الأرقام التي تجعل الجزائر واحدة من أقل البلدان تفاوتا لا على صعيد المنطقة فحسب، وإنما أيضا على الصعيد العالمي. وفي الواقع، تشير البيانات إلى أن الجزائر تنتمي إلى مجموعة البلدان العشرة المسجلة لأدنى معامل جيني في العالم للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومن الناحية الدينامية، فإن الجزائر هي أيضا من بين البلدان الخمسة الأولى في العالم التي شهدت أسرع وتيرة للحد من أوجه عدم المساواة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١.

وهذه الإنجازات هي ثمار سياسة اجتماعية مستمرة ترتكز على عمل حكومي مقسم إلى عدة برامج في المجالات التالية:

- تمكين المرأة من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي: قيام الحكومة، لضمان امتثالها للمبادئ الدستورية والوفاء بالتزاماتها الدولية، باعتماد عدة أحكام قانونية محدّدة تهدف إلى النهوض بالمرأة وإدماجها الاجتماعي. وتشمل هذه الأحكام سن القانون الأساسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن سبل تحسين حصول المرأة على التمثيل في الجمعيات المنتخبة. وعلى المستوى المؤسسي، أنشئت وزارة للتضامن الوطني والأسرة ووضع المرأة، وكذا مجلس وطني للأسرة والمرأة ومركز للبحوث والتوثيق والمعلومات المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة؛
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة: اعتماد عدة تدابير لإدماج هذه الشريحة من السكان؛ وتشمل هذه التدابير الحفاظ على دخل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التعليم والتدريب المهني، والعمل، والحماية الاجتماعية؛
- من أجل تأمين الحماية الاجتماعية والنمو الشامل، اختارت الجزائر الضمان الاجتماعي القائم على مبادئ التضامن والتقاسم، وتطابق التغطية لجميع المستفيدين، وتوحيد القواعد المتعلقة بحقوق والتزامات المستفيدين، دون أي تمييز.

الفصل الثالث: التوصيات العامة والخاتمة

أولا- التوصيات العامة

يهدف هذا التقرير إلى تقييم الأداء الإجمالي والاتجاهات فيما يتعلق بتنفيذ بلدان شمال أفريقيا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (خطة عام ٢٠٣٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد أتاح التحليل الوقوف على النجاحات ومواطن القوة التي يتعين تعزيزها وتوطيدها، وكذا الثغرات ونقاط الضعف التي يتعين معالجتها. ويتعين على بلدان شمال أفريقيا أن تواجه أيضا، في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، تحديات ناشئة عن الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩، من شأنها أن تنسف التقدم القليل الذي أُحرز بالفعل. وتهدف التوصيات التالية إلى مساعدة هذه البلدان على توطيد إنجازاتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، واقتراح توجهات عامة وسبل تحسين يمكن لكل بلد أن يسترشد بها، من خلال تكييفها مع سياقه الخاص، للمضي قدما دون "أن يتخلف أحد عن الركب".

وستركز التوصيات على مختلف الجوانب التي جرى تحليلها في التقرير استنادا إلى المعلومات المتاحة.

١- فيما يتعلق بتغطية أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

بالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة ومترابطة وأن أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعزز بعضها بعضا، يجب أن تحرص بلدان شمال أفريقيا على أن تنجح سياساتها وبرامجها في تغطية جميع الأهداف، على نحو يسمح بإيجاد تآزر يفضي إلى تحقيق تنمية متسقة ومستدامة. وقد أظهر التحليل أن بلدان شمال أفريقيا متخلفة في تحقيق أهداف معينة مثل الأهداف ٢، و٥، و٩.

الشكل ٧٦

معدلات تحقيق أهداف التنمية المستدامة حسب البلد

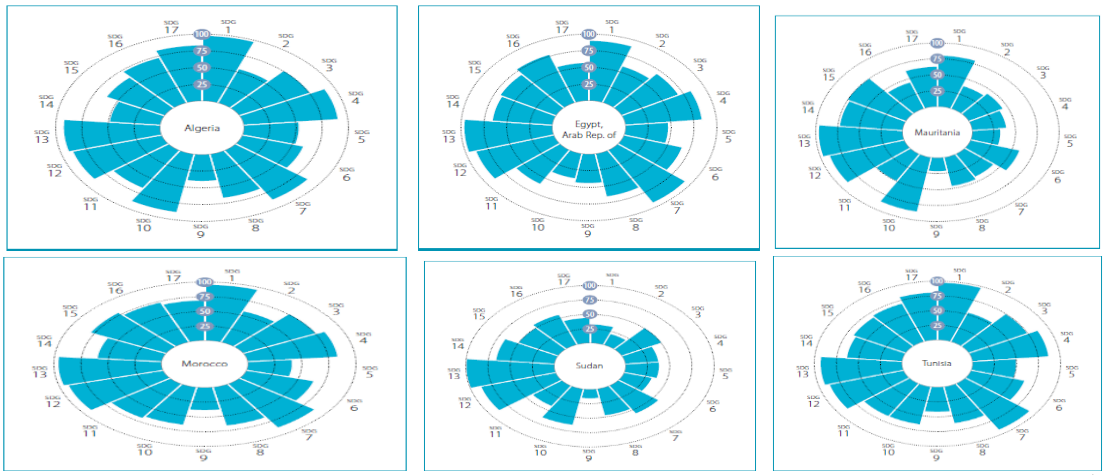

المصدر: Sachs. J., Schmidt-Traub. G., Kroll. C., Lafortune. G., Fuller. G., Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

وتحسبا لآثار جائحة كوفيد ١٩، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إعادة النظر في سياساتها الخاصة بالقضاء على الفقر ومكافحة أوجه عدم المساواة من خلال استهداف الشرائح السكانية المحرومة بشكل أفضل. ويتعين عليها أيضا أن تعيد تأهيل نظمها الصحية والتعليمية وأن تستثمر أكثر في الهياكل الأساسية والابتكار والبحث والتطوير. كما يتعين عليها تحسين نظم إدارتها لجعل إطارها المؤسسي أكثر كفاءة.

٢- فيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة

في بلدان شمال أفريقيا بوجه عام، يجري تمويل البرامج والأنشطة المتعلقة بـــأهداف التنمية المستدامة من موارد الدولة، بيد أن هذه الموارد ستصبح شحيحة أكثر فأكثر بسبب أزمة كوفيد ١٩. وعليه يجب تعبئة مصادر تمويل بديلة على الصعيد المتعدد الأطراف، والثنائي والوطني. فعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن تعبئة صناديق متخصصة، خاصة في الميدان البيئي، مثل الصندوق الأخضر. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي توعية القطاع الخاص بالحاجة إلى المساهمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة في إطار اقتصاد التضامن.

٣- فيما يتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ

في بلدان شمال أفريقيا، يعاني نظام الرصد والتقييم والإبلاغ من نقص صارخ في البيانات المفيدة لقياس المؤشرات ورصدها. وهناك عدة عوامل تسهم في هذا القصور: ضعف القدرات البشرية والمادية الذي يتسم به نظام المعلومات، وعدم التنسيق بين أصحاب المصلحة في جمع المعلومات ونشرها. ومن أجل سد هذه الثغرات، لا بد من العمل على عدة مستويات:

- على مستوى تعزيز القدرات؛
- على مستوى نظام المعلومات الذي يجب تجهيزه بما يكفي من الوسائل والموارد البشرية. وهنا، ينبغي إنشاء منصة مكرسة لرصد أهداف التنمية المستدامة، تكون في متناول الجميع (بيانات مفتوحة) لتيسير وصول الجمهور إلى المعلومات وبالتالي ضمان التقيد بها.

٤- فيما يتعلق باستجلاء سياق أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الخطط والبرامج الوطنية

إن ضعف تكامل أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الخطط والبرامج الوطنية يقتضي مراجعة لطرق التخطيط الاستراتيجي لضمان وجود صلة بين الخطط والبرامج والمشاريع من جهة، وأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى. ومن الضروري أيضا تحديد أولويات الخطط الوطنية حتى تكون متماشية مع هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، يتعين على بلدان شمال أفريقيا أن تكون أكثر وعيا بما يمثله لها اعتماد مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أهمية.

٥- فيما يتعلق بتملك زمام الأمور والتوعية والدعوة

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مشاركة جميع أصحاب المصلحة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام. كما أن تبنّي كافة السكان لهذه الأهداف، وفي المقام الأول، الشباب

والنساء، يُعد عاملا مهما للنجاح. ويجب أن تبذل بلدان شمال أفريقيا جهودا إضافية في مجال التوعية والدعوة على جميع المستويات لضمان تملّك أوسع الشرائح السكانية زمام الأمور فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد المحلي.

الخاتمة

لقد أتاح هذا التقرير، المخصص لتقييم الشامل إنجازات بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تسليط الضوء على ما سجلته هذه البلدان من إنجازات فضلا عن مجالات تخلفها. ويستند النهج المتبع لإجراء هذا التحليل للأداء إلى البيانات المتاحة التي تستوفي معايير '١' التجانس، للسماح، بالمقارنة بين البلدان، '٢' التفصيل، للسماح بالتحليل حسب نوع الجنس و'٣' التواتر، للسماح بإبراز الاتجاهات. وفي غياب البيانات الوطنية التي تستوفي هذه المعايير، استُخدمت البيانات التي نشرتها منظومة الأمم المتحدة، وهي قواعد بيانات شبكة حلول التنمية المستدامة[٥٧]، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة[٥٨]، وقواعد بيانات المؤسسات التالية: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥٩]، واليونسكو[٦٠]، والبنك الدولي[٦١]، ومنظمة العمل الدولية.[٦٢]

وقد أُجري استعراض السياسات والبرامج، من حيث مواءمة أهدافها مع الخطتين، وتملّك مختلف البلدان لأهداف التنمية المستدامة وتوطينها، بناء على استعراض وثائقي، واعتمد بالأساس على التقارير الوطنية الطوعية للبلدان، ثم استُكمل بمقابلات مع الخبراء المعنيين.

وسمح التقييم بإبراز عدد من النتائج التي ينبغي تسليط الضوء عليها في الختام.

- أظهر تحليل الأداء العام أن إنجازات بلدان شمال أفريقيا فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة تضعها في وسط التصنيف العالمي، باستثناء السودان وموريتانيا، اللذين يحتلان مرتبة عالية نسبيا. ومن حيث الدينامية، تمكنتّ جميع الدول من تعزيز تصنيفها من عام إلى آخر، عدا السودان الذي ارتفع تصنيفه وليبيا التي لا تظهر في التصنيف العالمي، بسبب عدم توافر البيانات.
- تفوقت بلدان شمال أفريقيا على باقي البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحققت ترتيبا يتجاوز متوسط هذه البلدان. والواقع أن المراكز الأربعة الأولى في التصنيف العالمي لهذه الأهداف تحتلها بلدان شمال أفريقيا، والمعدل المتوسط الذي حققته هذه البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، الذي يقدر بحوالي ٣٩ في المئة، يتجاوز ما تحقق في جميع أنحاء القارة (٣٣ في المئة).

---

[٥٧] Sachs. J., Schmidt-Traub. G., Kroll. C., Lafortune. G., Fuller. G., Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

[٥٨] https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database .

[٥٩] https://www.nepad.org/fr/agenda-dashboard .

[٦٠] http://data.uis.unesco.org/ .

[٦١] https://data.worldbank.org/ .

[٦٢] https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/.

- في المتوسط، تتعلق أهم الإنجازات التي حققتها بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة بالأهداف ١٣، و١٢، و١ و٧. لكن في المقابل، تخلفت هذه البلدان فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٩ و٥ و٢.
- إذا أُخذت بلدان شمال أفريقيا كل على حدة، فإنها تُظهر تباينا في الأداء حسب أهداف التنمية المستدامة، والجزائر وحدها التي تمكنت من إحراز تقدم متزامن فيما يتعلق بتحقيق جل أهداف التنمية المستدامة، ولكن مع بعض الفروق الدقيقة. وينطبق هذا أيضا على خطة عام ٢٠٦٣.
- سُجل أيضا تباينٌ بين البلدان فيما يخص اتجاهات المؤشرات، وهو ما يعكس اختلاف الأولويات الوطنية وتباين فعالية السياسات من بلد إلى آخر.

ويبين تحليل الإطار المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن جميع البلدان أنشأت كياناتٍ تُعنى بتنفيذها، ولكن بدرجات متفاوتة من المسؤوليات والصلاحيات. فقد وضعت بعض البلدان هذه الكيانات على أعلى مستوى في التسلسل الهرمي للنظام (رئاسة الوزراء) وخولتها صلاحيات واسعة، من خلال صكوك قانونية لها قوة القانون. ووضعتها بلدان أخرى على مستوى الوزارات التقنية التي لا تملك صلاحيات حقيقية وإطارا قانونيا واضحا.

وفيما يتعلق بتملك الخطط والبرامج الوطنية، واستجلاء سياقها ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، أبرز التحليل أن بلدان شمال أفريقيا، باستثناء القليل منها، لم تتمكن من إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها الإنمائية وأنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة على هذا الصعيد.

ويبين تحليل مدى توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات أن الفجوة لا تزال كبيرة. ففي الواقع، لا يزال معدل تغطية المؤشرات من خلال مصادر وطنية منخفضا، والأدهى من ذلك أن المؤشرات المقدّمة لا تمتثل في معظم الحالات للمعايير الدولية ولا تستوفي شروط التواتر، والتفصيل وإمكانية الوصول.

وقد أبرز جزء التقرير المتعلق بالأثر الاجتماعي – الاقتصادي لجائحة كوفيد ١٩ الضعف الشديد لاقتصادات بلدان شمال أفريقيا إزاء الأزمة. وتتوقع جميع دراسات الأثر حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة في هذه البلدان. وقد تؤثر هذه الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية في هذه البلدان، ومن شأن تأثيرها الاجتماعي أن يكون كبيرا وتشعر به بصفة خاصة أضعف الشرائح السكانية. وقد تحدث الأزمة ضغوطا على المالية العامة لهذه البلدان إلى حد جعل الميزانيات الداخلية، والخارجية أيضا، بالكاد قابلة للاستمرار. وقد يتفاقم العجز في الميزانية في معظم البلدان وتتضرر القطاعات الاجتماعية من التخفيضات في الميزانية الناتجة عن ذلك.

وقد اتخذت معظم البلدان تدابير عاجلة لمعالجة الأزمة عن طريق إنشاء صناديق خاصة لمساعدة الشركات المتعثرة وفئات السكان الأشد فقرا. كما اعتمدت معظم البلدان تدابير مالية ونقدية. ويخشى أن تؤثر هذه الأزمة سلبا على جهود هذه البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تغيير سلم الأولويات، ومن ثم، تقويضها للتقدم القليل الذي أحرزته هذه البلدان في هذا المجال.

وقد سمح التحليل المحدد لأهداف التنمية المستدامة ٤ و٨ و١٠، من منظور جنساني، باستخلاص بعض الدروس التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- اتسمت إنجازات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة عموما بالتواضع من حيث نوعية التعليم، وإن أُحرز تقدم كبير من حيث الكم. وسيتعين إجراء إصلاحات معمقة لنظام التعليم في جميع البلدان تقريبا لرفع مستواه وزيادة معدلات الاحتفاظ وتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لتيسير إدماجهم في الحياة العملية والحيلولة دون مساهمتهم في زيادة معدلات بطالة الخريجين، التي أصبحت تشكل آفة تهدد السلم الاجتماعي في هذه البلدان.
- مازال النمو الشامل والعمالة اللائقة اللذان يسعى إلى تحقيقهما الهدف ٨ يمثلان حلما بعيد المنال في بلدان شمال أفريقيا. والنمو الاقتصادي ليس ضعيفا في معظم البلدان فحسب، بل هو أيضا نمو بدون تنمية، لأنه لا يسمح بخلق فرص عمل كافية وبالحد من ارتفاع معدلات البطالة التي ما برحت تتزايد والتي يرجح أن تفاقمها أزمة كوفيد ١٩. ومن ناحية أخرى، تمثل العمالة في القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من مجموع العمالة. وهذه الوظائف بطبيعتها هشة ولا توفر أي حماية اجتماعية. وفي العديد من البلدان، تحتل النساء والأطفال معظم هذه الوظائف الهشة.
- فيما يتعلق بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بالحد من عدم المساواة، تبين الأرقام أن بلدان شمال أفريقيا تمكنت عموما من الحد من التفاوتات في الدخل بنسب متفاوتة. ويبدو أن الجزائر هي البلد الأكثر مساواة. وقد تمكنت تونس وموريتانيا، اللتان تسجل فيهما عادة نسب عالية بعض الشيء من أوجه عدم المساواة، من الحد من منها بشكل كبير. وفي مصر، تفاقمت أوجه عدم المساواة في السنوات الأخيرة بعد تراجعها لفترة محددة. وفي السودان، لم يُسجل سوى انخفاض متواضع في أوجه عدم المساواة. وفي المغرب، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، ما زالت أوجه عدم المساواة، العميقة إلى حد ما، عصية على الانخفاض.

المراجع

Agenda 2063. Le Plan décennal de mise en œuvre 2013-2023 : un cadre stratégique commun pour une croissance inclusive et un développement durable. Commission de l'Union africaine, septembre 2015.

Algérie. Rapport national volontaire 2019 : progression de la mise en œuvre des ODD.

Analyse préliminaire de l'impact socio-économique de la COVID-19 en Mauritanie. Banque mondiale. 22 avril 2020. « Confidentiel ».

Analyse rapide de l'impact socio-économique de la COVID-19 sur l'Algérie et recommandations pour un relèvement plus durable et résilient, établi par le système des Nations Unies en Algérie en collaboration avec la Commission économique pour l'Afrique, mai 2020.

Arab Sustainable Development Report 2020. CESAO. 2020.

AU -UN Framework on Implementation of Agenda 2063 and Agenda 2030. Commission économique pour l'Afrique, janvier 2018.

COVID-19 and Human Development: Assessing the Crisis. Envisioning the Recovery. 2020 Human Development Perspectives. UNDP. 2020.

Crise de la COVID-19 en Afrique du Nord : impact et réponses d'atténuation. Commission économique pour l'Afrique. Bureau sous-régional de la CEA en Afrique du Nord, mai 2020.

Decent Work and the Sustainable Development Goals: A Guidebook on SDG Labour Market Indicators. ILO. Genève. 2018.

Egypt's Voluntary National Report 2018. Arab Republic of Egypt. Ministry of Planning. Monitoring and Administrative Reform.

Emploi des jeunes et développement durable en Afrique du Nord. Nations Unies. Commission économique pour l'Afrique. Septembre 2019.

First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063. African Union. AUDA – NEPAD. February 2020.

Impact économique de la COVID-19 en Tunisie : analyse de la vulnérabilité des ménages et des micros et très petites entreprises. Ministère du développement. de l'investissement et de la coopération internationale et PNUD Tunisie.

Impact social et économique de la crise de COVID-19 au Maroc, note stratégique. Haut-Commissariat au Plan, Système des Nations Unies au Maroc et Banque mondiale, juillet 2020.

Intégration de l'Agenda 2063 et du Programme de développement durable à l'horizon 2030 dans les plans de développement nationaux : problèmes naissants des pays les moins avancés. Nations Unies. Commission économique pour l'Afrique. Addis-Abeba, octobre 2017.

Leaving No One Behind in the Time of COVID-19. Preliminary mapping of potential socio-economic impacts of COVID-19 and guidance for policy responses in Egypt through a vulnerability lens. prepared by the UN System in collaboration with Development Partners to Support the COVID-19 Response Planning. avril 2020.

Policy Brief: Impact of COVID-19 in Africa. United Nations. 20 may 2020.

Rapport national de la Tunisie sur la mise en œuvre de l'Agenda 2063. décembre 2019.

Rapport sur l'égalité des genres : bâtir des ponts pour promouvoir l'égalité des genres. Rapport mondial de suivi de l'éducation. UNESCO. 2019.

Rapport sur les objectifs de développement durable 2020. Nations Unies.

Republique du Soudan. Voluntary National Review 2018. Implementation of Agenda 2030 and the SDGs for Peace and Development in Sudan. National Population Council. juin 2018.

République islamique de Mauritanie. Revue nationale volontaire des objectifs de développement urable. 2019.

République tunisienne. Rapport national volontaire sur la mise en œuvre des objectifs de développement durable. Forum politique de haut niveau pour le développement durable. New York. 2019.

Royaume du Maroc. Examen national volontaire de la mise en œuvre des objectifs de développement durable 2020.

Sachs. J.. Schmidt-Traub. G.. Kroll. C.. Lafortune. G.. Fuller. G.. Woelm. F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press.

Social and Economic Impact of the COVID-19 Crisis on Morocco: a preliminary analysis report Drafted by United Nations Country Team Social and Economic Impact Task Force. mai 2020.

Sustainable Development Report 2019. Transformations to achieve the Sustainable Development Goals. Mediterranean Countries Edition. SDSN. septembre 2019.

Time to Act for SDG 8 Integrating Decent Work. Sustained Growth and Environmental Integrity. ILO. Genève. 2019.

Tunisie : les impacts macroéconomiques de la COVID-19. 1ère phase : 16 avril 2020. Ministère du développement. de l'investissement et de la coopération internationale et Banque mondiale.

Vers la mise en œuvre des objectifs de développement durable en Tunisie : analyse des principaux référentiels. 2019.